جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية ٢٠٠٣م – ٢٠٠٨م

إعداد الطالب:

عيسى أحمد الشلبي

إشراف

الدكتور مخلد عبيد المبيضين

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م

الإهـــداء

اهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين اللذان غراسا فيّ الأخـــلاق الفاضـــلة والمثابرة في كافة مناحي الحياة ...

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء ...

إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي...

إلى أساتذتي الذين منحوني العلم والمعرفة...

وإلى كل الشرفاء الغيورين على مصلحة هـــذه الأمـــة وبـــالأخص الشـــعب السوداني العزيز ...

عيسى الشلبي

الشـــكـــر والتـــقدير

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة ، والأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بتوجيهاتهم وإرشاداتهم بالشكل الذي يدعم محتوياتها وأفكارها ، واخص بالذكر منهم الدكتور مخلد مبيضين رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكور بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى اهتمامه ومتابعته طوال فترة إعدادها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم بإخراج هذا العمل بالشكل والمضمون إلى حيز الوجود ، لكي تعم الفائدة المرجوة للجميع بأذن الله تعالى ،سائلين الله عز وجل أن يسدد خطانا لما فيه خير مصلحة امتنا العربية ووطننا الغالي الحبيب في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظة الله ورعاه .

عيسى الشلبي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	المحتوى

قائمة الملاحق

الملخص

التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية :٢٠٠٣ -٢٠٠٨

عيسى احمد الشلبي

جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية ٢٠٠٣ -٢٠٠٨م ، والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى الأزمة، إضافة إلى معرفة الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية والتي لها مساس مباشر بها، والجهود الداخلية والإقليمية والدولية المبذولة لحلها، وكذلك معرفة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها.

وباستخدام المنهج التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي: لقد احتل إقليم دارفور مرتبة متقدمة في الأجندة الدولية منذ عام ٢٠٠٣، لما يحمله النزاع الذي يجري فيه من مآسي إنسانية وتعقيدات أثنية وعرقية، مما أدى إلى تصعيد الأزمة وانتقالها من مسالة سودانية داخلية إلى أزمة تحظى بالاهتمام والمتابعة الدوليتين. ثانيا؛ لقد كان موقف الأطراف الإقليمية والدولية من هذه الأزمة محكوما بعلاقاتها مع الحكومة السودانية، وبالأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم وما يحتويه من ثروات وموقع مهم، وكجزء من سياساتها تجاه القارة الإفريقية وقرنها الإفريقي. ثالثا؛ لقد كثفت الولايات المتحدة الضغوط على السودان لتدويل هذه الأزمة، وذلك باستبدال قوات الاتحاد الإفريقي بقوات دولية، وستبقى تضغط بهذا الاتجاه للحصول على الدعم الإفريقي والدولي، رغبة منها في إعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي خدمة لمصالحها وحربها على الإرهاب، لأنها تخشى تكرار الآثار السلبية التي ما زالت تواجهها في العراق. رابعا؛ لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها ضرورة تعاون الحكومة السودانية مع الأطراف الداخلية من أجل حل الأزمة بالتفاهم وذلك للقضاء على امتداداتها الخارجية.

Abstract

International Repercussions of Drafur Crisis Over the Past Five years (2003 -2008)

By: Issa Ahmed Al-Shalbi
Mu'tah University, 2009

This study aims at shedding light on the international repercussions of the Darfur Crisis over the past five years (2003 2008), and the local, regional and international roots and factors that led to the outbreak of this crisis. By so doing, the study investigates the local, regional, international parties that have direct relation with the crisis, and the efforts to solve it. Moreover, the thesis attempts to explore the political, economic and social effects of this crisis.

The analytical approach developed and employed in this study has proven to be quite successful in providing a comprehensive account of the three major findings of this study. First, due to the humanitarian conditions and other ethnic and racial issues, Darfur has remained a top priority in the international agenda since 2003. This has led to a dramatic change in the status of this complicated problem, which is no longer an internal crisis. Second, the position of the regional as well as international parties has been always governed by their relations with the Sudanese government, the strategic and economic importance of the Darfur district, and their policies towards Africa, in general, and the Horn of African, in particular.

Third, the United States of America has stepped up pressure on Sudan so as to internationalize the crisis, and to replace the African Union troops with the United Nations troops. In an attempt to avoid the pitfalls of the Iraq war, the United States is expected to continue this policy in order to get the African and international support necessary to rearrange the strategic priorities in the Horn of African so as to achieve its own interests in this region, including its war on terrorism. In light of the preceding points, the study recommends several anticipation procedures. Chief among them is that the Sudanese government should cooperate and work hard with all the internal parties to solve this problem in order to get rid of the continuous calls and attempts for the internationalization of this crisis.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيسى احمد الشلبي الموسومة بـــ:

التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية 2003-2008

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. مخلد عبيد المبيضين		2009/03/05	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2009/03/05	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2009/03/05	عضواً
د. وليد عبدالهادي العويمر		2009/03/05	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة :

١ - ١ : خلفية الدراسة :

لقد دفعت التطورات السياسية والأمنية في غرب السودان (إقليم دارفور)، إلى واجهة الأحداث ليحتل مرتبة متقدمة على الأجندة الدولية، وذلك لما يحمله الصراع فيه من تعقيدات إثنية، وعرقية، وإقليمية، ودولية، في ظل مآسٍ إنسانية مازالت تشغل المحافل الدولية وتتصدر القضايا الإقليمية والدولية. فسرعان ما جرى تصعيد الأزمة، وانتقلت من قضية سودانية محلية إلى أزمة تحظى باهتمام دولي واسع، وأصبح كثير من الدول تتسابق في إعطاء التصريحات، وإبداء الاستعداد للتدخل من أجل نصرة شعب دارفور، فتعد قضية دارفور واحدة من القضايا التي لاقت اهتماماً غير مسبوق على خلفية تضخيم الوسائل الإعلامية لتفاعلاتها وآثارها حتى صارت موضوعا رئيسا في قائمة الأخبار والتحليلات التي غالباً ما تغفل عن ذكر الحقائق ولا تلامس الواقع،وقد تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن منطقة دارفور وما يجري فيها من اقتتال بين القوات الحكومية وبعض الحركات المناوئة لها، واصطبغت هذه الأحداث بقدر كبير من الغموض، حيث تتصدر وكالات الأنباء وبشكل متوالٍ بيانات صادرة عن هذا الطرف أو ذاك تحمل اتهامات متبادلة.

فأزمة دارفور تعد واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، إما بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، أو بالترويج للنزعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة.

ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحلية، وإنما يتجاوز الأمر إلى تورط أطرافٍ إقليمية ودولية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يخرج الأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة؛ فلقد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت، حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية، أو شأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية، وإقليمية، ودولية، وسط ادعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك الأزمة وتفاقمها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اتهام مسؤولين في الحكومة السودانية بالتورط في أعمال إبادة جماعية، وتطهير عرقي في الإقليم. وأصبحت العديد من الأطراف والقوى، داخلياً وخارجياً، مدعوةً للمشاركة في كيفية التغلب على تلك الأزمة. وعلى الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات، والتوقيع على عدد من الاتفاقيات، وصدور الكثير من القرارات من جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وغيرها، إلا أن الأزمة لم تصادف انفراجاً حقيقياً، ومن ثّم، فإن الوصول إلى تسوية لها ما زالت غير ميسور، حتى الوقت الراهن، كل ذلك يستدعي دراسة علمية منظمة، وبخاصة تداعياتها الدولية والتي تختص بها هذه الدراسة.

١ – ٢ : أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تداعيات أزمة دارفور على الدولة السودانية، منذ بدايتها عام (٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٨م)، والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إليها، وأبرز العوامل التي أدت إلى بقائها واستمرارها.

تنبع أهمية الدراسة من كون هذه الأزمة تمثّل خطورة على واقع الدولة السودانية، وما قد ينتج عنها من تأثيرات خطير ة متنوعة داخلياً وإقليمياً ودولياً بسبب تداخل عواملها المختلفة، وترابط هذه العوامل مع مطامع الدول الكبرى، في وقت لم

تحسم فيه مشكلة الجنوب بعد. كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة بما ستضيفه من جديد على الصعيدين العلمي والعملي للدراسات السابقة، التي تناولت أزمة دارفور بالمناقشة والتحليل. فتنقسم أهمية هذه الدراسة إلى أهميتين هما :

١ - الأهمية العلمية للدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى سد محاولة تزويد الأدبيات العلمية في المكتبة العربية، من خلال تقديم دراسة علمية محكمة تشكل إضافة نوعية بحدود علم الباحث.

٢ - الأهمية العملية للدراسة :

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تزويد الدارس في الوطن العربي بملابسات الأزمة عموماً والدارس في السياسة الخارجية السودانية على وجه الخصوص، بجميع مراحل وتداعيات هذه الأزمة وكيفية التعامل معها.

فرضية الدراسة :

١ – ٣ : مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية، والعوامل المختلفة المسببة للأزمة والأطراف المتنازعة فيها وذلك منذ اشتعال الأزمة (٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٨م) بعد دخولها عامها السادس في شهر شباط لعام ٢٠٠٨م. ومدى انعكاسات تأثيرها على السودان.

١ – ٤ : منهج الدراسة :

سيتم استخدام المنهج التحليلي في دراسة التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية، وذلك لسبرغور هذه الأزمة وعواملها المختلفة، من خلال تحليل مسببات النزاع وأطراف النزاع الداخلية والإقليمية والدولية، ومحاولة الربط التحليلي لعواملها المختلفة.

١ – ٥ : أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى : -

السؤال الرئيس : **ما هي التداعيات الدولية (الإقليمية والعالمية) لأزمة دارفور منذ اندلاعها عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٨م ؟**

أما الأسئلة الفرعية فهي :

١ - ما هي العوامل الداخلية، والإقليمية، والعالمية، التي أدت إلى هذه الأزمة ؟

٢ - ما هي الأطراف الداخلية للأزمة ؟

٣ - ما هي الأطراف الإقليمية للأزمة ؟

٤ - ما هي الأطراف الدولية للأزمة ؟

٥ - ما هي الجهود الإقليمية (العربية والأفريقية) لحل الأزمة ؟

٦ - ما هي الجهود الدولية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) لحل الأزمة ؟

٨ - ما هي النتائج والآثار (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) للأزمة ؟

١ – ٦ : الدراسات السابقة:

لقد تناولت أزمة دارفور العديد من الدراسات والأبحاث،وفي جوانب مختلفة وحسب وجهات نظر متباينة؛ فقد كانت بعض هذه الدراسات تتعلق بجذور الأزمة التاريخية، والبعض الآخر تناول دور بعض الأطراف الدولية ذات العلاقة، ومصالحها المتنوعة من هذه الأزمة، وكذلك فإن هناك دراسات تناولت الأزمة من وجهة نظر سودانية وأخرى خارجية، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، تركيزها على التداعيات الدولية (الإقليمية والعالمية) لهذه الأزمة، بعد أن وضحت أبعادها الأساسية والأطراف الدولية ذات العلاقة، ومصالح هذه الأطراف، والآثار التي نتجت عنها. ومن أبرز هذه الدراسات السابقة ما يلي :

دراسة (عبدان، ٢٠٠٥) بعنوان " أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأمريكي في المنطقة "،

يرى الكاتب أن قضية دارفور تحوّلت إلى أزمة دولية بإصرار من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتبرير التدخل العسكري الخارجي في محاولة لفرض النفوذ الأمريكي على الإقليم؛ فبعد أن اتفقت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في أبوجا على وقف العمليات العدائية، جاءت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) في ٩ أيلول ٢٠٠٤م الذي أكد فيها أن الخرطوم والمليشيات العربية الموالية للحكومة قامت بعملية إبادة في دارفور؛ ليعطي الفرصة للمتمردين لرفض التوقيع على هذه الاتفاقية، وقد رفضت الخارجية تحمليها مسؤولية فشل المفاوضات.

ويوضح الباحث كذلك بداية الأزمة، ودور بعض الدول الإقليمية فيها مثل: إريتريا، وتشاد، ودور الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالح أمريكا من وراء التدخل في هذه الأزمة، ومنها البعد الإنساني، والإرهاب، و الموارد الطبيعية، و الثروات، ويناقش الباحث أيضاً الموقف الأوروبي حيال الأزمة.

دراسة (الشافعي، ٢٠٠٥) بعنوان " مستقبل أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا"،

تبين هذه الدراسة أن من أسباب تعقّد المفاوضات وتأجيلها بين الحكومة السودانية وحركات التمرد (حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة) ،هي تشدد الحركات ذاتها في مطالبها وليست الحكومة السودانية، وذلك لأسباب منها: المغالاة في مطالبهم، والخلافات والصراعات التي بدأت تظهر داخلها، ونتيجة لهذه الخلافات ستفقد مصداقيتها يوما بعد يوم إمام الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء، إذ أنّ هذه الخلافات الشخصية _ إلى حد كبير _ قد تجعل الحكومة غير جادة في التعامل معها أو قد تدفعها إلى اللعب على هذه الخلافات عند التفاوض حول القضايا المهمة (تقسيم السلطة والثروة). ويرى الباحث أن هذه الحركات مطالبة بنبذ

هذه الخلافات جانبا، والتركيز على قضايا الإقليم الذي عانى التهميش لفترة طويلة، لأن استمرار المعاناة خلال الفترة القادمة سيكون سببه ليس التهميش الحكومي للإقليم بقدر ما سيكون بسبب الخلافات بين أبنائه، وبينت هذه الدراسة أيضا مدى أهمية مفاوضات أبوجا، وموقف حركتي التمرد الأساسيتين (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة) بشأنها، ومستقبل هذه المفاوضات في ظل الأزمة التي يعاني منها إقليم دارفور حاليا .

دراسة (رسلان، ٢٠٠٤) بعنوان " أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل"،

لقد تناولت هذه الدراسة أبعاد العمل العسكري لدى الأطراف المتصارعة،ومدى إلحاق كل منها الخسائر بالآخر، وتصريحات كل من الطرفين، وتغطية وسائل الإعلام للأزمة، ودور الأمم المتحدة وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان في ٢٩ - حزيران ٢٠٠٤م، والاتفاق الذي أبرم بينهما ونص على عدم التضييق على العمل الإنساني في دارفور، والبدء فوراً في نزع سلاح الجنجويد، والمجموعات الخارجة عن القانون، واستئناف المحادثات السياسية في دارفور في أقرب وقت ممكن، وتناقش الدراسة أيضا قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦) الذي وجه للسودان تحذيرا بإنهاء العنف ومنحها مهلة (٢٠) يوم، وإلا ستواجه عقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تف بالتزاماتها، (انظر ملحق رقم ك).

دراسة كمال (الجزولي، ٢٠٠٦) بعنوان " الحقيقة في دارفور "،

يطرح الكاتب في هذا الكتاب خلفية الصراع والواقع الراهن والطبيعة القانونية للصراع ومراكز أطرافه، والتزامات الأطراف من زاوية القانون الدولي والانتهاكات الإنسانية، وهل وقعت أعمال إبادة جماعية ؟ وتتميز هذه الدراسة بأنها تقوم على دراسة بعض التداعيات الدولية للأزمة وخاصة التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وما هي الجهود الدولية التي بذلت لحل الأزمة ؟ ودور بعض الدول الإقليمية (تشاد، ليبيا، اريتريا) والدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، الصين، الأمم المتحدة) وقرارات مجلس الأمن الدولي.

دراسة (الهزايمة، ٢٠٠٧) بعنوان " قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى،

يطرح الكاتب في كتابه محطة تاريخية لإقليم دارفور، والأسباب الداخلية والخارجية (الإقليمية،الدولية) التي تضافرت لخلق أزمة دارفور السودانية، ومعاناة سكان الإقليم منها ومبررات التدخل الدولي في الإقليم، إضافة إلى وصف الإبادة الجماعية والتي تعرض لها بعض سكان الإقليم، ويرى الكاتب أن على حكومة السودان أن تحل مشكلة التمرد بدارفور، وذلك بالتوصل إلى اتفاق نهائي بينها وبين المتمردين ينهي حالة التشرذم والتمزق التي تعصف بالإقليم بين الحين والآخر، ويركز على دور دولة تشاد كلاعب إقليمي بارز وأساسي في حل الأزمة ،إضافة إلى اللجوء إلى البيت الإفريقي لشد أزر الحكومة السودانية من جهة وتجنب المنطقة التمزق والتدخل الخارجي من جهة أخرى، وإضافة إلى أن الكاتب يركز على تسخير القبائل المشتركة (الزغاوه، البرقو)، بين تشاد - إقليم دارفور - لتكون جزء من حل الأزمة في الإقليم والذي يمكن التوصل إلية بالمستقبل لينهي بذلك كافة مظاهر العنف المسلح وما آل إليه الإقليم بحسب رأي الكاتب.

١ . ٧ : التعريفات الاسمية ؛

الايكولوجية : مكونة من كلمتين :إيكو أو eco و تعني البيئة و هي المكان الذي يحوي كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان و ولجيا أو logie و تعني علم، فيصبح معنى الكلمة علم البيئة. (الموسوعه الحرة، ٢٠٠٩).

الحواكير : تعني رقعة جغرافية معلومة الحدود اعتمدها منذ قديم الزمان سلاطين دارفور داراً للقبيلة ،مثل دار الهبانية، ودار الرزيقات ودار الزغاوة ودار المساليت، وهذه الحواكير أو ديار القبائل أصبحت جزءاً من الموروث الثقافي في دارفور وصارت حقوقا مكتسبة، وذات أبعاد سياسية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في التعامل مع القبائل داخل الإقليم (الموسوعة الحرة، ٢٠٠٩).

التداعيات : هو مصطلح يعني النتائج والآثار ورد الفعل الذي يترتب أو ينتج عن أمر ما.

الفدان : ويساوي ٤٢٠٠.٨٣ متر مربع، وينقسم إلى ٢٤ قيراط وكل قيراط ٢٤ سهم حيث مساحة القيراط ١٧٥.٠٩ متر مربع ومساحة السهم ٧.٢٩ متر مربع. (الموسوعة الحرة ، ٢٠٠٩).

العوامل الداخلية : هي تلك العوامل والظروف الداخلية التي تؤثر على صنع القرار السياسي في الدولة وتتضمن القدرات العسكرية والاقتصادية والطبيعة الجغرافية للدولة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكافة مكونات الشعب الداخلية.

العوامل الإقليمية : هي العوامل والظروف لما وراء حدود إقليم الدولة مثل أفعال وردود الأفعال للدول الأخرى التي تقع في إقليم الدولة الجغرافي أو الثقافي ، وتؤثر هذه العوامل على مجريات الأحداث في الدولة وتشتمل على الدول المحيطة بالدولة والمنظمات الإقليمية العاملة في مجاله الإقليمي.

العوامل الدولية : هي العوامل والظروف وردود الأفعال الدولية التي تصدر عن الدول الكبرى والمنظمات الدولية على طبيعة الأحداث داخل الدولة .

الفصل الثاني
مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

٢ -١ : الإطار النظري :

تعد الأزمة نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميَّز بتحسّن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلهـا ارتباطـات جديـدة، وتورث تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث،ولقد استعمل المصطلح بعـد ذلـك فـي مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني : مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهـي النقطـة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدَّد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ (مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم) لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها وفقاً لذلك فإن الأزمة هي "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طـرفين أو أكثـر نحـو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجـة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركًا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية (حواش، ٢٠٠٥، ص ١٣).

فالأزمة الدولية تحدث اضطراباً في النظام الدولي، وتهدد الأمن والاستقرار وهي ترتبط بالنزاع والحروب، وإذا لم يحسن إدارتها يمكن أن تؤدي إلى الحـرب ولـذلك تحتاج إلى قرار حاسم بسرعة، وقد زاد الاهتمام بدراسة الأزمات الدولية مع انتشـار الأسلحة النووية حتى لا يتورط العالم في حرب نووية لأن ذلك يعني انتحار جمـاعي. ولزيادة الاهتمام بالأزمات الدولية فقد تم عام ١٩٧٥م تأسيس مشروع سلوك الأزمات الدولية (بنك معلومات لتجميع معلومات عن الأزمات الدولية بالعالم) وقد تم تحليـل (٨٩٥) أزمة في السياسة الخارجية (حواش، ٢٠٠٥، ص ١٤).

٢-٢ : مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية والأزمة الدارفورية

فعلم إدارة الأزمات الدولية يعد أحد الفروع الرئيسية في العلاقات الدولية، وتزايد الاهتمام بدراسته؛ لأن العالم أصبح يشهد العديد من الأزمات وأصبح علماء العلاقات الدولية يدرسون كيفية الوصول إلى إيجاد نظريات تحل الأزمات الدولية، لأن العالم قد شهد منذ بداية القرن العشرين العديد من الأزمات الدولية؛ فقد حدثت أزمة برلين ١٩٤٨م ،والأزمة الصينية ١٩٤٥_١٩٤٧م، والأزمة الكورية عام ١٩٥٠م، وأزمة السويس ١٩٥٦م،والأزمة اللبنانية ١٩٥٨م، وأزمة كوباعام ١٩٦٢م، وأزمة الكويت ١٩٩٠/١٩٩١م، فازدياد الأزمات الدولية دفعت وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، (روبرت مكنمار) لطرح نظرية الاستجابة المرنة ومفهوم التدمير الشامل المتبادل عندما قال بعد الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢م: "بأنه ليس هناك بعد الآن إستراتيجية، أن هناك فقط إدارة الأزمة ". (عثمان، ٢٠٠٤، ص ١٢٤).

وقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) إن الحياة أزمة تلو الأخرى، وقد ذكر (دين راسك) وزير خارجية الولايات المتحدة في عهدي (كيندي وجونسون) في عام ١٩٦٦م قال:"إن العالم شهد منذ كانون الثاني ١٩٦١ - ١٩٦٦ م سبعة وأربعون أزمة دولية" كما شهد منذ بداية القرن العشرين أكثر من(١٣٠) حرب وفي ظل الحرب الباردة، وتزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق، وافق ذلك العديد من الأزمات في العالم. إن انتشار الأزمات الدولية على مختلف المستويات دفع علماء العلاقات الدولية إلى دراسة هذه الأزمات من أجل إيجاد حل لها ضمن قواعد وأصول معينه،وإن حل الأزمة يحتاج إلى مهارة وقدره وإبداع وتخيل وتمتع بأعصاب هادئة ثابتة لا تهتز عند وقوع الأزمة وتحتاج إلى سرعة بديهة وفن في الإدارة ومع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كثرت الأزمات الدولية مما دفع إلى ظهور المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، وهي منظمة مستقلة غير ربحية من أجل وضع الحلول للأزمات الدولية ومقرها (بروكسل في بلجيكا) ولها مكاتب في واشنطن ونيويورك وهذا يعطي انطباع بالاهتمام بالأزمات الدولية.(الموسوعة الشاملة، ٢٠٠٧).

٢ -٣ : تعريف الأزمة الدولية:

١ - الأزمة لغة:

١. في معجم اليونان تعني الأزمة : لحظة قرار أو نقطة تحول، وإذا رجعنا إلى المصادر الطبية فإنها تعني: الحالة بين الحياة والموت (حواش، ٢٠٠٥، ص ١٥).

٢. في معجم أكسفورد فتعني كلمة الأزمة (crisis): إنها نقطة تحوّل في تطور المرض - التاريخ – الحياة ...الخ، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجود اتخاذ قرار محدد. (حواش، ٢٠٠٥، ص ١٤).

٣. في معجم وبستر يعرف الأزمة (crisis) : أنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تغيير حاسم .

٤. في المعجم الوسيط فإنها تعني : الشدة والقحط، أما قاموس المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من زءم أي الموت السريع.

٥. أما في معجم لسان العرب فالأزمة هي: الشدة أو القحط (الموسوعة الشاملة، ٢٠٠٧).

٢ - اصطلاحا :

أما **اصطلاحا**؛ فالأزمة تعني نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما تتغير بتحسن ما أو تأخر حاد وترتبط بانفعالات قديمة، لا بد أن تزول ليحل محلها ارتباطات جديدة، وكذلك تعرف الأزمة بأنها: موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة يخرج عن إطار العمل المعتاد، ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد، وضيق الوقت، والمفاجآت إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت، ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة في ردّ الفعل، ويفرز آثار مستقبلية تحمل في طياتها فرص للتحسن والتعليم .(عثمان، ٢٠٠٤، ص١٢٢). أما أمين هويدي، وزير دفاع مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، فإنه يعّرف الأزمة الدولية بأنها: مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين

أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل إلى احتمال نشوب الحرب أو وقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقف يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف. (السديري، ٢٠٠٧).

أما في المصادر الغربية فيسعى الباحثون في مجال علم السياسة إلى زيادة وتدعيم فهمنا للمتغيرات والعمليات السياسية ذات الصلة الوثيقة بالبيئة الداخلية والدولية المحيطة، عن طريق استخدام أساليب علمية تمثّل في الاستعانة بالنظريات ونماذج فكرية، تتمثل بالاستعانة بأطر فكرية ونظرية حتى يمكن تفحص وتمعن الظواهر محل الدراسة بكل عناية ودقة.

ومن هذه النظريات : نظرية النسق (النظم)، نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية، والاتجاه التوفيقي. (مهنا، ٢٠٠٤، ص ١٢٣) :

أ- **نظرية النظم :**

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء، من أبرز النظريات التي أستطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها الأوساط الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة. وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على أخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخلة تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات، وبالكيفية التي تساعد في النهاية على تحديد القوى والأسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر مختلف (مقلد، ص ١٠٥).

يعرّف (السترا بوكان) الأزمة الدولية بأّنها: " تحدٍ مرتب ورد فعل مرتب بين طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منها تحويل مجرى الأهداف لصالحة " ، أمّا تعريف الأزمة من قبل(كورال بيل) فهي : " صورة من صور الصراع الدولي، ذات طبيعة خاصة تقع في المجرى العام لنهر العلاقات الدولية وبين تياراته المتقاطعة

(الصراع الدولي)" (العالم الاسترالي **كورال بيل**، ٢٣ تموز (يوليـــو) ٢٠٠٦)، إلا أنها أشبه ما تكون بالدوامة التي تستقل بقوانين خاصة من حيث سرعة حركة مياههـا عن باقي حركة مياه النهر، ومن حيث إن الإفلات من الغرق فيها يحتاج إلى حركـة أسرع، وجهد اكبر من ذلك الذي تتطلبه السباحة في باقي أجزاء النهر". (العمــاري، ١٩٩٣، ص ٢٤).

أما (اوران يونج) فيعرّفها بأنها: مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق التـي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو فـي أي أنظمـة فرعيـة وبشكل ملحوظ بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام الدولي. أما (شارلز ماكليلاند) وهو من أشهر المنظرين في مدرسة النظم مع (مورتن كابلان وسـنايدر وجبرائيل الموند) يعرّفها أنها : فترة انتقالية مابين الحرب والسلم واحتمـال تصـعيد جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب، إلا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة، لكنه يرى بان الأزمة الدوليـة رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب. (الخزرجي، ٢٠٠٥، ص٣٥٧).

ب - نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية:

يقصد باتخاذ القرارات التوصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسـة، وكل القرارات تهدف إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغـوب فيها، واختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليهـا فـي عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية (مقلد، ص ٣٧٣).

اهتّمت نظرية صنع القرار في جهودها الأولى لتعريـف الأزمـة، باستقصـاء خصائص موقف الأزمة في جوهرها كقرار سياسيي يصدر عن السلطة الحاكمة فـي الدولة، نظرا لطبيعة الأزمة من منظور نظرية صنع القرار فإنها ترتبط أساساً بطبيعة الشخصيات صانعة القرار ومؤثرة فيها، فالأزمة تعني: تفسيرا لموقف بصورة معينـة من جانب صنّاع القرار قد يؤدي إلى تنبؤ يستدعي في تقديره خلـق وضـع متـوتر

وصراع وفق لمدركاتهم الذاتية، ومن ثم فان هذه النظرية ترى أن القوى الفاعلة ليست الدول، وإنما مجموعه من الأفراد الذين يفعلون بأسمها، والذي اتفق على تسميته صنّاع القرار، ولهذا لا يمكننا إنكار تأثير الطبيعة الذاتية للزعيم السياسي الذي يقود دولة في أزمة ما، ولا يمكننا أن ننكر قيمة متّخذي القرار السياسي ودورة في خلق الأزمـــة أو إنهائها.

إن الأطر النفسية والإدراكية في التحليل تسيطر على تعريف الأزمة هنا، وهو التعريف المعتمد لدى مدرسة صنع القرار.

خلاصة ما سبق فإن مدرسة صنع القرار تعرّف الأزمة بأنها موقف يتسم بخصائص ثلاثة هي:

١. موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصـــالح الجوهريـــة لأطراف الأزمة.
٢. موقف يدرك فيه صنّاع القرار أن الوقت المتاح لصنّاع القرار هو وقت قصير.
٣. موقف مفاجئ حيث تقع الإحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صنّاع القرار. (مهنا، ٢٠٠٤، ص ٣٩، ٤٢، ٤٣).

ج - **نظرية المدرسة التوفيقية** : يعد (مايكل بريتشر) وهو من أشهر من كتبوا فـــي صناعة القرار في السياسة الخارجية، وهو المشرف على مشروع سـلوك الأزمـــات الدولية، يعّرف الأزمة الدولية بأنها : تدهور في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجـــة تغير البيئة الداخلية أو الخارجية، وهذا التدهور في العلاقات يخلق عند صانع القـــرار إدراك للتهديد الخارجي للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم الخارجية، ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري، كما يزيد إدراكهم لضغط الوقت المحدد المتاح للاستجابة لذلك التهديد والرد عليه.

ومهما يكن الأمر، يمكن القول أن خصائص إدارة الأزمة تتلخص فيما يلي (مهنا، ٢٠٠٤، ص ٤٥) :

١- رد فعل سريع وذكي (سرعة بديهة). ٢ - تحتاج إلى المعلومات الدقيقة. القدرة والاستعداد في مواجهة المواقف الجديدة. ٤ - الهدف الاستراتيجي غير واضح عند بعض الأطراف. ٥ - الاتفاق على تجنب الحرب. ٦ - تحتاج إلى مهارة وفن غير عاديين. ٧ - الاهتمام بالجانب النفسي.

٢ -٤ : نظريات إدارة الأزمة الدولية:

من أهم النظريات التي اهتمت بإدارة الأزمة، ما يلي :

١ - نظرية المباريات :

هي نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع أو الصراع، وهدفها هو ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية.

وأيضاً هي طريقة رياضية (Mathematical Method) لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون (مقلد، ص ١٩٥)

تعرّف نظرية المباريات بأنها: ذلك النهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية، وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، فيعرّفها " ستيفن برامز " وهو احد الذين عرف نظرية المباريات بأنها: " مجموعه القواعد التي تسهم في ربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات"، وتركّز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصالح، وتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بأن اهتمامات نظرية المباريات تتصرف بالأساس إلى تحليل كافة نماذج الصراعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة. (الخزرجي، ٢٠٠٥، ص ٩٨).

وهنالك نوعان من المباريات: الحصيلة الصفرية أو المساواة الصفرية أي نقطة التعادل تكون صفر، أي ما يكسبه الطرف الأول يكون معادلاً لما خسره الطرف الآخر، فليس هناك حل وسط في هذه الحالة ونجد أنها استمرت في الحرب الباردة، أما المساواة غير الصفرية ويقصد بها إمكانية التعاون بين الأطراف والتعاون هنا قد يحقق مكسب ولكن المكسب ليس بالتساوي ولكنه قد يخفض من التصعيد (الخزرجي، ٢٠٠٥، ص ٩٩).

٢ - نظرية الردع :

يعني الردع تقديم أدلة للعدو لا يمكن اخطاؤها (Unmistakable Evidence) عن توفر المقدرة الثأرية (Retaliatory Capacity) التي تكفل معاقبته بشدة عن أي اتجاه من ناحية لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين على حساب الدولة الرادعة.

وكما يقول تريباتي Tripati فإن " الفاعلية السيكولوجية للردع تتحقق من خلال التأثير الكلي والمتكامل لحسابات المخاطرة بالنسبة للمصالح موضع النزاع، والخوف الذي تغذيه أخطار الحرب النووية، وكذلك من الشعور بعدم التيقن مما سيكون عليه الحال في المرحلة اللاحقة على وقوع الحرب النووية (، مقلد، ص ٢٦٧).

تتعامل هذه النظرية مع الأزمة من خلال ردع الطرف الآخر، وهنالك نوعان من الردع :

الردع النووي والردع التقليدي، وهنالك أركان للردع وهي القدرة، المصداقية، الاتصال. فيمكن اعتبار الردع أو التهديد مثل مباراة، طرف يهدد والآخر يتلقى التهديد وطرفي التهديد يكون لهم مصلحة في عدم التصعيد والوصول للحرب، وفي حالة التهديد يحتفظ الطرفان بقدر من المصلحة المشتركة، وتبرز المصلحة عادة من خلال وجود توازن قوى بين الطرفين. (مقلد، ص ٢٦٨).

٣ - نظرية المساومة :

هي عبارة عن أداة رئيسية من أدوات تسوية الصراع الدولي. وهي عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق يمكن أن يوجه وينظم سلوكهم المستقبلين ويوجد

هناك أساليب فعّالة للمساومة واهم هذه العوامل الضرورية هو تنظيم أو تقنين الوسائل غير العنيفة في حل صراعات المصالح بين الدولوتركز هذه النظرية على حالة تعاون وصدام بين أطراف متناقضة، ورغم وجود الصراع فهنالك مصلحة مشتركة بين الأطراف، وهذه المصلحة تفترض عقلنة الأزمة، فالسوابق التاريخية تلعب دورا كبيرا في نظرية المساومة؛ لأنها تقدم خبرات تساعد على التوقع والتنبؤ بسلوك الطرف الأخر خلال الأزمة، وتركز المساومة على أهمية السلوك العقلاني.(مقلد، ص ٢٨٠).

٤ - نظرية المحاكاة :

تقوم هذه النظرية على صياغة وإيجاد بيئة مشابهة لبيئة الأزمة الحقيقية وخصائصها وسماتها العامة، ويطلق على ذلك الوضع المفتعل بهدف الوصول إلى معرفه الأزمة بشكل كامل أو بعض جوانبها، فكل مخطط استراتيجي يحتوي تصّور مسبق لما يحدث بشكل تقديري، فتسعى نظرية المحاكاة إلى ما يلي: التعرف على البدائل والاحتمالات، تدعيم البحوث النظرية من خلال إجراء اختبارات تدريبية، وتوفير إمكانية اتصال بين الطرفين..الخ.

أما المستويات الثلاث لإدارة الأزمات فهي (عبوي، ٢٠٠٧، ص ٢٢) :

أولاً: الأساس الإستراتيجي.

ثانياً: التخطيط للطوارئ.

ثالثاً: نطاق العمليات.

أولاً: الأساس الإستراتيجي :

إن نجاح إدارة الأزمات يعني بوضوح تطبيق سياسة متوسطة أو طويلة الأمد تمنع بموجبه نشوء الأزمات أو امتدادها أو تلافي تلك الأزمات قبل تفاقمها، وتتطلب

إدارة الأزمات المعاصرة ملاحظة دقيقة ودائمة للسياسة الدولية وللتسلح وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية،كما أنّ تحليل أهداف السياسات الداخلية للدول يجب أن تُقيّم في ضوء التغيرات الحاصلة ضمنها، وإن الوصول إلى المعلومات ليس عمل مخابرات وتجسس فحسب، بل يمكن الوصول إليها عبر التحليل الصحيح للمواد المنشورة، والمتيسرة للجميع في الصحف والمجلات والإنترنت أو المرئية والمسموعة عبر الإذاعات والمقابلات التلفزيونية وغيرها.

من هنا فإن التعرّف المسبق بواقع الأزمات يمكن أن يسمح بمنع حصول تلك الأزمات، أو على الأقل يساعد بأن تكون آثارها أقل كارثية، وهذا الشكل هو ما يطلق عليه الأساس الإستراتيجي وهو مهم جدًا لإدارة الأزمات.

إن الخيار الإستراتيجي يجب أن يكون طويل الأمد بحيث تحدّد التقنيات المطلوبة وتتقارب القطاعات المفروض عملها مع بعض، في أثناء إدارة الأزمة، وإن وضع الخطط المسبقة والشاملة، والمساهمة القصوى من جميع القطاعات تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وهي بالتالي أهداف سياسية، لأن الأولويات السياسية سوف تحدد وتحكم أي عمل عسكري يتخذ في أثناء الأزمة، ومع أن هذا المفهوم ربما لا يكون مقبولاً لدى العسكريين الذين يشعرون بأن الاعتبارات العسكرية يجب أن تسود في حالة الأزمة.

ثانياً: التخطيط للطوارئ :

هي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها ووضع مختلف الأطراف والقوى التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان بصفتها جميعاً (مناطق ساخنة)، ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بعملية الأزمة وبالأطراف المتعددة المرتبطة بالأزمة يتم رسم خريطة التحرك على النحو التالي :

أ- تحديد الأماكن الأكثر أمناً والمحصّنة تماماً لاتخاذها مناطق ارتكاز وقواعد للانطلاق.

ب- تحديد الأماكن الآمنة لتكون سياج أمن للقواعد الخاصة بالانطلاق، فضلاً عن حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف فضلاً عن مناطق إنذار ومناطق تهدئة للضغوط.

ج- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، أي رموز النظام أو رموز القيادة في الكيان الإداري الذي يمكن التضحية به وإعداده لهذه التضحية، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية، ترتاح إليه، قوى صنع الأزمة.

د- تحديد خطة إمتصاص الأزمة الحالية عن طريق الاستجابة لبعض المطالب والتوافق مرحلياً مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل التالية: (عبوي، ٢٠٠٧، ص ٢٤) :

المرحلة الأولى: الاعتراف بالأزمة.

المرحلة الثانية: التوافق والاستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.

المرحلة الثالثة: التحقيق والتثبت من أسباب الأزمة.

المرحلة الرابعة: تشكيل لجان للمناقشة والاشتراك في حل الأزمة.

المرحلة الخامسة: المشاركة في الحل المقترح ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها.

المرحلة السادسة: مرحلة ركوب الأزمة والانحراف بها وحماية الكيان الإداري من تأثير الأزمة والاحتفاظ بحيويته وأدائه.

هـ - توزيع الأدوار على قوى مقاومة الأزمة وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام الذي تم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة.

و - التأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعة، وكذلك من التتابع الزمني للمهام وفقاً للسيناريو الموضوع لمعالجة كل من إفرازات الأزمة والقوى الصانعة لها، من أجل السيطرة على مسرح الأزمة بشكل فعّال.

ر - حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل مع الأزمة، وتزويد فريق المهام احتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها ويحتاجها الموقف.

ز - تحديد (ساعة الصفر) أو التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعّال وحاسم، على أن تتم متابعة ما يحدث أولاً بأول، والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى.

ثالثاً: نطاق العمليات :

إن نجاح إدارة الأزمة تعتمد على الوقت، لذلك يقال : إنّ الأزمات تتألف من ثلاثة مكونات هي :

(١) المفاجأة.

(٢) التهديد الخطير للقيم المهمة.

(٣) الوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار.

فالانخراط السريع أو ما يطلق عليه بالتدخل لمعالجة الأزمة، واتخّاذ القرارات السريعة لصنّاع القرار، هو عبارة عن فريق عمل متجانس يعرف بعضه البعض الآخر، ويعمل بسرعة قصوى وبفاعلية أكبر من الحالات العادية والروتينية، ومن خلال المعرفة والإحاطة الشاملة والكاملة بالسيناريوهات البديلة، والسيناريو المعتمد والمجاز للتدخل في الأزمة، وإسناد المهام وتوزيع الأدوار على فريق المهام ويكون مدير إدارة الأزمات قد حدّد كل شيء ووضع لكل عنصر الاحتمالات وفقاً لاتجاهات محددة.

وتتم معالجة الأزمة على أنها مجموعة مهام: أساسية وثانوية وتكميلية.

١- المهام الأساسية: تقوم على المجابهة والصدام والتنـاحر والمواجهـة السـريعة والعنيفة والامتصاص والاستيعاب والاستنزاف.

٢- المهام الثانوية: تقوم على عمليات تهيئة المسارات، وإعداد مسرح الأزمة، وتقديم الدعم والتأييد لفريق المهام الخاصة؛ لمعالجة الأزمة بشكل علني مؤثر أو بشكل سري وفقاً لما تقتضيه وتحتاجه الحالة.

٣- المهام التكميلية: فهي تقوم على إزالة الآثار والانطباعات السيئة التي تركها فريق المهام الخاص بمعالجة الأزمة في مسرح الأزمة، وتحسين هـذه الانطباعـات وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمـة (عبـوي، ٢٠٠٦، ص ٢١ - ٢٢).

متغيرات حل الأزمة :

لقد توصّل الكثير من الباحثين إلى وجود عدّة متغيرات تؤثر في حل الأزمـة، ومن أهمها :

أ- **تطور الأزمة**: كلما تطورت الأزمة تأخر حلها، مما يؤدي إلى خلق تـداعيات متواترة قد تعمّق حدّة الأزمة وتزيد في مستوياتها؛ فتتطور وتتفـرع ويصـعب حلها.

ب- **حجم ونوعية المعلومات المتوفرة**: توفر المعلومات المبكـرة والدقيقـة عـن مؤشرات الأزمة يساعد في رصد مؤشراتها، وتحليل تلك المؤشرات، وإيجـاد الحلول المناسبة لها، والسرعة في حلها.

ج- **الإمكانات المتاحة لإدارة الأزمات**: توفر الموارد البشرية والمالية الضـرورية يساعد على سرعة الحركة لاكتشاف الأزمة ومواجهتها.

دارفور كأزمة دولية:

يعد إقليم دارفور سودانا مصغراً بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي، فقد شهد هذا الإقليم قتالا مريرا بين مختلف القبائل فيه، ممّا أثار جدلا داخليا وإقليميا ودوليا حول ما يجري فيه، بل وتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاتـه، إمّـا بسـبب

استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، أو بالترويج للنزعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين/ الوطنيين، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى تورط أطرافٍ إقليمية ودولية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة، وسط ادعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك الأزمة وتفاقمها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اتّهام مسؤولين في الحكومة السودانية وعلى رأسهم الرئيس السوداني (عمر حسن البشير)، وذلك من قبل (**لويس مورينو أوكامبو**) مدّعي عام **المحكمة الجنائية الدولية** بالتورط في أعمال إبادة جماعية، وتطهير عرقي في الإقليم، مما جعل الأزمة تخرج عن كونها شأنا داخليا سودانيا إلى شأن إقليمي ودولي، الأمر الذي أدى إلى تسارع تطور الأحداث في دارفور إلى الأسوأ، على الرغم من الجهود التي بذلت لتطويق الأزمة من جانب بعض الأطراف، مثل: جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى عقد عدة مؤتمرات دولية، وصدور عّدة قرارات أممية ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل بسبب التدخلات الخارجية التي كانت تسعى إلى تصعيد الأزمة.

فالمتابع للأحداث الراهنة للأزمة يلاحظ مدى أهمّية دراسة أزمة دارفور، ليس فقط لخطورة الصراع في هذا الإقليم، وما نجم عنه من تأثيرات كارثية متنوعة، أو لاستعصاء المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها فحسب ولكن أيضاً؛ لأنّها واحدة من الأزمات التي تتعّرض لها الدولة السودانية، وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية في الحاضر وفي المستقبل، خصوصاً وأن مشكلة الجنوب السوداني لم تحسم بعد، وربما لن يحسمها سوى الاستفتاء على حق تقرير المصير المكفول للجنوبيين، بموجب اتفاقية السلام الموقعة بينهم وبين الحكومة السودانية، كما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من طورها، سواء في الشرق، أو في أقصى الشمال، أو في غيرها من أقاليم

السودان، والذي سيؤدي في النهاية إلى تقسيم الدولة السودانية لعـدة دويـلات صـغيرة متصارعة ومتناحرة، بما يخدم مخططات ومصالح بعـض الـدول الإقليميـة والدوليـة، فمؤشرات حل هذه الأزمة حلا يرضي جميع الأطراف ذات العلاقة أصبح بعيدا كل البعد عن الواقع، كما سنرى لاحقا.

وكذلك فإن عملية تكييف هذه الأزمة قد تداخلت بها أساليب علمية تمثّلت فـي الاستعانة بنظريات ونماذج وأطر فكرية ونظرية انطبقت عليها وبطرق مختلفة، ومـن هذه النظريات نظرية النظم، نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية...الخ.

الفصل الثالث

العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى أزمة دارفور

مقدمة :

٣ -١ : العوامل التي أدت إلى أزمة دارفور

يتمتع إقليم دارفور بموقع إستراتيجي هام، حيث يقع في أقصى غرب السودان، ويعّد أكبر أقاليم السودان وتشكّل حدوده الخارجية الغربية حدود السودان الخارجية مع عدة دول من بينها جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وليبيا. ظلّ إقليم دارفور، على مدى ثلاثة عقود، يعيش أوضاعاً مضطربة، ولم يعرف الاستقرار الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ بسبب ظواهر طبيعية وأمنية وسياسية، فقد عانت المنطقة من فترات جفاف وتصّحر، قادت إلى ثلاث مجاعات كبيرة عام ١٩٧٣م، وعام ١٩٨٥م، وعام ١٩٩٢م.

فشح الأمطار في شمالي الإقليم ووسطه، أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوباً، إلى مناطق السافانا المدارية حول جبل مرة، والمناطق الحدودية مع أفريقيا الوسطى وتشاد، كما أدت إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية، وظهور حالات فقر وسط القبائل الرعوية، خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة؛ بسبب تمدد التصحر جنوباً، فقد ظل يتمدد سنوياً بمعدل ثلاثة كيلومترات، حتى باتت جميع مناطق شمال ووسط دارفور صحراوية، جرداء وشبه صحراوية؛ بسبب عامل الطبيعة، ومن ثَّم، فإن أزمة دارفور تأثرت بعدَة عوامل، منها ما هو تاريخي، وما هو بيئي، كما تأثرت بأطماع دولية بسبب؛ ثروات الإقليم الطبيعية (عبابنة، ١٩٩٥، ص ٣٢).

ترجع جذور أزمة دارفور إلى عدة عقود مضت، حيث ارتبطت هذه الأزمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد، وإن كان النزاع لم يتحرك دوماً بإتجاه واحد، حيث شهد تحولات وتفاعلات، جعلته يأخذ مع الوقت أنماطاً جديدة، تتأثر

بعدد من العوامل الإقليمية المتعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة، وكذلك الصراع الليبي التشادي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقد أضافت الظروف والمتغيرات البيئية ــ وخصوصا الجفاف والتصحر ــ بعداً آخرا ،أسهم في استمرار النزاعات واتساعها.

وفي هذا السياق زادت الصراعات وتعمقت النزاعات، وبدأ يترسخ معها فضلاً عن الطابع الإثني الطابع السياسي، حيث استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات أصول أفريقية؛ فحركة تحرير السودان، تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي: الفور، والزغاوة، والمساليت، بينما تستند حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة، وقد وجهت قوات التمرد عملياتها ضد القوات الحكومية، ومن تحالف معها من قبائل ومليشيات تنتمي معظمها إلى قبائل ذات أصول عربية.

٣ -٢ : العوامل الداخلية التي أدت إلى حدوث الأزمة.

٣ -٣ : العامل التاريخي :

إن إقليم دارفور يقع في أقصى غرب السودان، وتشكّل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان في تلك الجهة مع ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، وتسكنه عرقيات إفريقية وعربية؛ من أهمها "الفور" التي جاءت تسمية الإقليم منها، وهي من أكبر قبائل الإقليم، وينقسم الفور إلى ثلاثة أقسام هي: الكنجارا، والكراكريت، والتموركا (عبابنة، ١٩٩٥، ص٣٣). وكذلك هناك قبائل " الزغاوة"، و" المساليت "، وقبائل "البقارة" و"الرزيقات"، وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد ،وجمهورية إفريقيا الوسطى. وقد كانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تَعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلَمه، ويحكم في ظل حكومة فيدرالية، يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماماً حتى سقطت في الحقبة التركية.

ولقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم التركي لأسلوب المقاومـــة، وشـــكّل الأمـــراء والأعيان حكومات، كانت مسؤولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي، كما شهد الإقليم عدّة ثورات؛ من أشهرها : ثورة الســـلطان هارون التي دحرها غوردون باشا عام ١٨٧٧م، وثورة مادبو بمدينة الضـــعين، وثـــورة البقارة (الرأي الأردنية، ٢٠٠٨).

أماّ المهدية فقد ظلّت نشيطة حول الخرطوم وفي دارفور، وقد ادعى كثيرون منهـــا النبوّة (مخول، ٢٠٠٧، ص ٩٠) .

وعند اندلاع الثورة المهدية، سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهـــدي ومناصـــرته حتى نالت استقلالها مجدداً، ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً، حيث سقط مجدداً تحت حكـــم المهدية عام١٨٨٤م، الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عـــام ١٨٩٨م، فعـــاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور (الرأي الأردنية ، ٢٠٠٨).

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيّد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثّل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بـــين الســـلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بســـلطنة دارفـــور، وضـــمها للســـودان عام١٩١٧م، وقد تأثّر إقليم دارفور - كما يقول الكاتب مأمون الباقر - بالثقافة الإســـلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتـــم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيـــث خصـــص "رواق دارفور" منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائـــل. ومما يذكره التاريخ عن السلطان علي دينار أنه كان يكسو الكعبة المشرفة سنوياً، ويـــوفر الغذاء لأعداد كبيرة من الحجاج، فيما يعرف عند سكان الإقليم بـــ" قدح السلطان علي دينار " أو " أبيار علي (الشرق الأوسط، ٢٠٠٦).

وقد مرّت على إقليم دارفور الكثير من التطورات والتدخلات التي أثّرت علـــى اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، خصوصاً مع توطّن قبائل من الرحّل مـــن غيـــر سكان الإقليم، ومع ظهور الدول الإفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعـــاظم الصـــراعات

المسلحة في المنطقة، بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكـاني والانعـزال الاجتمـاعي والانعزال الفكري، وأصبح أكثر من (٨٥%) من الصراعات القبلية في السودان يدور في دارفور، المنطقة التي تمتد على مساحة (٥١٠) آلاف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب (٦) ملايين نسمة. وساهم في تصاعد هذه الحروب والصراعات المسلحة عدة أمور إضافة إلى التركيبة القبلية التي تتحرك في فضائها الأحداث الدامية في الفاشـر والجنينـة وقولو وكرنوي؛ بحيث يمكن القول إنّ ما حدث نتيجة أخطاء بشرية وتدخل خارجي، فليس سراً أن إدخال السلاح بكميات كبيرة لهذه المنطقة الملتهبة في العديـد مـن الصـراعات الداخلية (لمواجهة حركة التمرد الجنوبية)، وفي الصراعات الخارجية (القتال في تشـاد وإفريقيا الوسطى)، أدى لانتشار تجارة السلاح في المنطقة (الحياة، ٢٠٠٨).

وترى بعض الدراسات أنّ أول دفعة من السلاح دخلت دارفور بكميات كبيرة؛ إذ أنّ "الجبهة الوطنية التي كانت تقود المعارضة ضد حركة (مايو) بزعامة الـرئيس السـابق جعفر نميري أدخلت كمية كبيرة من السلاح عندما كانت تعد لانتفاضة ٢ تمـوز ١٩٧٦م وقد خزّنت هذا السلاح في ٢٠ حفرة بوادي هور، هذا السلاح تسرّب لدارفور عندما بـدأ الحوار بين الجبهة والنظام حول المصالحة يومها، ولتأكيد حسن نيتها وجـديتها، أهـدت الجبهة الوطنية هذا السلاح للجيش، وأرشدت على مكانه وبالفعل ذهبت قوة من الجيش - القيادة الغربية بالفاشر - لإحضار ذلك السلاح، ولكنها وجدت بعض الحفر أخليت، وأخـذ منها السلاح، وذهب لأيادي المواطنين من أبناء دارفور، وكانت هذه هي بدايـة انتشـار السلاح في دارفور" (المدى، ٢٠٠٦).

أما الدفعة الثانية من السلاح التي دخلت دارفور، فقد جاءت مترتبة على النزاعـات التشادية؛ حيث كانت دارفور مسرحاً ومعبراً للسلاح بين المتنازعين، والجهات الداعمـة لهم، بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصـل بـين البطون السودانية وغيرها، شجّع العديد من القبائل الحدودية، المشتركة على العبور إلـى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة، والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائـل الأخرى.

وبمرور الزمن تطور النزاع حول الموارد، وساد الاضطراب الأمني (النهب المسلح والاشتباكات القبلية)، حتى بلغت تلك الاشتباكات -على سبيل المثال - في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٩٨ حوالي (ثلاثين) اقتتالاً. (الرياض، ٢٠٠٨).

وعلى أثر ذلك أُخضع الإقليم، إضافة إلى غرب كرد فان، إلى حالة الطوارئ، وتّم تعليق الحكم المدني بغرب دارفور، مع وضع الولاية تحت الحكم العسكري المباشر، بسبب الاقتتال بين المساليت ومجموعة من القبائل العربية، ويُذكر أنه بعد حل الإدارة الأهلية في عام ١٩٧٠م، دخلت مفاهيم إدارية وسياسية جديدة، أدت إلى خلق حالة عدم الاستقرار القبلي بدارفور، ما جعل الصراع القبلي يتفجّر في دارفور بشكل متلاحق، لدرجة أصبح فيها خلو مجتمع دارفور من الاقتتال القبلي هو الاستثناء وليس القاعدة، وتعكس هذه الصورة أن المستويات التي وصلت إليها أعمال العنف قد سادت مجتمع دارفور، ومن المؤسف أن المؤشرات في هذا الصدد تدلّ على أن العنف قد يستمر في دورات متلاحقة، نسبة لوجود مناطق توتر قابلة لتصاعد العنف بها؛ فمثلاً في ولاية جنوب دارفور وحدها، تشمل دوائر التوتر كل من: التعايشة والسلامات، والفلاتة والمساليت (قريضة)، والهبانية وأبو الدرق، وبنو هلبه والقمر، والهبانية والمساليت (قريضة)، والمهادى والمساليت (ديتو) (الرياض، ٢٠٠٨).

ويقول مؤرخون سودانيون: "إن تسليح المليشيات العربية من المسيرية والرزيقات منذ عام ١٩٨٦م ،من قبل حكومة الصادق المهدي بهدف مواجهة تّمدد حركة جارانج، واستمرار التسليح في عهد الرئيس البشير لمواجهة التمرد في جنوب السودان قد ساهم أيضاً بصورة كبيرة في انفلات الأمن في دارفور ". (دار الحياة، ٢٠٠٧).

٣ -٤ : العامل السكاني :

١ -التركيب السكاني لإقليم دارفور:

يزخر السودان بتنوع ثقافي وإثني ومناخي جعله يحتضن معظم المجموعات " العرقية الموجودة في قارة أفريقيا "، فهو يضم (٥١٨) مجموعة قبلية تتحدث بأكثر من

(١١٩) لغة، أمّا إقليم دارفور فتركيبته السكانية تنقسم إلى مجموعتين : (محمد، ٢٠٠٧، ص ٣٣٧).

الأولى : ذوو الأصول السامية العربية، وهم من الرعاة الرّحل. **والثانية :** ذوو الأصول الحامية الأفريقية، وهم من المزارعين الذين يعتمدون على الزارعة التقليدية.

وهنالك تقسيمات فرعية تشكل الهوية الاجتماعية والثقافية، وتعرف باسم الدار، حيث نجد في الشمال دار زغاوة (الأبالة)، وفي الوسط دار الفور، وهم زراعيون، وفي الأجزاء الجنوبية الشرقية دار الرزيقات (البقارة)، ولكل منطقة طابعها الإيكولوجي المحدد، وهذا التقسيم يشكل انقساما سلالياً - بيئياً - ذا حساسية تكمن في طياتها بذور النزاع. ويمكن الإشارة إليها كما يلي:

أ- **المنطقة الشمالية :** المنطقة الشمالية أكثر عرضة للهشاشة الايكولوجية؛ إذ إنها تشكل امتداداً للصحراء الليبية، وتقطنها قبائل البديات والزغاوة غير العربية، بالاشتراك مع الرزيقات والمحاميد وبنوحسين (قبائل عربية)، وتُعَدّ هذه الهشاشة البيئية عنصراً مهماً لاندلاع النزاعات حول الموارد الشحيحة. (محمد، ٢٠٠٧، ص ٣٣٧) :

ب- **المنطقة الوسطي :** أمّا المنطقة الوسطي (منطقة جبل مرة)، فهي ذات تربة خصبة، إضافة إلى غزارة الأمطار، وتوفر المياه السطحية والجوفية والموارد الطبيعية المتجددة ،يقطن هذه المنطقة الفور والمساليت والبرتي والتاما والتنجر، وهم مزارعون تقليديون ويعيشون في وئام مع بعضهم، وتتسم بيئتهم بالاستقرار حتى في موسم الجفاف، وإنّ ما يحدث من نزاعات فبسبب هجمات البقارة من الجنوب والأبالة من الشمال.

المنطقة الجنوبية : يقطن المنطقة الجنوبية رعاة الأبقار من العرب الرّحل، وتتسم المنطقة بالاستقرار بالمقارنة مع المنطقة الشمالية، وتقطنها قبائل الرزيقات والبانية وبنو هلبة والتعايشة والمسيرية، وبالرغم من استقرارها النسبي، إلا إنها قد عانت من الجفاف خلال العقدين الماضيين،الأمر الذي دفع بعض الرعاة للهجرة إلى المراكز

الحضرية، أو نحو المناطق الوسطى، وهو الأمر الذي يقترن في الغالب بقدر من الاحتكاكات بين السكان المقيمين والوافدين، وهي تتدرج من احتكاكات فقط إلى نزاعات ثم إلى صراعات، ظلت تتراكم وتأخذ الطابع التحالفي بين عدد من القبائل والجماعات في ظل توسع نطاق الصراع، وفي إطار ضبط هذه الصراعات والحيلولة دون تناميها وتفاقمها تجد الحكومة نفسها في كثير من الأحيان، مطالبة بأن تثبت وجودها بقوة سيطرتها وسيادتها، وحماية سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية من خطر مثل تلك النزاعات والصراعات (فلينت، دي فال، ٢٠٠٦، ص١٩).

٢.**الصراع القبلي :** تنقسم القبائل في دارفور إلى "مجموعات القبائل المستقرة" في المناطق الريفية مثل: "الفور" و"المساليت" و"الزغاوة"، و"الداجو" و"التنجر" و"التامة"، إضافة إلى "مجموعات القبائل الرحّل" التي تنتقل من مكان لآخر، ووفدت للمنطقة مثل: "أبالة" و"زيلات" و"محاميد" و"مهريه" و"بني حسين" و"الرزيقات" و"المعالية".

غالبية سكان دارفور مسلمون "سنّة"،وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، ويتكلمون لغات محلية بالإضافة للعربية، وبعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرحّل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومنهم أيضاً أفارقة،وقد عاش الرحّل والمجموعات المستقرة شبه الرعوية والمزارعون في دارفور في إنسجام تام منذ قديم الزمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهما، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار، وهذه العملية يتم تنظيمها في اتفاقيات محلية بين القبائل، وإن لم يخلُ الأمر في أوقات الجفاف والتصحر من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين في نطاق ضيق، سرعان ما كان يجري حلها، ولم يسمع أحد أن الاختلافات الإثنية والثقافية بين هذه المجتمعات التي تم استغلالها بصورة واسعة في هذا الصراع،كان لها دور في أي خلافات بين مجموعتي القبائل المختلفة؛ حيث كان يتم حل النزاعات في مؤتمرات قبلية تنتهي بتوقيع اتفاقيات مصالحة بين أطراف النزاع، غير أن النزاعات والحروب القبلية، أتسعت بصورة كبيرة مع الوقت، وتشعب النزاع وتدخلت أطراف دولية

وإقليمية، ففي عام ١٩٨٩م، اندلع نزاع عنيف بين الفور (أفارقة) والعرب، وتمت المصالحة في مؤتمر عقد في الفاشر؛ مما أخمد النزاع مؤقتاً، ورعى اتفاقيةَ الفاشر - التي أنهت الصراع - الرئيسُ السوداني الحالي عمر البشير الذي كان قد تولى الحكم عام ١٩٨٩م، بعد انقلابه على النظام القائم في الخرطوم آنذا.

كما اندلع صراع قبلي آخر بين العرب والمساليت في غرب دارفور بين عامي ١٩٩٨ -٢٠٠١م؛ ما أدى إلى لجوء كثير من المساليت إلى تشاد، ثم وقعت اتفاقية سلام محلية مع سلطان المساليت عاد بموجبها بعض اللاجئين، في حين أثر البعض البقاء في تشاد (فلينت ، دي فال، ٢٠٠٦، ص ٢٥).

أ - ميليشيا "الجنجاويد" أو الجنجويد :

تتكون كلمة " جنجاويد "(**الجنجويد**) من ثلاثة مقاطع هي: " جن " بمعنى رجل، و" جاو " أو " جي " ويقصد بها : هذا الرجل يحمل مدفعاً رشاشاً من نوع " جـم ٣ " المنتشر في دارفور بكثرة، و" ويد " ومعناها الجواد ومعنى الكلمة بالتالي هو : الرجل الذي يركب جواداً، ويحمل مدفعاً رشاشاً ويقال: " أن الجنجويد (منسوبة إلى) احمد جنجويد الذي كان يسكن جنوب والنجى " (أحمد، ٢٠٠٥، ص ١٠٥، ١٠٦).

وهؤلاء غالباً ما يلبسون ثياباً بيضاء مثل أهل السودان، ويركبون الخيل، ويهاجمون السكان والمتمردين معا في دارفور، وهناك روايات عن نهبهم أهالي دارفور، واستهدافهم قبيلة الزغاوة الأفريقية،التي خرج منها أحد زعماء حركات التمرد في دارفور، وعن مطاردتهم في الوقت نفسه للمتمردين على حكومة الخرطوم، وتتهم حركات التمرد الثلاثة في دارفور ووكالات الإغاثة الدولية الجنجويد بأنهم أعوان الحكومة وتابعوها، وأنهم عرب يشنون هجمات عنيفة على الأفارقة السود من قبائل الفور والمساليت والزغاوة.. تنفي الحكومة السودانية ذلك بشدة، وتقول : " إنها لا ولاية لها عليهم، وإنهم يهاجمون قواتها أيضاً، وينسب إلى هذه الميليشيات أنها تقوم بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص "، ويقال : إن عددهم

صغير جداً، ربما بضعة آلاف، لكنهم مسلحون تسليحاً جيداً بالرشاشات، ويركبون الخيل والجمال، وهدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردهم من بيوتهم، وإجبارهم على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة للقبائل الرحل ذات الأصول العربية، فالجنجويد يمتهنون الرعي، وقد تعرضوا لضرر كبير بسبب التصحر الذي قلّل من موارد المياه والمراعي في دارفور بشكل ضخم، وإنهم يهاجمون رجال القبائل الإفريقية؛ بسبب إخراجه العدد الأكبر من مقاتلي حركات التمرد: جيش تحرير السودان،وحركة العدالة والمساواة اللتين تمثلان المجموعتين المتمردتين الرئيسيتين في دارفور، فهدفهم بالتالي هو القضاء على التمرد من خلال ضرب هذه القبائل (احمد، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥، ١٠٦).

ب - تطور الصراعات القبلية :

إن الصراعات القبلية تطورت بتحالف بعض القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل مرة ووادي صالح، بعد الانفلات الأمني عام ١٩٨٦م، حيث انتظمت هذه القبائل فيما سمي بالتجمع العربي، والذي أنشئ في بداية الثمانينيات، عندما كان أحمد إبراهيم دريج - وهو من الفور - يتولى منصب حاكم الإقليم، ليكون كياناً سياسياً سرياً هدفه السيطرة على جميع أراضى دارفور، وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة، ونتج عن هذا الكيان تنظيم سريّ آخر عرف بتنظيم قريش، وهدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكر دفان وفق برنامج مخطط لحكم السودان، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال،وفى مواجهة التجمع العربي، الذي كان يجد الدعم من السلطات الرسمية في الخرطوم إبان حكومة الصادق المهدي، حاول الفور إحياء حركة "سوني" التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية عام١٩٦٥م، وذراعاً لنهضة دارفور، التي كانت تضم جميع مثقفي المنطقة بالخرطوم، بيد أن الفور فشلوا في إحياء التنظيم بسبب عدم خبرتهم العسكرية، وتضييق القبائل العربية والحكومة عليهم. (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٢٣).

٣. تأثير نموذج الصراع في الجنوب السوداني :

ربما يكون للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان تأثير مباشر وغير مباشر في مشكلة دارفور، فالأثر المباشر : هو آراء عناصر الحركة الشعبية لجنوب السودان بمن

فيهم العقيد الراحل د (جون جارانج) وأصواتهم المرتفعة، وأفكارهم ورؤاهم التي بثتها أجهزة الإعلام الخارجي،فهذه تكاد تكون ذات أثر مباشر في متمردي دارفور،أما الأثر غير المباشر، فهي خلاصات ما توصلت إليه الاتفاقات والبروتوكولات مع الحركة الشعبية، فقد كانت حافزاً ومشجعاً لأبناء دارفور أيضاً للسير بالقضية عسكرياً؛ لأنها السبيل الذي يعتقدون أنه ناجح لتحقيق المكاسب السياسية (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٢٤).

٤. العوامل التي حالت دون سيطرة الحكومة على أقاليمها:

يعاني سكان غرب السودان عموماً، ودارفور خاصةً، من تعرضهم الواضح للتمييز السلبي من سكان وسط السودان وشماله، وذلك انضم مسلمون، كما أن هناك توتراً في العلاقات وانعدام الثقة بين الطرفين؛بسبب مظاهر التعالي العرقي والثقافي، حيث إن أغلب سكان الشمال والوسط ينظرون بالدونية لسكان الغرب، وسكان دارفور خاصة. يُعد إقليم دارفور موالياً لحزب الأمة، وذلك لانتماء غالب أهله لطائفة الأنصار التي تقودها أسرة المهدي، ويمثّل الإقليم منطقة مغلقة لنفوذ ذلك الحزب، حتى الآن، رغم محاولات اختراقه من القوى الحديثة المحلية والأحزاب العقائدية، خاصة الجبهة الإسلامية القومية، التي ركّزت في دعايتها إلى إهمال الحكومات المركزية وقيادة حزب الأمة لقضايا تطوير الإقليم، قد نجحت الحركة الإسلامية في تحقيق اختراقات واضحة خاصة وسط الشباب والمتعلمين من خريجي الجامعات، حيث يلاحظ أن أغلب رؤساء الاتحادات الطلابية بالجامعات على مدى سنوات من دارفور، ولكن انشقاق الحركة الإسلامية السودانية إلى فريقين بقيادة الدكتور حسن الترابي والفريق عمر البشير، أثر تأثيراً كبيراً على أبناء دارفور، حيث انضم أغلبهم إلى الترابي، واستغلت الحكومة ذلك، واتهمت المتمردين لاسيما حركة العدالة والمساواة بأنها موالية للمؤتمر الشعبي، الذي أسسه الترابي، بعد الانشقاق، واتُهِم المؤتمر الشعبي بدعم المتمردين، حتى إن إعادة اعتقال الدكتور الترابي، مؤخراً، جاءت في إطار هذه الاتهامات التي وجهتها الحكومة السودانية للترابي وأنصاره للإطاحة بالنظام الحاكم. (رسلان، ٢٠٠٣، ص٢٦٧).

٥. الحروب الداخلية في تشاد وأفريقيا الوسطى :

يتحمل سكان دارفور العبء الأكبر من فاتورة الجغرافيا السياسية والسكانية للسودان. فالحدود الشاسعة الممتدة الخالية من الموانع الطبيعية مفتوحة على ثلاث دول (ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى) فكان المنتصر في الصراع الليبي – التشادي، والتشادي – التشادي ينطلق من دارفور إليها ينسحب المنهزم ليعيد تجميع صفوفه مما أوقد جذور المشكلة الأمنية، فقد شهد إقليم دارفور ملابسات الصراع التشادي المرير خاصة مع وجود قوات الفيلق الإسلامي المدعومة من ليبيا لسنوات عديدة، إضافة إلى ذلك فقد أدى انفتاح الحدود بين دارفور وتشاد إلى تدفق السلاح في دارفور مما أدى إلى امتلاك الأهالي للأسلحة.(رسلان، ، ٢٠٠٣، ص ٢٦٧).

٦. دور الأحزاب والحركات في الإقليم :

لقد كان للأحزاب تأثيراتها البالغة في مجريات الصراع في الإقليم؛ فالأحزاب تعمل على توظيف المتناقضات داخل الإقليم، إما للدعاية السياسية، أو للكيد، أو للمزايدة على الحكومة لتستجيب لمطالبها الحزبية. (الهزايمة، ٢٠٠٧، ص ١٨٠).

ويرى الباحث أنه في ظل هذا التصعيد الدولي المتسارع، ظلت الحكومة السودانية عند موقفها الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة السودانية؛ وقالت : " إن أي تدخل خارجي في هذا الشأن، أمر مرفوض، ويتعارض مع استقلال الدولة وسيادتها "، أما حركات المعارضة السودانية ضد النظام الحاكم، وكذلك حركات المعارضة المسلحة في دارفور، فبدلاً من أن تستشعر الخطر الذي يتهدد الدولة بأكمله، فإنها، على العكس يبدو، وجدت في هذا التذمر الدولي ضد السودان فرصة تاريخية للتخلص من النظام الحاكم، مهما كانت التضحيات، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود أزمة حقيقية تواجه الدولة السودانية، وتتأثر بها جميع أقاليمها.

ويأتي الدور البارز الذي لعبه رئيس الحركة الشعبية الراحل جون جارانج وحركته " الحركة الشعبية لتحرير السودان "، والذي حارب حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ عشرين عامًا في جنوب السودان، وفي آذار من عام ٢٠٠٢م بدأت الحركة الشعبية لتحرير

السودان بتدريب (١٥٠٠) مقاتلاً شاباً من دارفور، وتزود متمردي دارفور بالدعم اللوجستي، وقد أعلن زعماء التمرد في دارفور - الذين التقوا بجون جارانج وممثلي مؤتمر البيجا : (وهي حركة تمرد في شرق السودان مدعومة من قبل اريتريا) أنهم يريدون " تغيير النظام في الخرطوم". من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن معظم زعماء التمرد في دارفور على صلة وثيقة مع حسن الترابي (الزعيم الديني الذي انشق عن حكومة البشير) (إدريس، ٢٠٠٦، ص ٦٥). ومنذ العام ٢٠٠١م والحكومتان الأمريكية والبريطانية تسعيان إلى فرض ما تسمى مفاوضات السلام مع جون جارانج والحركة الشعبية في كينيا على الحكومة السودانية، وقد تم إجبار حكومة البشير على تقديم التنازل تلو الآخر في تلك المفاوضات. ومن هنا فإن تفعيل تمرد دارفور واجه حكومة الخرطوم باحتمال فتح حرب على جبهتين أو ربما ثلاث. (الرأي، ٢٠٠٨).

٣ -٥ : العامل الاقتصادي؛

١. وفرة الموارد الاقتصادية بالإقليم؛

أ. ولاية دارفور الشمالية : تُعد من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة، حيث تتمتع بأراضٍ زراعية شاسعة خصبة، وصالحة لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، وتبلغ المساحة المزروعة (٧ ، ٧) مليون فدان، وتتمتع بالأمطار التي يبلغ معدلها السنوي (١٠٠ ــ ٦٠٠) مم، وكذلك المياه السطحية والجوفية،حيث التكوينات الرملية الحاملة للمياه، وتقدر مساحة المراعي بحوالي (٧) مليون فدان، أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي مليون فدان، والثروة الحيوانية تقدر بحوالي (١٢) مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل، أي ما يعادل (١٠ %) ثروة السودان الحيوانية. (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٢٥).

ب. ولاية دارفور الغربية : مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها ما يقارب (٨) مليون فدان والمستغل منها (٣) مليون فدان، وتنمو المحاصيل البستانية على مرتفعات جبل مرة، وأهم المشروعات الزراعية؛ مشروع هبيلة بطاقة مستغلة

(٤٠٠٠) فدان، وخور رملة بطاقة مستغلة (٦٠٠٠) فدان، زلو بطاقة مستغلة (٤٥٠٠) فدان،تشتمل على الأبقار والضأن والإبل بما يقدر بـ (٤.٥) مليون رأس، تسهم بحوالي (١١%) من الاقتصاد القومي، وتوجد فيها أودية عديدة تهبط من مرتفعات جبل مرة، أهمها وادي كجا، باري، أزوم، تلولو، إضافة للأمطار، ومن ثَم، توافر المياه السطحية، مع وجود أحواض للمياه الجوفية مثل:حوض ديسا الغني بالمياه، ومجموع الموارد المائية في الولاية أكثر من (٣) مليار م[٣] سنوياً، ومن حيث الغابات توجد أشجار الحراز، والهجليج، والهشاب، والكتر، والماهوجني وغيرها، وأهم المنتجات الصمغ العربي، خشب الأثاث والوقود، والثمار الغابية، وتغطي الغابات (٧٥%) من مساحة الولاية،ومن أهم مشروعات التنمية الزراعية مشروع جبل مرة للتنمية الريفية، ومشروع فار سيلا للتنمية الريفية، ومشروع تطوير إنتاج التفاح في جبل مرة، ومشروع هبيلا، وحور قلة، ولوز، وأزرني، وأم حيز، وغيرها. وهناك إمكانات ضخمة للاستثمار في جميع المجالات (محمد، ٢٠٠٤، ص ٦).

ج: ولاية جنوب دارفور: توجد موارد ضخمة في الولاية، وبمساحة بنحو (١٤٠) ألف كم[٢] تقدر بحوالي (٢٤) مليون فدان،أي ما يعادل (١٢%) من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، والمستغل منها حاليا (٦,٦) مليون فدان أي حوالي (٢٨%) من الأراضي الصالحة للزراعة ،تقدر الثروة الحيوانية بحوالي (٩.٨) مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل أي ما يعادل (١٠%) من إجمالي الثروة الحيوانية في السودان، وتصل مساحة المراعي إلى (٢٢.٧) مليون فدان. وتتوفر في الولاية المياه بأشكال متعددة، حيث الأمطار الوفيرة (٢٠٠ – ١٠٠٠) ملم، هذا بالإضافة إلى المياه الجوفية، وأهم مصادرها في حوض البقارة الذي يغطي مساحة (١٨) ألف كم[٢]، وبه طاقة تخزين كلية مقدارها مليار متر مكعب، وذلك بتغذية سنوية مقدارها (١٧) مليون متر مكعب ولا يتعدى السحب السنوي (٣) مليون م[٣]، ومن المرجح وجود خامات النحاس، والحديد والحجر الجيري،

والكولين، والحجر الرملي، وخام الأسمنت، ويتركز البترول في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابرة وشارف وغيرها (محمد، ٢٠٠٤، ص ٧).

ويرى الباحث أنه يتضح، ممّا سبق، توافر الإمكانات الاقتصادية في الولايات الثلاث،سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية، أو الغابية أو المائية، ولكن المشكلة تتركز في سنوات القحط، التي تضرب الإقليم، وكذلك عدم وجود البنية الأساسية الكافية واللازمة لاستثمار هذه الموارد الضخمة. ولذلك فإن الدول صاحبة المصالح والمطامع تجد في هذا الإقليم الفرصة المناسبة لاستغلاله، ليس بموجب القواعد والقوانين الدولية المتعارف عليها في الاستثمار الأجنبي، ولكن وفقاً لأهدافها ومصالحها.

٢. الصراع على الموارد في الإقليم:

تعد المنافسة بين الرعاة والمزارعين، لاسيَما إذا كانوا ينحدرون من مجموعات إثنية متباينة، على الموارد في إقليم دارفور، من أهم أسباب الصراع وأكثرها تكراراً وانتشاراً فيه، وربما يرجع ذلك إلى ندرة الكلأ في بعض مناطق الإقليم، وندرة موارد المياه السطحية، وقرب الموجود منها من أماكن الزراعة المطرية التقليدية، ولذلك فكثيراً ما تنشب صراعات بين الرعاة والمزارعين، وتتطور إلى صراعات مسلحة وحروب قبلية، ولدرء مثل هذه الصراعات اتفق أهل دارفور منذ القدم على صيغة للتعايش السلمي بين القبائل المختلفة، تقضي بفتح مسارات، يتبعها الرعاة في رحلاتهم الرعوية من الجنوب إلى الشمال، ذهاباً وإياباً، في فترات محددة من العام، تلبي حاجة الرعاة، وتحفظ في ذات الوقت حقوق المزارعين، وتحول دون اجتياح الرعاة لمزارعهم، كما أنها تراعي الأعراف والتقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وحقوق الجميع. (المصري اليوم، ٢٠٠٨).

ومع حدوث بعض التجاوزات في عملية التطبيق، فقد ظل هذا النظام العرفي يحظى بالاحترام والقبول من الطرفين،إلا أن تغييراً طرأ على الأوضاع خلال العقود الأخيرة، ونتيجة لذلك تكررت الصراعات القبلية في المنطقة، ومنها اندثار معالم المسارات القديمة والتوسع الزراعي، وظهور قرى جديدة في مسارات الرحل، إضافة إلى تضاعف أعداد الإبل والماشية، كما أدى انتشار الأسلحة المطلوبة للحماية وتأمين الأسر إلى حدوث

تجاوزات من جانب الرعاة، ومن جانب المزارعين تجاه الرعاة، وهو الأمر الذي يبدأ في غالب الأحيان، باشتباكات فردية لا تلبث أن تأخذ شكل الحرب القبلية الشاملة بين جماعات الرحل والمزارعين، كما حدث من حرب شاملة، على سبيل المثال، بين الماهرية والزغاوة في محافظة "كتم" خريف ١٩٩٤م، وكما حدث قبل ذلك بين الفور وتحالف القبائل العربية في ولاية دارفور عام ١٩٨٨/١٩٨٩ (المصري، ٢٠٠٨).

إن النزوح والاستيطان في ديار قبائل أخرى يقود إلى التنافس، إذا كان جماعياً ومثال ذلك هجرة الزغاوة، فهناك مجموعة صغيرة غادرت واستقرت بديار الكبابيش في كردفان، وتخلت عن لغتها وثقافتها و صارت جزءاً من الكبابيش، كما أن هناك مجموعةً أخرى من الزغاوة استقرت بجنوب دارفور وانصهروا مع من استضافوهم،و تسبب الجفاف الذي ضرب إقليم الزغاوة في النزوح الجماعي إلى جنوب دارفور، وقاد هذا النزوح إلى الاقتتال مع غالب قبائل الجنوب،بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، والقيادة السياسية التي تطلع لها الزغاوة في ديارهم الجديدة، وفي هذا التنافس اصطدام بالقيم الاجتماعية الخاصة بحيازة القبيلة للأرض وتبوء المواقع القيادية،ومما يؤجج النزاعات، حول المراعي بين المزارعين والرعاة، استغلال المياه في الحفائر والآبار والسدود والخزانات،فهنالك كميات ضخمة من المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار لم تُستغل بالقدر الذي يحل الضائقة، ويكفل التوزيع الملائم، وهذا يقود بدوره إلى الاحتكاك المستمر بين مستخدمي الأرض (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٢٧).

يخلص الباحث إلى أن هناك وجهة نظر أخرى تذهب إلى التركيز على أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تصنيف الصراع في دارفور وعمليات الجنجويد صراعاً بين الرعاة والمزارعين، بسبب شح الموارد الطبيعية لعامل الجفاف والتصحر؛ لأن هذه العمليات التي ترعاها الحكومة لها أهداف خفية، تتمثل في طرد القبائل الإفريقية المستقرة من أراضيها وسلبها مواشيها وممتلكاتها، ورغم إصرار الحكومة على نفى ذلك، إلا أن الدلائل تثبته، حيث يصعب تصنيف القبائل، طبقا لادعاءات الحكومة، بين رعاة ومزارعين. فقبيلة الزغاوة التي تقاتلها الحكومة ومليشيات الجنجويد، قبيلة رعوية، ولا تمارس الزراعة إلا

في حدود ضيقة، وهي أغنى قبيلة من حيث تربية الإبل والضأن على مستوى دارفور. كما أن قبيلة الميدوب أيضاً تعد من القبائل الرعوية ودخلت في صراع مع الجنجويد والحكومة، فيما لا تملك بعض القبائل العربية التي انضمت للجنجويد أياً من أنواع الماشية بل حرفتها الأساسية الزراعة، ولها أراضٍ هي مستقرة فيها منذ القدم.

٣ -٦ : العامل الاجتماعي السياسي؛

لقد عانى إقليم غرب السودان (دارفور) من التأثيرات السلبية للإهمال الاقتصادي/ السياسي/ الاجتماعي لسنوات طويلة، ومن مظاهر ذلك غياب البنية التحتية والمشروعات التنموية والاستثمارية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى انتشار البطالة بين الشباب، التي دفعت بعضهم إلى الانخراط في التنظيمات العسكرية. لقد كان ممكناً منذ الاستقلال وعبر الحكومات المتعاقبة تنمية إقليم دارفور الغني بالموارد الطبيعية المتنوعة، من ثروة حيوانية وزراعية واستخراج المعادن النادرة والبترول، التي كانت ستسهم إسهاماً كبيراً في تنمية أقاليم السودان الأخرى، وزيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات إذا ما استغلت الاستغلال الأفضل (الوطن المصرية، ٢٠٠٨).

ويرى البعض، في هذا الصدد، أنه لو طُبقت مشروعات الري برشاشات المياه فقط في ربوع الإقليم لما تنافس الرعاة والمزارعون حول مصادر الكلأ ومصادر المياه الشحيحة، بدلاً من بعثرة الجهود وإهدار الأموال المتاحة،ليظل الإقليم بؤرة للصراع القبلي،ومؤتمرات الصلح،ودفع الديات والغرامات وغيرها، وقد حاولت حكومة الإنقاذ تنمية الإقليم بإقامة بعض البنى التحتية والمرافق الأساسية،كالمطارات الدولية،وزيادة عدد المدارس، والمستشفيات، إلا أنّ حالة عدم الاستقرار في الإقليم كانت كفيلةً بتوجيه معظم الاعتمادات المالية المخصصة للإقليم لتلبية متطلبات الأمن، وكان محصلة ذلك ضعف عملية التنمية في الإقليم، وعدم تناسب الموارد مع سكان الإقليم؛ الأمر الذي دفعهم إلى الصراع فيما بينهم، وهكذا فإنهم يدورون في حلقة مفرغة، ما أن تخف وتيرتها حتى تبدأ

من جديد، وفي كل مرة تتسع دائرتها حتى وصلت إلى المدى الذي هي عليه الآن (الوطن، ٢٠٠٨).

وهناك من يرى أن لأزمة دارفور أسباباً داخلية ثلاثة (محمد، ٢٠٠٤، ص ١٠) :

أ. **أسباب رئيسية:** ومنها غياب التنمية، وغياب الديمقراطية.

ب. **أسباب ثانوية:** ومنها التنافس على الموارد الطبيعية،كالصراع بين الرعاة وأصحاب الحوا كير وتقويض النسيج الاجتماعي؛لتحقيق الكسب الحزبي والتمكين، وتسليح قبائل معينة وتدريبها خارج القوات النظامية، وتسييس الإدارة الأهلية، والنهب المسلح، والتنافس على السلطة.

ج. **أسباب أخرى:** ومنها الجفاف والتصحر، والصراع التشادي الليبي، والهجرة من الأقاليم الأخرى إلى دارفور، وانتشار السلاح الحديث، وغياب الدور التربوي نتيجة لتردي التعليم، الذي أدى إلى حمل السلاح والقيام بأعمال تمرد، وانتشار ثقافة العنف، وتكريس التوجهات العرقية والقبلية والجهوية وتعميقها، وتفشي الفساد، وتنامي وجود حركات جديدة للقوة المسلحة في دارفور الكبرى تضم إلى جانب القوات النظامية، حركات المعارضة المسلحة والمليشيات المدعومة رسمياً،وكذلك النزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني وبين المؤتمر الشعبي، والذي وجد صدى له بين الموالين لكل منهما داخل الإقليم.

٣ -٧ : العامل الجغرافي؛

الموقع الجغرافي لإقليم دارفور: تقع دارفور بين خطي الطول (٢٢ – ٢٧) شرقاً، وخطي العرض (١٠ – ١٦) شمالاً، وتُعد شمال دارفور امتداداً لمنطقة الساحل الأفريقي، الذي يمتد من السنغال حتى شرق السودان، يحدّه من الشمال والشمال الشرقي ولاية الشمالية، ومن الشرق والجنوب الشرقي ولايتا شمال وغرب بحر الغزال،وتشارك

الحدود السياسية الدولية لليبيا من الشمال الغربي، أما في الغرب فتحدّه الحـــدود السياســية الدولية بجمهوريتي تشاد وإفريقيا الوسطى، بشريط حدودي يبلغ طوله (٧٥٠) كم، يسير على خط طول (٢٥) درجة شرقاً ثم يتبع بعد ذلك الفاصل المائي بين النيل ومجموعــة شاري والكونغو، وتبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي ٥٥٠ ألف كم[٢]، وهي تعادل أكثر من (٢٠%) من مساحة السودان الكلية البالغة حوالي (٢,٥) مليون كم[٢]، ويبلغ ارتفاع قمــة جبل مرة (٣٠٧١)م، بمساحة كلية للمنطقة تبلغ (١٠.٠٠٠) كم[٢] (ضعفي ونصف مساحة سويسرا) و تفصل هذه المنطقة المرتفعات الغربية عن المناطق المنخفضة في الشــرق، والتي تغطيها طبقة الكثبان الرملية، مقارنة مع تربة جبل مرة التي تغطيها طبقة رســوبية سميكة من الرماد البركاني، الذي يصلح للزراعة، ويتسم بقابلية عالية للتعريــة وتكــوين الأخاديد.

أمّا الأمطار فهناك تباين في هطولها زماناً ومكاناً، حيث يهطــل نصــف معــدل الأمطار السنوي في آب، ويسقط نصف مقدار أمطار آب خلال (٥) أيام فقط بالتقريب، وهو ما يفرض على قطاعات من السكان ضرورة التحرّك بأنعامهم إلى حيــث مصــادر المياه، وهو ما يؤدي إلى إمكان حدوث احتكاكات ومصادمات فيما بين السكان الــدائمين والسكان الوافدين بحثاً عن مصادر المياه والمراعي، ويمكن إيجــاز الهطــول الســنوي للأمطار على الإقليم وفقا لمــا يلــي : الصــحراء (شــمال وادي هــور) أقــل مــن (٨٠) مم، وشبه الصحراء (دار ميدوب شمال دار زغــاوة) ،(٨٠ – ٢٠٠) مــم، والــتلال الرمليــة (ديــار البرتــي والزياديــة وأراضــي دار زغــاوة الجبليــة)، (٢٠٠ – ٥٠٠) مم، والكثبان الرملية شرق دارفور (٤٥٠ - ٦٥٠) ،مــم، وســهول غرب دارفور، هضبة جبل مرة (٥٠٠ - ٧٠٠) مم.

وتتدرج النباتات من شمال الإقليم إلى جنوبه من النباتات الشوكية في أقصى شــمال الإقليم، حتى الغابات المدارية في أقصى الجنوب الغربي، وتمتاز تربة ونباتات المرتفعات بالتنوع نتيجة تنوع الحرارة والأمطار، ومن ثم يتداخل الرعاة مع المزارعين في منــاطق

كثيرة في الإقليم الأمر الذي يؤدي إلى الاحتكاك المتكرر، لاسيما بعد انقطاع سقوط الأمطار، أو في أثناء موجات الجفاف (سلامة والشرعة، ٢٠٠٨، ص ٨٧).

وفي ختام هذا المبحث يرى الباحث أنه يمكن القول إن الصراع في دارفور،في جزء كبيرٍ منه هو صراع على الموارد الشحيحة التي تتناقص باستمرار في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان وعدد حيوانات الرعي من إبل وماشية. إن الإقليم، حسب مختلف الدراسات، كان قد تجاوز مرحلة التوازن البيئي في نهاية سبعينات القرن الماضي، وما عادت الأشكال التقليدية للزراعة والرعي، وخصوصاً في ظل واقع الجفاف والتصحر المتزايد، بقادرة على أن تمارس دون تدمير كامل للبيئة، وصراعات لا حد لها على موارد الماء والأرض المفقرة باستمرار. لقد تجاهلت الحكومات المركزية المختلفة، بدءاً من حكومة المشير نميري ومروراً بحكومات الصادق المهدي وانتهاءً بحكومة الإنقاذ الحالية، التدهور البيئي المتصاعد في الإقليم – وفى مناطق أخرى من أقاليم السودان - وبدلاً من حل المشكلة في إطار برامج لمجابهة التدهور البيئي ولتطوير الموارد وإدخال أنشطة اقتصادية جديدة وتقنيات جديدة للإنتاج، عمدت إلى التركيز على مظاهر الأزمة، وهي قضايا النهب المسلح والاحتراب القبلي، والتي هي نتائج ملازمة للأزمة البيئية – الاقتصادية – الديموغرافية في إقليم دارفور.

٣ -٨ : العوامل الإقليمية :

لقد استمرت حدّة أزمة دارفور تتصاعد في ظل التصعيدات والاشتباكات العسكرية، لتشكل بؤرة صراع جديدة في السودان، واستمرت تلك الأزمة وتخطت حدود الإقليم إلى الآفاق الإقليمية والدولية، حيث أسهمت القوى والأطراف الإقليمية والدولية، بطريق مباشر أو غير مباشر، في تنامي تلك الأزمة واستمرارها، وقد ترتب على ذلك تعقيدات عدة تأثرت بها السودان بمجمله ودول الجوار على المستوى الإقليمي، ووصل الأمر إلى حد أن أصبحت العديد من القوى الدولية أطرافاً فاعلة في تلك الأزمة. فتطورت الأحداث في

دارفور من مشكلة داخلية أساسها التهميش وطبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي المقترن بهذا الإقليم، شأنها في ذلك شأن الأقاليم السودانية الأخرى.

وعلى أية حال، يُعَد هذا الأمر ظاهرة طبيعية وعامة، ليس في السودان وحده، بل هو أمر شائع في معظم الدول الإفريقية تقريباً، ومن ثَمّ فهناك العديد من الأسباب الداخلية، التي تجعل مثل هذه الأزمة وغيرها تبرز بين الحين والآخر. وتحاول الدول قدر استطاعتها التعامل معها كلاً حسب قدراته وأولوياته، لكن المثير هو خروج الأزمة من النطاق الداخلي للدولة، لتتعاطى معها أطراف إقليمية ودولية، وتتصاعد إلى أن تصل لتكون أزمةً دوليةً ــ على حد زعم تلك الأطراف ــ تهدد السلم والأمن في المنطقة، حسب توصيف مجلس الأمن لها، وتعامله معها، حيث عالجها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم أضحى ملف دارفور من أهم ملفات الأمم المتحدة، يصدر فيها مجلس الأمن القرار تلو الآخر - صدر عن مجلس الأمن حوالي ثمانية عشر قراراً - في تصرّف غير مسبوق في أزمة دولية (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

٣ -٩ : التداخلات الاجتماعية مع دول الجوار الإقليمي :

لقد أسهمت مواقف عدد من الدول على المستوى الإقليمي في تصعيد الأزمة الراهنة في دارفور؛ فالسودان بلد كبير، ومتاخم لعدد من الدول، وحدوده مفتوحة،والقبائل مشتركة بين هذه الدول ودارفور، ومن ثّم يكون هنالك تأثير وتداخل؛ لأن القبائل أصولها مشتركة بين هذه الدول والسودان، ولا يستبعد أن يكون هنالك تدخّل من القبائل التي تقطن خارج السودان،والتي لها علاقات قربى مع القبائل المتنوعة داخل السودان، هذا إضافة إلى الحدود المفتوحة بين السودان وجواره، والتي مكنّت من الحصول على السلاح والمؤن، وعلى كل شيء يساعد في تأجيج المشكلة، إذا ما علمنا إن هناك عدداً من القبائل الأفريقية والعربية التي لها جذور وأصول مشتركة، وتقطن في كل من إقليم دارفور غرب السودان، وفي شرق دولة تشاد المجاورة، لذا تأثرت هذه القبائل دوماً بالتفاعلات السياسية في هاتين الدولتين، وخصوصاً ما يتصل منها بالحرب الأهلية التشادية والنزاع الليبي - التشادي،

حيث مثلت دارفور في بعض الأوقات قاعدة خلفية للأطراف المتصارعة، وانعكس ذلك على وجود الأسلحة والعتاد العسكري الذي حازت بعضاً منه القبائل الموجودة في الإقليم، واستغلته بعض القبائل على الجانبين لتدعيم مكانتها ووضعها السياسي والعسكري (البيان، ٢٠٠٥).

ومن القبائل التي لها امتدادات في دول الجوار الزغاوة، وهي قبيلة كبيرة منتشرة في دارفور وفي تشاد، وانتقل الكثير منهم إلى أجزاء من السودان، وإلى المشاريع الزراعية المروية مثل حلفا الجديدة، كما هاجر بعضهم إلى ليبيا، والمعروف عن الزغاوة في ليبيا والسودان أنهم يشتهرون بالتجارة عبر الصحراء،وكذلك قبيلة البرقو، وهم من العناصر الزنجية التي كانت تعيش في تشاد، وهاجر العديد منهم إلى السودان.

٣ - ١٠ : المواقف الإقليمية (العلاقات مع دول الجوار) :

يعد إحدى مؤشرات تكييف دول الجوار لطبيعة صراع إقليم دارفور، هو موقفها من أطراف الصراع، خاصة موقفها تجاه حكومة الخرطوم، ونستطيع أن نضع **ثلاثة تصنيفات لدول الجوار**.(سبيل، ٢٠٠٥، ص ٢٩) :

أ- دول لا تثق في سياسات حكومة الخرطوم تجاه الصراع، وهي الدول التي تصنف الصراع على أنه صراع بين قبائل عربية وقبائل أفريقية، وأن حكومة الخرطوم تدعم هذه القبائل العربية ضد القبائل الإفريقية، بل تؤمن تلك الدول أن السودان تحاول تصدير ذلك الصراع إلى أقاليمها، وتأخذ تشاد مثل ذلك الموقف، ولعل انتماء الرئيس إدريس ديبى للزغاوة، قد زاد موقف تشاد تعقيداً، كذلك تتشابه إفريقيا الوسطى في موقفها مع تشاد ولذا تأخذ هذه الدول موقف القبول بالحل الدولي وتدخل قوات الأمم المتحدة إلى دارفور.

ب- دول تثق في حكومة الخرطوم وفي إمكانية الحل في ظل دور للاتحاد الأفريقي، وهي الدول التي تشترك في تفسير أن الصراع في الإقليم يمكن إرجاع جزء كبير من أسباب اندلاعه إلى أسباب اقتصادية،وللصراع بين الرعاة والزرّاع ومراحل

الجفاف التي مر بها الإقليم في مراحل تاريخية سابقة، وكذلك لأسباب يدخل فيها العامل الغربي،نظراً للموارد المعدنية التي يتوقع اكتشافها في الإقليم؛ فبعض من هذه الدول كان له علاقات تاريخية مع متمردي الإقليم، ومن أشهر هذه الدول ليبيا التي كانت في أثناء حربها مع تشاد حول إقليم أوزو مسؤولة عن توفير سلاح للفيلق الإسلامي في هذا الإقليم،وما زال لها علاقات طيبة مع قادة هذه الحركات، إلى جانب علاقات قوية مع حكومة الخرطوم،لذا تتبنى موقف الوسيط النشط بين الطرفين، ومن الأطراف الإقليمية التي تتبنى ذلك التوجه أيضاً، نيجيريا والتي أكد الرئيس النيجيري " أوباسانجو" على ضرورة الحل الأفريقي وممارسة " الضغط الإفريقي الودود ".

ج- دول أخرى تحاول أن تتبنى اتجاهاً يجمع ما بين إيجابيات الاتجاهين السابقين، وهو الاتجاه الذي تحاول مصر أن تتبناه مستخدمةً القبول الذي يحظى به دورها لدى كل من حكومة السودان بحكم الروابط التاريخية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين، وأيضاً القبول الذي يحظى به دورها لدى قادة متمردي دارفور نظراً لحياديته وجدية محاولاته للتوصل إلى حل للصراع، وأيضاً قبول دورها من المجتمع الدولي،لذا حاولت مصر أن تحول دون زيادة ضغط المجتمع الدولي على السودان وأنه " من الخطورة الحديث عن نشر قوات أجنبية على الأراضي السودانية دون موافقة الحكومة السودانية "، على حسب قول وزير الخارجية المصري السيد أحمد أبو الغيط، تعتبر مصر أن هذا الصراع لا يأخذ شكل الصراع الأفريقي – العربي، وأن الأمر لم يصل إلى كونه مذابح جماعية في الإقليم (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٣٠).

ومن مواقف دول الجوار على سبيل المثال:

١. موقف جمهورية إريتريا:

طوال الفترة الممتدة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن،كان لاريتريا دور بارز في تبني حركات المعارضة السودانية،وتسهيل مهمتها عبر منحها الدعم اللوجستي والعسكري محاولة منها لتصدير أزماتها الداخلية (البيان، ٢٠٠٤). فتتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل أساسي، بأنها تدعم مقاتلي دارفور في الوقت الذي تنفي فيه (أسمرا)، ذلك وإن كان من الواضح لأي مراقب أن نظام " أسياس أفورقي" الذي أصبح معزولاً بشكل كبير يلعب دوراً واضحاً في غرب السودان، من خلال توفيره الدعم لهذه الفصائل وعمله أيضاً كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل، وهناك واقعة محددة في هذا المجال يجب أن تحظى بالاهتمام، وأيضاً أن تدق جرس الخطر،المبكر حيث أعلن سبعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي السوداني، انشقاقهم عن الحزب احتجاجاً على مشاركة شريف حرير نائب رئيس الحزب في لقاءات عُقدت بترتيب إريتري، وجمعت بين مجموعة من مسلحي دارفور وإسرائيليين، وهو اللقاء الذي إستضافته إحدى السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب أفريقيا، وقد كشف الصادق هارون المتحدث باسم المجموعة المنشقة عن أن اللقاء خلص إلى حصول جيش تحرير دارفور على أسلحة من إسرائيل (عبدان، ٢٠٠٤، ص١١٣).

٢. موقف جمهورية أفريقيا الوسطى:

تخشى جمهورية أفريقيا الوسطى من عدوى حركات التمرد داخل الدولة، وخصوصاً أن يستغل أنصار الرئيس السابق، (نج بانسيه)، الموجودون في دارفور، الصراع في المنطقة، لينقضوا على حكم الرئيس (رانسوا بوزيري)، الذي جاء بانقلاب عسكري في آذار ٢٠٠٣م. وتزداد مخاوف هذا البلد من تأثير ما يجري حولها داخل إقليم دارفور، ومن التأثيرات الناجمة عنه،لاسيما اللاجئين الموجودين على أراضيها، كما أن علاقات جمهورية أفريقيا الوسطى بفرنسا ومجاورتها السودان مع تشاد، وتحديداً إقليم دارفور، وفي ظل التوجهات الأمريكية في المنطقة، ما يزيد من احتمالات جرها للتنافس والصراع الدولي، كل ذلك يدفع جمهورية أفريقيا الوسطى

للمساهمة في جهود الوساطة الرامية إلى تسوية الأزمة في دارفور. (عبدان، ٢٠٠٤، ص١١٣).

٣. موقف تشاد:

لا تُعد تشاد إحدى الدول المجاورة للسودان فحسب، بل تربط القبائل على جانبي الحدود السودانية التشادية العديد من العلاقات والروابط،لاسيما أواصر القربى ويشكل إقليم دارفور عمقا استراتيجيا لدولة تشاد. (الهزايمة، ٢٠٠٧، ص١٨٠).

وقد أدى الصراع التشادي/ التشادي، والصراع الليبي التشادي في الإقليم خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي إلى انتشار السلاح والجماعات المسلحة، ومن ثَم، قاد إلى ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت بالمنطقة متزامنة مع ظاهرة الجفاف والتصحّر وراح ضحيتها أكثر من (١٥) ألف مواطن من بينهم (٣٥٠٠) شرطي، وقد أثرت الهجرات التشادية إلى دارفور، بسبب تدهور الأوضاع في تشاد، والجفاف والتصحر أمنياً تأثيراً كبيراً على الأوضاع في الإقليم خاصة في تطور أحداث النهب المسلح، وانتشار السلاح وأصبحت كل الماشية السودانية المنهوبة تتجه براً إلى تشاد، واشترك في عمليات النهب عسكريون سابقون من الجيش التشادي،وأفراد من القبائل العربية،وقبيلة الزغاوة من تشاد والسودان،وقد استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان،نصفهم بدارفور،خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية من جنوب دارفور، علماً بأن هناك أكثر من (٥٠) قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد، وأصبح العنصر التشادي، سواء من القبائل الأفريقية،مثل الزغاوة، أو العربية، القاسم المشترك في التدهور الأمني بدارفور على مدى السنوات الماضية وحتى الوقت الراهن. (محمد، ٢٠٠٤، ص ٢٤).

وتُعد تشاد بمثابة الظهير الخلفي للسودان، وربما تدخل منه الأسلحة والمؤن والعتاد العسكري للمتمردين، وإليه أيضاً يفر هؤلاء المتمردون في كّرهم وفرهم أثناء العمليات

المسلحة مع القوات الحكومية، وهو ما يماثل الملاذ الآمن لهؤلاء، كما أن أعداداً كبيرة من اللاجئين تذهب إلى تشاد، وهو ما يظهر للعالم أن هناك أزمةً إنسانية كبيرة، كما أن تشاد تعرضت للعديد من الضغوط الخارجية وخصوصاً، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها، من أجل اتخاذ العديد من المواقف التي تبدو أنها في غير مصلحة السودان، وهو الأمر الذي يرى السودان أنه لا يساعد في المساعي الرامية لتسوية الأزمة في دارفور، وإنما يعمّقها ويزيد من تفاقمها (الاتحاد، ٢٠٠٧).

٤. موقف إثيوبيا:

إن الحرب في الجنوب السوداني، وموقف الحكومة الإثيوبية منها، كذلك تطورات الأوضاع في إثيوبيا ذاتها وتعامل الحكومة السودانية معها كل ذلك جعل لإثيوبيا، في بعض الأحيان، دوراً مهماً في تأجيج الوضع الأمني بدارفور، وقد استفادت القبائل المختلفة من توافر السلاح الذي يُهرَّب إلى المنطقة، واستفادت القبائل أيضاً من سياسة التجييش التي قننتها الحكومة السودانية، عبر التدريب في الدفاع الشعبي، لمواجهة الحرب في الجنوب،وتدرب العديد من أبناء القبائل على السلاح بطريقة رسمية، واستفادوا منه لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى، ويذكر أن أثيوبيا من الدول التي أرسلت قوات إلى السودان ضمن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (الاتحاد، ٢٠٠٧).

٥. موقف إسرائيل :

لا يمكن إهمال الدور الإسرائيلي المباشر أو غير المباشر في تأجج حدة هذا الصراع، ولابد من الإشارة هنا إلى رأى البروفيسور " حسن مكي " المفكر الأكاديمي السوداني، الذي يؤكد أن لإسرائيل دوراً مرصوداً ودقيقاً في كل النزاعات الواقعة في السودان، ويعتبر حسن مكي (أورى أوبرانى) مستشار (ديفيد بن جوريون) للشؤون العربية مهندس فكرة ومرجعية أهمية السودان للسياسة الإسرائيلية،حيث يراه بوابة إسرائيل إلى شرق أفريقيا، إضافة إلى أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي الحقيقي لمصر، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية الخطيرة للسودان بموارده الهائلة، وينظر للسودان في الفكر

الاستراتيجي الإسرائيلي على أنه مجموعة عرقيات وأقليات تختلف فيما بينها (عبد القوي، ٢٠٠٧، ص ٢٠٠).

ويشير الدكتور حسن مكي إلى أن إسرائيل نجحت في اختراق أجهزة الأمن في إثيوبيا وكينيا وأوغندا،أما إريتريا فهي بالكامل لها، ومن هنا انطلقت مجهوداتهم تجاه السودان بإنشاء واجهات استثمارية أو خيرية أو تجارية مثل شركة (إينكودا) العاملة في مجال الثروة الحيوانية، والتي يديرها (بن ناتان) وهو أول إسرائيلي تولى التنسيق مع متمردي جنوب السودان، كما أقامت إسرائيل عدة قواعد جوية في المدن المحيطة،وداخل جزر البحر الأحمر، بل حتى في تشاد حيث تملك بحيرة (إيرو) ومطار (الزاكومة) ومطار (متور)، وحول بدايات التدخل الإسرائيلي فى صراعات السودان، يشير د. مكى إلى أن البداية كانت مع سفير إسرائيل (أورى ولبرانى) في أوغندا في الفترة من ١٩٦٥م – ١٩٦٧ م ثم انتقاله إلى إثيوبيا في الفترة من ١٩٦٧ م– ١٩٧٢ م وهو الذي غيّر نوعية الدعم، من مجرد الأغذية والدواء إلى الدعم العسكري،حيث نقل ضباط وجنود من الوحدات الخاصة الإسرائيلية لتدريب المتمردين، ثم ظهر بعد ذلك تاجر الأسلحة الإسرائيلية (جابي شفيق) كوسيط بين شركات السلاح والمتمردين، ثم انتقل إلى المشاركة التكتيكية المباشرة لعدد من المعارك العسكرية، التي شارك فيها الكثير من الضباط ورجال المخابرات الإسرائيلية؛مثل العقيد (باروغ بازير) ورجل المخابرات (حبيم ماساتى)، وتكفي الإشارة إلى موت خمسة ضباط إسرائيليين في جنوب السودان نهاية ١٩٨٨م، وما يقولونه صراحة عن التأييد الإسرائيلي غير المحدود للمتمردين. (الاتحاد، ٢٠٠٧).

ويرى الباحث أنَ إسرائيل لم تكن بمنأى عن كل ما يجري في دارفور من تورط دولي صريح ومباشر، فألقت هي الأخرى بثقلها، وروجّت إشاعة "الإبادة الجماعية" داعية لحملة دولية ضد الخرطوم، تنبني على ذرائع واهية، تتركز في أن ما يحدث في دارفور يماثل ما حدث لليهود من قبل، ولذلك فإن الظاهر للعيان أن لغة المصالح الغربية،والإرث التاريخي الاستعماري، هو الأمر الحاكم في أزمة دارفور، وأن هناك أطرافاً، لها مصلحة

أكيدة في الترويج لشائعة التطهير العرقي،والإبادة الجماعية، تسعى للوصول بالأزمة إلى ذروتها، وتكرار مأساة العراق في السودان، لتحقيق أكثر من هدف، ومواصلة مخططات قديمة.

إن المتابعات اليومية للحركة الصهيونية وتدخلها الواضح في مسألة دارفور، وقيام (جيرى فاولر) مدير لجنة الضمير اليهودية بزيارة معسكرات لاجئي دارفور في تشاد، إضافة إلى إيقاف متحف المحرقة اليهودي نشاطه في فترات كل ذلك بقصد لفت الأنظار إلى دارفور، هذا بالإضافة إلى قيام مجموعة (ائتلاف) اليهودية والتي تضم (٤٥) مجموعة بإنشاء مكتب خاص لجمع التبرعات لدارفور. أضف إلى ذلك الدور الإنساني التي تتدخل عن طريقه في الشؤون الداخلية للسودان؛ فقد نشرت صحيفة " إيديعوت أحرنوت " مقالا لكاتبه " شلومو أفينيري "، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية في القدس، سلطّ فيه الضوء على المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور السوداني، ودعا إسرائيل إلى تزعّم الجهود الدولية لإنقاذ المدنيين هناك ومساعدتهم،وفي هذا السياق، أشاد الكاتب بالقرار "الحكيم" الذي اتخذته وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني"، في إشارة إلى انضمام إسرائيل مؤخراً إلى الجهود الرامية إلى مساعدة لاجئي دارفور،ولكنه اعتبر أنه من المهم أن تتخذ إسرائيل تدابير أكبر من مجرد رصد بعض المساعدات للاجئين الذين نزحوا إلى تشاد المجاورة. وفي هذا الإطار، دعا الكاتب إسرائيل إلى قبول (١٠٠٠) لاجئ ومنحهم حق اللجوء؛ واعتبر أنه من الضروري تمتع الأشخاص الذين يُمنحون حق اللجوء إلى إسرائيل بكامل الحقوق الاجتماعية. (الخليج، ٢٠٠٧).

تدعو الحركات الصهيونية إسرائيل إلى مطالبة جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنح عدد معين من اللاجئين حق اللجوء، مضيفاً أن من شأن ذلك أن يحمل دلالات عميقة، ولاسيَما أن أغلبية الناشطين في مسألة لاجئي دارفور في الولايات المتحدة وأوروبا هم يهود،واختتم الكاتب مقاله بالقول : إن على الأشخاص الذين يتحدثون عن ضرورة استخلاص الدروس من "المحرقة" أن يدركوا أن "جريمة قتل جماعي وحشية " ترتكب حالياً في دارفور، وأن من واجب إسرائيل– أكثر من أي بلد آخر - أن تتزعم حملة إنسانية

بهذا الشأن، وحذر خبراء ومختصون من تنامي الدور اليهودي في السودان، داعين إلى الانتباه للدعوات التي يطلقها يهود برفع نجمة داوود على القارة السمراء، وجاء التحذير الجديد من خلال ندوة نظمها مركز الراصد للدراسات والبحوث السودانية، بالتعاون مع مركز دراسات المجتمع حول الدور اليهودي في دارفور، وذلك بمقر مركز دراسات المجتمع بالخرطوم العمارات، كشف خبراء تحدثوا في الندوة عن تورط منظمات أجنبية وسودانية في أنشطة إستخباراتية بإقليم دارفور لصالح إسرائيل، وأكدت الندوة وجود صور فوتوغرافية ووثائق تثبت قيام تلك المنظمات بأعمال مخابراتية في دارفور لصالح إسرائيل ودول أجنبية أخرى.

وبحسب صحيفة "الخليج" الإماراتية، كشف الباحث معتصم أبو القاسم عن مخطط إسرائيلي من ثلاثة محاور لزعزعة أمن دارفو (الخليج، ٢٠٠٧). **الأول** : يتمثل في نشر معلومات مضخمة عن الأوضاع بالإقليم، **والثاني**: خطّة عسكرية لاحتلال الإقليم، **والأخير**: خطّة سياسية عبر برلمانيين لاستصدار قرارات أممية، ونّوه أبو القاسم إلى الدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني تجاه " تحالف إنقاذ دارفور "، ثم تورط (داني ياتوب) ابن مدير المخابرات " الإسرائيلية " في تهريب أسلحة إلى دارفور، مستشهداً بما قاله (حاييم كوش) رئيس جماعة اليهود الزنوج حول تحول الجمهورية التشادية إلى مركز " إسرائيلي " تحرص تل أبيب على الوجود فيه، والذي قال أيضًا " نأمل أن ترفع نجمة داوود على القارة السمراء ".

" إسرائيل " والقرار الدولي (١٧٠٦) :

لقد لعب نظام الرئيس الإريتري (أسياس أفورقي) دور الوسيط بين حركات التمرد في دارفور وإسرائيل، إلى جانب تقديمه الدعم المباشر لتلك الحركات ودفعها للتمرد، ممّا أدى بمصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السوداني إلى اتهام إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور، مشيراً إلى امتلاكه وثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل عن إشعال التمرد في دارفور، وأوضح إسماعيل أن إسرائيل درّبت العديد من القيادات المتمردة، ومنهم الشريف

حرير نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالي السوداني، مؤكـدا أن الشـريف حريـر زار إسرائيل وله ارتباطات معها، وأضاف إلى اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي، الذين كانوا يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور، وهذا ما أكده في صحيفة البيان الإماراتية فـي ٢٠٠٤/١/٤م، الصادق هارون المتحدث باسم الجماعة، التي انشقت عن الحزب احتجاجـاً على مشاركة الشريف حرير في لقاءات عقدت بترتيب إريتري مع مسؤولين إسرائيليين في إحدى سفارات دول غرب أفريقيا (المحيط ، ٢٠٠٨).

وفق ما أعلن المركز السوداني للخدمات الصحفية، فإن " متحف الهولوكوسـت " في واشنطن، قام بعرض الوضع في دارفور غرب السودان، والذي اعتبره عملية إبـادة، وأعلنت إدارة المتحف في بيان لها في ٢٠٠٤/٧/١٨م، أن على الولايات المتحدة والأمـم المتحدة والدول الأخرى التحرك الآن لمنع استمرار هذه الإبادة ومعاقبة المسؤولين عنهـا، في حين ذهب الحاخام (ديفيد سبارستين) رئيس مركـز العمـل اليهـودي، أن الإدارة الأمريكية لا يجب أن تقلق من التدخل العسكري، وتورد صحيفة "الرأي العام " السـودانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٤م للكاتب الدكتور الطيب زين العابدين مقاله عـن اجتماع دعت إليه في واشنطن منظمة اليهود الأمريكية العالمية، لتنظيم حملة للتبرع لأهل دارفور ومناصرتهم، وبادر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية إلـى تنظـيم مظـاهرة احتجاجية صاخبة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية، وشاركته فـي الحملـة (روث ميسنجر) رئيسة منظمة اليهود الأمريكية، التي صرّحت بأنها تستطيع عن طريق هذه الحملة جمع أموال طائلة لأكثر من غرض، خاصة وأن مشكلة السودان أصبحت شأنًا عالميًا، واعتذرت بأن الحملة قد تأخرت لأننا لم نفهم مشكلة غرب السودان إلا أخيـراً !. وساهمت مجموعة " يهود منطقة واشنطن " بتنظيم ورشة عمل دينيـة، لتتخّـذ مواقـف احتجاجية ضد ما وصفته بالعنف المستشري في غرب السودان. ولقد نجحت إسرائيل في جعل حكومة السودان منبوذة على المستويين الإقليمي والعربي، وضخّمت بعض الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة، كما عبّأت إسرائيل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في أكثر من دولة، خاصة الولايات المتحدة،لنصرة الحركات المعادية لحكومة السودان، سـيما أن

تخاذل الحكومة السودانية إزاء قضاياها الداخلية،إلى جانب الحرص الشديد للحزب الحاكم في الخرطوم على البقاء في السلطة مهما كانت الضريبة، هذه الأمور مجتمعة،سهّلت لمن يقفون خلف مجلس الأمن إصدار القرار (١٧٠٦) المتعلق بإرسال قوات دولية إلى دارفور تحت البند السابع، الذي يجعل من القوات الدولية قوة هجومية، الأمر الذي فتح في وجه وحدة السودان وخيراته أبواب المجهول، وكيف لا؟ خاصة وأنه عقب صدور القرار، أعلن تحالف المجلس اليهودي الأمريكي للعلاقات العامة عن تنظيم عشرة أيام من الاحتفالات المستمرة احتفاء بهذا القرار. (انظر ملحق رقم أ) (الرأي العام، ٢٠٠٤).

قال رئيس المجلس اليهودي إن الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة يحق لها الاحتفال بالنصر، لأنها قادت جهود التعريف بالمذابح التي ارتكبتها الحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها في دارفور، وأكد وفق ما ذكرت صحيفة الخليج، إلى أن الاحتفالات التي ينظمها المجلس اليهودي وتحالف " أنقذوا دارفور "، الذي يضم جمعيات دينية وحقوقية بقيادة اللجنة الأمريكية اليهودية ومؤسسات تحالف اليمين المسيحي الصهيوني، ومتاحف ومعاهد (الهولوكوست)، ستبدأ "إضاءة الشموع" أمام البيت الأبيض (الخليج، ٢٠٠٦).

يعتبر أنصار اللوبي " الإسرائيلي " الأمريكي، أن نشاطهم لما يوصف بحملة إنقاذ دارفور، كان وراء تشكيل رأي عام عالمي وزخم سياسي على الساحة الأمريكية والدولية، لدفع المجتمع الدولي نحو إتخاذ قرار أممي لإرسال قوات دولية إلى دارفور، و يتساءل الباحث حول "ألم الضمير" الذي صحت عليه المنظمات الصهيونية في دارفور، في حين أنه لم تشعر به مع أطفال لبنان وفلسطين، سيّما أن الدار فوريين واللبنانيين والفلسطينيين ينتمون للأمة نفسها، ويشتركون في المصير نفسه.

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى القول بما يلي : -

أولاً : تنطلق كافة دول الجوار الجغرافي والإقليمي للسودان من منطلق المصلحة الإقليمية التي لها سواء بالموافقة على التدخل أو برفض ذلك التدخل، وهذا ما يعكس قدراً من الخطأ في مدركات قادة هذه الدول التي توافق على تدويل الحل، وما سيكون

لهذا التدخل من المساوئ على الأحوال داخل البلاد، سواء بسبب سوء الأحوال داخل هذه الدول، أو بسبب أن ذلك سيكون بمثابة مثال وبادرة يحتذى بها من قبل الجماعات المتمردة داخل هذه الدول، في الوقت التي تشهد تقريباً معظم هذه الدول خلافات وحركات معارضة متمردة داخلياً.

ثانياً : تعتبر الخبرة السودانية السابقة في التعامل مع متمردي أقاليم الجنوب والشرق من الأسباب التي تشجع متمردي دارفور على اقتسام السلطة والثروة أيضاً.

ثالثاً : يرجع تدويل الحل بشكل أساسي لضعف دور الاتحاد الأفريقي، ويرجع الضعف بالأساس إلى مشاكل تمويلية، وأيضاً افتقارها إلى أدوات الضغط القوية التي تستطيع من خلالها إلزام الأطراف بما يقرر الاتحاد الأفريقي، و إذا لم يتم علاج ذلك العجز وتفعيل تلك الأدوات والآليات فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة الصراعات القادمة.

رابعاً : تعاني الجماعات المتمردة في إقليم دار فور من عدم وحدة الصف بين مختلف الفصائل، حتى إن اتفاق سلام دارفور الذي وقّع في أبوجا أيار ٢٠٠٦م لم يوّقعه إلا إحدى الفصائل فقط، والباقي منها لم يوقّع تحت إدعاء عدم ارتقاء الاتفاق لمستوى متطلبات شعب دار فور، ولذا فإن هذا الانشقاق يلقي بثقله على كاهل حكومة الخرطوم من صعوبة التفاوض مع مختلف الفصائل وصعوبة الوفاء بمتطلبات كل تلك الفصائل المتشرذمة، لذا فإن أحد أهم خطوات حل أزمة دار فور، هو توحيد صف هذه الجماعات والفصائل من خلال حوار " دارفوري – دارفوري "

خامساً : هناك توقع بأنه مع تدخل القوات الدولية وتلبية بعض متطلبات متمردي دارفور الاقتصادية والانفصالية فإن ذلك سوف يلقى ذلك بظلاله على الأوضاع داخل دول الجوار، خاصة أن معظمها يشهد نوعاً من عدم الاستقرار ومطالب انفصالية داخلها، وهذا ما يعكس قدراً من التساؤل حول قبول بعض هذه الدول للتدخل الدولي.

سادساً : تعتبر العلاقات مع دول الجوار من أهم دوائر الحل للصراع في دار فور، ولذا فإن أحد مصادر إيجاد الأمن في الإقليم هو أن يتم تحسين العلاقات السودانية مع دول الجوار،وإيجاد صيغة مناسبة لتسوية الخلافات فيما بينها، كخطوة تمهيدية للتوصل إلى حل الصراع، ومن بعدها تأتي دائرة الحوار الدولي السوداني حتى تتفهم الدول الكبرى موقف الخرطوم، وسوف يكون ذلك من منطلق استعداد الخرطوم لأن تشارك المتمردين في السلطة و إعطاءهم نصيباً من موارد الإقليم.

٣-١١ : العوامل الدولية؛

لقد تحولت قضية دارفور تدريجياً إلى عبءٍ جديد للتدخل في شؤون السودان -عسكرياً هذه المرة - وتقسيمه على المدى البعيد؛ بحيث قد ينفصل الجنوب عملياً بربع مساحة السودان الحالية تقريباً في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد سنتين أي في عام ٢٠١١، ويعقبه غرب السودان إقليم (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلاً دولياً، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريترية والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية،والسعي لتحريض المنطقة على الانفصال. ومع اقتراب انتهاء الفصل الأول من مخاوف تقسيم السودان بشأن سلام الجنوب وما سيترتب عليه من تنازلات فيما يخص الجنوب، والسلطة عموماً في السودان، تصاعدت مؤخراً، معالم مخاطر التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره " القسم الثاني" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي،تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عنصري عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل أفريقية، (رغم أنهم مسلمون كلهم!) وتدعو للتدخل في السودان.

٣-١٢ : التصعيد الدولي للأزمة :

من الممكن وجود الدعوات المكثفة للتدخل العسكري من قبل الاتحاد الأوروبي تحديدا في دارفور عبر تشاد المجاورة، في ضوء الحديث عن نزوح قرابة (١٠٠) ألف

سوداني مما يسمى القبائل الأفريقية في المنطقة إلى تشاد، وروايات غريبة عن عصابات عربية موالية للحكومة تطارد وتقتل القبائل الأفريقية، وخطورة الحدث تنبع من الصمت أو التجاهل العربي لما يجري في السودان عموماً، ودارفور خصوصاً؛ بحيث يوشك العرب على مواجهة واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، مفروض من الخارج في صورة تدخل أوروبي هذه المرة - بجانب التدخل الأمريكي في الجنوب - ليتشكل الوضع في السودان الجديد في غياب العرب (سبيل، ٢٠٠٥، ص ٣٥).

ويزيد من خطورة ما يجري توالي مسلسل إضعاف حكومة الخرطوم، نتيجة الضغوط الخارجية المتكررة، والصراع والانقسام الداخلي، سواء داخل التيار الحضاري الإسلامي في السودان (أتباع الإنقاذ والترابي في مواجهة تياري الأنصار والختمية)، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم (تيار الترابي – البشير). بل وبدأ متمردو الجنوب (تيار جون جارانج) في التواصل مع متمردي دارفور، بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردي الجنوب والغرب حتى في البيان التأسيسي (المانفستو) لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطوراً خطيراً باتجاه تكتيل حركات التمرد ضد المركز في الخرطوم وإضعافه أكثر.

فقد سبق لمتمردي الجنوب أن سعوا لإثارة القلاقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على المركز (الخرطوم)؛ مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع فشل مد التمرد إلى الغرب فشلت خطة جارانج، ولكن متمردي الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردي الغرب (دارفور) تحت غطاء الوساطة، وهو ما قد يشكل ضغطاً أكبر على الخرطوم، وسبق لمصادر سودانية رسمية مطلعة أكّدت أنه ثبت للخرطوم بالدليل، من خلال أسلحة تركها متمردو حركة تحرير السودان في دارفور، أن هناك جهات خارجية وأخرى محلية تقف وراء تمرد دارفور في غرب السودان بهدف الضغط على حكومة الخرطوم نحو مزيد من التنازلات في مفاوضات الجنوب، وإضعاف موقف

الحكومة السودانية عموما،وقالت المصادر: إن حركة التمرد (الحركة الشعبية) بزعامة الراحل (جون جارانج)، تساند متمردي دارفور بالعتاد والنصائح والمستشارين بهدف إرباك الخرطوم ودفعها للتنازل أكثر، وتقديم مكاسب جديدة لمتمردي الجنوب للوصول لاتفاق سلام نهائي سريع كي تتفرغ لتمرد غرب السودان، وإنه ثبت أن هناك معدات وأسلحة وعربات من دول معادية منها إسرائيل، تركها المتمردون في المعارك التي دارت بين القوات الحكومية والمتمردين.

ويبدو أن هناك "إستراتيجية مرسومة" ضد السودان كله وليس لمجرد حماية دارفور، وأن هناك محاولة لإعادة تشكيل السودان، والتمكين لقوى التمرد في المناطق المختلفة من مواجهة الحكومة السودانية، ولهذا توعد أول رد فعل رسمي سوداني على قرار مجلس الأمن - على لسان وزير الإعلام السوداني الزهاوي مالك - بمواجهة "دسائس الحكومات المعادية ومؤامرات الذين يطمحون بالاستيلاء على الموارد الاقتصادية للسودان. (محمد، ٢٠٠٤، ص ٢٠).

٣ -١٣ : استعانة المعارضة بالقوى الخارجية لتحقيق أهدافها :

إن الطريقة التي أدار بها متمردو دارفور المفاوضات، والانسحاب السريع تارة، ووضع شروط تعجيزية تارة أخرى، قبل الشروع في النقاش، وتعنتهم الذي كان واضحاً منذ بدء المفاوضات، قد أظهر هدفاً واحداً، وهو الاستمرار في الضغط على الحكومة للتدخل الخارجي وتدويل القضية، ولربما على أمل استصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي، لممارسة مزيد من الضغوط للحصول على أكبر قدر من المكاسب، حتى ولو كان ذلك على حساب سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية، وحتى لو كان ذلك أيضاً لحساب ومصالح الدول والقوى الخارجية الطامعة في السودان وفي ثرواته القومية، وقد ترتب على هذا السلوك من جانب المتمردين في دارفور مساعدة القوى والأطراف الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا خاصة على الاستمرار في تصعيد ضغوطها، وتأليب المجتمع الدولي على السودان لإخضاعه والنيل منه.

٣-١٤ : المطامع والأهداف الخارجية في إقليم دارفور تجاه الموارد الطبيعية :

لقد ثبت أن لكل طرف من الأطراف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية مصلحةً من التصعيد لأزمة دارفور، والسعي لاستهداف الدولة السودانية عامة، ولكل دولة من تلك الدول منظومة من الأهداف والمصالح والمطامع، التي لا تتورع عن التبجح بالإعلان عنها صراحة، منها ما يتصل بالموارد الاقتصادية، ومنها ما يتصل بالمواقف السياسية، بل إن منها ما يتصل بالحملة الدولية الجديدة، التي يقف من ورائها المحافظون الجدد، في الإدارة الأمريكية، في الوقت الراهن، والعديد من القوى الدولية الأوروبية والأفريقية المشايعة لهم، كما كان الفشل الأمريكي في العراق والأكاذيب، التي دأبت إدارة الرئيس السابق (جورج بوش) في الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة على ترديدها، وراء التحرك بقوة في دارفور تحت مزاعم إنسانية هذه المرة.

ويمكن توضيح المطامع الاقتصادية لهذه الدول. وذلك؛ لتميز إقليم دارفور بموارده المتنوعة؛ فيوجد في ولاية دارفور الشمالية معادن، أهمها الحديد والرصاص والكروم، أما في ولاية جنوب دارفور فتوجد خامات من أهمها النحاس والحديد وكذلك البترول، هذا بالإضافة إلى وجود خامات الفوسفات والمنجنيز، ومعظم هذه الخامات غير مستغلة، غير البترول الذي تعمل شركات أجنبية على استغلاله، وهذا ما يفسر محاولة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وحرصها ــ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وغيرها من الدول ــ على تهميش دور الحكومة السودانية في الإقليم وزيادة تدخلها، بالإضافة إلى مياه النيل حيث إن الحرب القادمة قد تكون حرباً بسبب المياه.(الشافعي، ٢٠٠٣، ص ٢٧٦).

تزايد الاهتمام الدولي بالموارد المعدنية :

يزخر إقليم دارفور بثروة معدنية كبيرة منها ما اكتشف بالفعل، ومنها ما هو في طور الاستكشاف وتشير التقديرات الأولية أن الاحتياطيات ضخمة ومنها :

أ. البترول :

إن البترول يثير بعض التعقيدات في الموقف؛ فامتيازات بترول الجنوب، حتى جبال النوبة، مازالت في يد شركات صينية وهندية وماليزية، ولابد من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة البترول، التي يجري الحديث عنها في الغرب السوداني.

ومن الصعب الإقرار بأن اضطراب المنطقة، أو تنامي التمرد داخلها، هي التي تضمن التدخل لحماية الاستثمارات المتوقعة، بل إن الاستقرار هو المطلوب لمصلحة الاستثمار، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن الأمريكيين ساعدوا الرئيس الأسبق (النميري)، ليعطي سلاحاً أمريكياً لقبائل المورلي (جنجويد الجنوب عام ١٩٨٠م) لمهاجمة قبائل الدينكا والنوير، لضمان الاستقرار في منطقة استثمار شركة (شيفرون) الأمريكية في البترول بهذه المنطقة الجنوبية، ولعل مما أثار حفيظة الدينكا والنوير بهذا الشكل، هو أن يتم ذلك بمعرفة (النميري) أو الأمريكيين، هي التي أسهمت في انتماء هؤلاء للحركة الشعبية لتحرير السودان بهذه القوة ضمن المسألة الجنوبية عموماً. (القاضي ، ٢٠٠٤، ص ٢٧٦).

وجاء الإعلان عن اتفاق تقاسم الثروة في ٦ كانون ثاني٢٠٠٤م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ليبعث على المزيد من التفاؤل نحو قرب الوصول إلى سلام شامل بين الطرفين، ومبعث هذا التفاؤل انه جاء على غير المتوقع على اعتبار أن أي مفاوضات فيما يخص تقسيم عائدات النفط ستواجه صعوبات جمة باعتباره عاملا من عوامل القوة لأي من الطرفين، كما أنه يمثل المورد الأكثر أهميةً في المرحلة القادمة، ولكن رغم ذلك استطاع الطرفان أن يتوصلا لاتفاق تم بموجبه تقسيم عائدات النفط بين الشمال والجنوب، بحيث يخصص(٥٠%) من عائدات النفط الجنوبي إلى أقاليم وولايات الجنوب ممثلة في، حكومة الإقليم الجنوبي، والـ (٥٠%)

المتبقية تخصص لحكومة المركزية لجمهورية السودان على أن يتم تخصيص (٢%) من عائدات النفط إلى الولايات والمحافظات المستخرج منها النفط سواء بشمال السودان أو جنوبه.(القاضي، ٢٠٠٤، ص ٢٧٦).

ويصب هذا الاتفاق في مصلحة الطرفين، ففي الوقت الذي يحقق مصلحة الحكومة السودانية التي تعد الطرف المتحكم في كافة عمليات الاستخراج والنقل والتكرير والتصدير، فقد جاء الاتفاق ليكرس مصلحتها في مناطق الإنتاج من خلال تحالفها مع المجموعات والميليشيات القبلية والتي لا تحتفظ بعلاقات ودية مع الحركة بل على العكس العلاقة بينها وبين الحركة عدائية على طول الوقت، الأمر الذي يحقق مصلحة الحكومة خاصة وان الاتفاق لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد التوصل لاتفاق سلام شامل بين الحكومة والحركة وهو ما يضمن نوعا من الاستقرار للحكومة ولسياساتها النفطية التي لم تتغير منذ اكتشاف النفط في مناطق الجنوب على يد شركة(شيفرون) الأمريكية عام ١٩٧٩ م، والتي ترتكز على عاملين رئيسين هما :

١- حماية مناطق النفط من الصراعات والاضطرابات في الجنوب السوداني عن طريق الجيش النظامي.
٢- الاستفادة من الصراعات القبلية بين قبيلتي النوير والدنيكا والدعم المادي لإحدى القبائل على حساب الأخرى، من اجل الحفاظ على الاستقرار والسيطرة الأمنية في مناطق الإنتاج (القاضي، ٢٠٠٤، ص ٢٧٦) .

يرى الباحث أن هناك ثّمة حاجة إذاً لتهيئة ظروف ملائمة للإنفراد ببترول لغرب (إقليم دارفور) وتهيئة الظروف الاجتماعية والإنسانية لذلك؛ فدخول الأمريكيين مدعومين بالبريطانيين والاستراليين، وفي ظل حشد وتعبئة دولية وإنسانية هذه المرة، يُعد عملاً دبلوماسياً ناجحاً في الظروف الأمريكية الحالية،بل موقفاً مبكراً من منافسات دولية قوية في المنطقة تمثلها فرنسا صاحبة النفوذ في تشاد ومنطقة الفرانكفون المجاورة (وقد بدأت بالفعل الزحف إلي الحدود السودانية من تشاد)، ولذلك تدفع تلك المظاهر والأعراض الناتجة عن أزمة دارفور، إلى الاعتقاد بأن هناك محاولة أمريكية - أوروبية

لتقسيم المصالح في السودان عموماً، وفي دارفور على وجه الخصوص، وفي ظل هذا الوضع الصعب، يحاول السودان الخروج من هذا المأزق، كما يحاول التعامل مع التناقضات ذات الصلة بتلك المصالح والمطامع الأوروبية - الأمريكية.

ب. اليورانيوم:

تعود الثروات المعدنية الإستراتيجية في أنحاء إفريقيا لتحتل موقعاً في السياسات الدولية، فوجود اليورانيوم يهدد بلاد السودان من دارفور إلى إفريقيا الوسطي ومالي والنيجر، وقد فاجأ رئيس النيجر، ورئيس وزرائها السابق بل وزعيم المعارضة في النيجر المجتمع الدولي بشن حملة من باريس أوائل تموز ٢٠٠٤م على الإدارة الأمريكية، التي زوّرت مراسلات بين النيجر ورئيس العراق الراحل صدام حسين لإثبات استعمال الأخير ليورانيوم النيجر في بناء أسلحة الدمار الشامل، بينما لم تحدث الواقعتان. وإذا كانت النيجر هي ثالثة دولة منتجة لليورانيوم في العالم، وتنتج ما يقارب نصف استهلاكه، وهي مجاورة لمنتجين أقل مثل إفريقيا الوسطي وتشاد، إذاً فالواقع الاستكشافي للمنطقة يشير إلى أنها منطقة إستراتيجية جديدة، تحقق ما يشاع عن منافستها للشرق الأوسط، إذا أضيف إليها بترول تشاد وغينيا الإستوائية وساوتومي والسودان (رسلان، ٢٠٠٤).

٣ -١٥ : التدخلات الدولية في شؤون السودان الداخلية :

٣ -١٦ : التدخل الأمريكي في الشؤون السودانية؛

يعد السودان أكبر بلاد إفريقيا مساحة، وله موقع استراتيجي على البحر الأحمر، مباشرة جنوب مصر، كما له حدود مع سبع دول إفريقية أخرى. وإذا كان السودان يعادل في مساحته أوروبا الغربية تقريباً، فأن عدد سكّانه لا يتجاوز (٣٥) مليون نسمة، ودارفور هي المنطقة الغربية للسودان، فهي بحجم فرنسا، وسكّانه لا يتعدى (٦) ملايين نسمة، ولقد أثارت الموارد التي تم اكتشافها مؤخراً، بالسودان، اهتماماً كبيراً لدى الشركات الأمريكية، حيث يعتقد أن أراضيها تختزن احتياطي من النفط يضاهي ما تمتلكه السعودية، كما أن فيها جيوب كبيرة للغاز الطبيعي، إضافة إلى أهم مناجم اليورانيوم

العالي الجودة، في العالم، دون أن ننسى منجم النحاس المرتب عالمياً في الدرجة الرابعة من حيث الأهمية.

وقد حافظت الحكومة السودانية على استقلاليتها تجاه واشنطن، ولعدم قدرتها على التحكم في النفط السوداني، ضاعفت حكومة الولايات المتحدة الإمبريالية جهودها لعرقلة تطوير السودان لموارده الطبيعة الثمينة، غير أن الصين تعاملت مع السودان بمنحه التكنولوجيا الضرورية للتنقيب والحفر واستخراج النفط وبناء أنابيب نقله، كما أنها تشتري كمية كبيرة منه. فتسعى السياسة الأمريكية إلى إيقاف تصدير النفط، من خلال العقوبات وتأجيج الصراعات الوطنية والجمهورية، فلقد دعمت الإمبريالية الأمريكية، لأكثر من عقدين من الزمن، الحركات الانفصالية في جنوب السودان، حيث عثر على النفط لأول مرة؛ فاستنزفت هذه الحرب الأهلية الطويلة موارد الحكومة المركزية، ولما تم التفاوض في النهاية على اتفاقية سلام، اتجه اهتمام الولايات المتحدة مباشرة نحو دارفور، غرب السودان. ولقد رفضت إحدى المجموعات المتمردة اتفاقية مماثلة بين الحكومة السودانية ومجموعات أخرى، حتى يستمر القتال، وتقوم الولايات المتحدة بدور " الوسيط المحايد "، غير أنها تواصل الضغط على الخرطوم لدفعها إلى تقديم تنازلات إضافية، كما تساهم في تدريب المتمردين الدار فوريين من جيش تحرير السودان والحركة السودانية للعدل والمساواة، عبر حلفائها الأفارقة الأقربين، مما أثار ردود فعل عنيفة لدى الخرطوم. (حجاج، ٢٠٠٧، ص ٢٧٥).

إن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور، باعتبارها كارثة إنسانية، وفي حزيران ٢٠٠٤م، أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، كما أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) قام بزيارة الإقليم، وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحاكمة قادتها، وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار رقم (١٥٥٦) من مجلس الأمن؛ بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان، وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في تموز ٢٠٠٤ م، أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب

المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد، وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين، (انظر ملحق رقم ي)

(حجاج، ٢٠٠٧، ص ٢٧١).

يرى الباحث أنّ وسائل الإعلام الأمريكية التقليدية تكاد تجمع على التعاطي مع أزمة دارفور بشكل تبسيطي، يختصرها في سلسلة من الجرائم، اقترفتها ميليشيات الجنجويد، المدعومة من طرف الحكومة المركزية في الخرطوم، ويتم في هذه الحالة الحديث عن عدوان "عربي" على الشعب الإفريقي، وهذا تحريف كلّي للحقيقة؛ حيث أن كل الأطراف المتورطين في صراع دارفور، سواء بصفتهم عربا، أو بصفتهم أفارقة، مكونون من أهل البلد ومن سود، بنفس الشكل تماما، فكلهم مسلمون، وكلهم من هذه المنطقة، وكذلك فكلهم يتكلمون اللغة العربية إضافة إلى عدد من اللهجات المحلية، وجميعهم مسلمون سنّة.

لكن ما هي دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ إلى أكثر من اعتبار، وكما يلي (أحمد، ٢٠٠٥، ص ٩١) :

١ - **الاعتبار الأول** : الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي)، ومحاولة تضخيم جانب « التدخل الإنساني » في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث إن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية، ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب، تستهدف المسلمين في المقام الأول ،والبعض يرى أنّ الاهتمام الأمريكي في دارفور وخاصة من قبل مجلس الشيوخ، ووسائل الإعلام الأمريكية في العام ٢٠٠٤م ما هو إلاّ محاولة لصرف الأنظار عن العراق في سجن أبو غريب. (احمد، ٢٠٠٥، ص٩٥).

٢ - **الاعتبار الثاني** : التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات أفريقية وتحت مظلة الاتحاد الأفريقي؛ حيث إن مجلس الأمن والسِلْم الأفريقي التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم، وإيقاف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م

بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام أفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.(احمد ، ٢٠٠٥، ص٩٥).

٣ - **الاعتبار الثالــث** : يرتبط بالصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا، إذ تبدو رائحة البترول في غرب الســودان قويــة، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في تشاد والمنطقة الفرانكفونية المجاورة، فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع اتفاق (فاشودة) آخر على غرار الاتفــاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصــالح، والنفــوذ فــي الشــمال الأفريقي؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، هــذا مــع رؤيــة الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومة السودان لَها تاريخ طويل في إِيواء المنظمــاتِ الإرهابيةِ والجماعاتِ الراديكالية الإسلاميةِ، وأنها هي الحكومةُ الأفريقيــةُ الوحيــدةُ، جنوب الصحراء الكبرى التي ضمنتها الولايات المتحدة الأمريكية قائمةِ الدول الداعمة للإرهابِ، بوصفها الدولة الوحيدةِ التي قدمت دعماَ رسمياً وملجــأ آمنــاً للمنظمــاتِ الإرهابية، ومنها الدعم المقدم إلى تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩١م وحتى عام ١٩٩٦م (أحمد، ٢٠٠٥، ص ٩٦).

إن الجبهة الإسلامية الوطنية، التي غيّرت اسمَها إلى حزبِ المؤتمر الوطنيِ فــي عام ١٩٩٩م، استولت على السلطة عن طريق انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩م وروّجَت لأجندة إسلامية عدوانية ــ على حد زعمها ــ تحت قيادة حسن الترابي، العقــل المــدبر للجبهةِ الإسلاميةِ الوطنيةِ، وأرادتْ الحكومة الجديدة خَلْق دولة إسلاميةَ في السودان، وجعل البلادِ عاصمة للفدائيين الإسلاميين، وقد تطابقت أهدافهمِ، وتطــورت وتوثقــت صــلاتهم بالمجموعات الإسلاميةِ الأصوليةِ والمنظماتِ الإرهابيةِ، ومن هــؤلاء أســامة بــن لادن ومنظمةِ القاعدةَ، حيث آوت السودان بن لادن والقاعدة، علناً، منذ عام ١٩٩١م إلى عــام ١٩٩٦م (أحمد، ٢٠٠٥، ص ١٠١).

ويمكن الإشارة إلى أنه بعد الهجمات الإرهابية في (١١ أيلول ٢٠٠١)، وافتتــاح قاعدة مكافحة الإرهابِ في جيبوتي، زادتْ الولايات المتحدة الأمريكية ارتباطهــا بنظــامِ

الخرطوم. ففي آذار ٢٠٠٣م، هَبَطتْ طائرة عسكرية أمريكية في السودان للمرة الأولى منذ (١٠) سَنَواتٍ، واجتمع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في ذلك الحين (كولن باول) بوزيرِ الخارجية السودانيِ " مُصطفى عثمان إسماعيل " لمُنَاقَشَة التعاونِ على الحربِ على الإرهابِ.

ويرى الباحث أيضاً أنه وعلى الرغم من أن وزارة الخارجيةَ السودانية أبدت ارتياحها بعض الشّيء مِنْ التعاونِ المشترك بين الدولتين، إلا أنها كان يؤرقها استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تضمينها قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهابِ، ومن ناحيتها فإن الخارجية الأمريكية ربطت ذلك باستمرار دعم الحكومة السودانية لبعض المنظمات الفلسطينية، حماس والجهاد الإسلامي، التي هي بحسب الزعم الأمريكي منظمات إرهابية وجماعاتِ متطرّفةِ، وأن الأمر يقترن أيضاً بمدى الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، وتوقيع اتفاقية سلام شاملة مَع الجبهة الشعبية لتحرير السودان؛ من أجل أن يكتمل تطّبيع العلاقاتَ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء العزلةِ الدوليةِ المفروضة على السودان .

٣ -١٧ : التدخل الفرنسي في أزمة دارفور :

إن المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا نشأت من خلال مساندة فرنسا لنظام البشير في السودان، والذي كان العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد ساندت فرنسا النظام الإسلامي في السودان لسببين: (حجاج، ٢٠٠٧، ص٢٦٨)

أولها : الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى، بعد أن تراجع نفوذها في هذه المنطقة، واستخدام فرنسا لحكومة الإنقاذ - خاصة في فترة وجود حسن الترابي في الحكم - في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل، إضافة إلى تدفق البترول من بحر الغزال، واحتمالات وجوده في الشمال أيضاً، وقد استطاعت فرنسا بمساندتها لحكومة الإنقاذ أن تؤجل، نسبياً، تطبيق الخطة

الأمريكية؛ إلا أن الوجود الأمريكي في السودان، في الفترة الماضية، أصبح مكثفاً مع تراجع الدور الفرنسي، الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية علـــى شـــجب الحرب، وتأييد مبادرة الإيجاد.

ثانيها: تعتقد فرنسا أن لها حقاً استعمارياً قديماً في كل الشريط الذي يطّـــوق القـــارة مـــن الغرب إلى الشرق، ومن ثَم فإنها لن تدع لأمريكا فرصة الانفراد بأي نقطـــة مـــن النقاط على هذا الشريط، وستتخذ من تشاد وصلتها بالأزمة مدخلاً.

ويرى الباحث أن أزمة دارفور وضعت فرنسا في مواجهة الأزمات في العالم، التي تصنفها باريس، عادة، إلى ثلاث مجموعات من التحديات وهـــي : الأزمـــات الصـــامتة، والنزاعات المفتوحة مثل أزمة دارفور والإرهاب، والتحديات الثقافية، وترفض باريس كما هو معهود اللجوء للقوة أو العقوبات، كما تدعو إلى توفير دعم إضافي للأمم للمتحدة ومدّها بوسائل مادية ومالية جديدة، ودعم المنظمات الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها، إلا أن التطورات التي صاحبت الأزمة من تدفق اللاجئين على تشاد، وانطـــلاق عناصـــر مسلحة في ملاحقة هؤلاء اللاجئين، وكذلك تحرك المتمردين بجانب التدخل الدولي الذي قد يكون لصالح القبائل المتمردة في دارفور، التي تتداخل مع القبائل في تشاد ما يعني نفـــوذاً أجنبياً وصراعاً إقليمياً، جعل فرنسا تتحرك للحفاظ على الوضع في تشاد، وللعمـــل علـــى وقف أي تغيير دولي قد يحدث في المنطقة، خاصة إذا كان يمس مصـــالحها أو مصـــالح الدول الفرانكفونية الأخرى، ففرنسا تعمل لمصالحها أولاً، وقد لا تكـــون جـــزءاً فـــي أي مخطط جديد في المنطقة.

٣ -١٨ : الدعّم الدولي للمتمردين في الإقليم وتدويل الأزمة:

١ - الدعّم الدولي :

إن الدعم الدولي الذي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها علـــى تقديمـــه للمتمردين في دارفور، كما حدث ذلك مع الجنوبيين منذ عام ١٩٨٣ م وخصوصاً الـــدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي، يمثّل أحد العوامل الرئيسية والمهمة في استمرار أزمة

دارفور واستفحالها، حيث مثّل ذلك غطاءً لتعنّتهم في المفاوضات والجهود والمساعي المبذولة لتسوية الأزمة، و هذه هي الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية تجاه السودان في الوقت الحاضر، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الوقت أصبح مواتياً أكثر من أي وقت مضى للسير قدماً في تحقيق أهدافها، فجعلت المتمردين في موقف قوي، حيث جعلتهم طرفاً ثانياً في موقف النّد للحكومة، يطالب بعضهم بالاستقلال صراحة بوصفه أحد الخيارات، ويطالبون بتوزيع الثروات والسلطات وغيرها، وقد تبنّت أمريكا مطالبهم أو معظمها، تحت الشعارات الداعية لنشر السلم، وتحقيق السلام، ولحقن الدماء التي كانت وراء هدرها، ورفع المظالم والمآسي التي تسببت فيها.

٢ - السعي لتدويل أزمة دارفور:

لقد استطاع متمردو دارفور، بواسطة الحملات الإعلامية الخارجية، كسب التعاطف الدولي، وقد ركّزت تلك الحملات على وجود تطهير عرقي وإبادة جماعية، وعلى وجود صراع عرقي بين العناصر العربية والأفريقية، ولهذا السبب تحرك المجتمع الدولي تجاه هذا الإقليم، على أساس أهمية السودان المركزية، وتصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول الداعمة للإرهاب، وكذلك على أساس أن السودان قد يخلق مشكلات إقليمية تؤثّر على الأمن الدولي، ومن ثَم على المصالح الدولية؛ لذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المسألة لتحقيق أغراضها.

وقد اهتمت أمريكا بالضغط على السودان لاستكمال اتفاقية نيفاشا للسلام، حتى لا تتأثر الجهود الأخيرة، علماً بأن ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم هذا الاتفاق له أهداف خارجية وأهداف داخلية كذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الظروف الحالية المتميزة بالتدخل الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وفي الحرب على الإرهاب، وفي إطلاق يد إسرائيل في فلسطين ،ربما تكون قد وجدت في أزمة دارفور منفذاً لتحقيق غايات متعددة، فيكفي الإدارة الأمريكية، حالياً، أن تتدخل ضد حكومة "دينية" في السودان، تدعم الإرهاب حتى يتحقق الالتفاف الأمريكي حول الرئيس(جورج بوش) في الانتخابات القادمة، وهو جهد مطلوب، وقد زار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول)،

السودان، يومي ٢٩ و٣٠ حزيران ٢٠٠٤م، وقابل الرئيس السوداني وكبار المسؤولين، كما زار دارفور، واتفق خلال هذه الزيارة على ثلاث نقاط، وهي (حجاج، ٢٠٠٧، ص ٢٧٥) :

أ- **نزع أسلحة المليشيات المسلحة في دارفور.**

ب- **تأمين عودة النازحين إلى قراهم.**

ج- **رجوع اللاجئين السودانيين في تشاد إلى بلادهم مرة أخرى.**

وقد هدد(باول) بإجراءات في مجلس الأمن، إذا أخفق السودان في قمع المليشيات العربية في دارفور، وحدد ثلاثة شروط لتفادى ذلك، **أولا** : أن تسيطر الخرطوم على المليشيات الموالية لها، المتهمة بقتل السكان ذوي الأصول الأفريقية في دارفور، **ثانيا** : السماح للمنظمات الإنسانية بحرية العمل في الإقليم، **ثالثا** : بدء المفاوضات مع حركتي التمرد الرئيسيتين، ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، بل أوصلت القضية إلى مجلس الأمن، وقد صدر القرار (١٥٥٦) الذي أعطى السودان مهلة (٣٠) يوماً وإلا فرضت عقوبات عليه، (أنظر ملحق رقم ي)، وتوالى الضغط على السودان، وتحرك الكونجرس مطالباً بالتدخل العسكري في السودان، خاصة أن (باول)، خلال زيارته للسودان، طرح - حسبما ذكرت بعض المصادر - نشر (٢٥) ألف جندي أمريكي في ولاية دارفور تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو يقصد من جراء ذلك تدويل القضية، وفتح الباب أمام التدخل الأجنبي وهو تدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ومازال أعضاء في الكونجرس، يسعون إلى تصنيف ما جري في دارفور إبادة جماعية، كما طالبوا بإنزال عسكري في الخرطوم وتغيير نظام الحكم، ويمكن الإشارة إلى أن هناك ركيزتَين أساسيتَين يمكن أن تشكّلا مدخلاً للوقوف على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لانتزاع إقليم دارفور من السيادة السودانية، ووضعه تحت مظلة الانتداب، بحيث يتحرك كدمية في يد صنّاع القرار في البيت الأبيض. **وهاتان الركيزتان**، هما:

أ. **مشروع الشرق الأوسط الجديد:**

بدأ مصطلح (الشرق الأوسط) في التداول السياسي والفكري في خمسينيات القرن الماضي، وكان هدفه المباشر فرض هوية جديدة على أبناء الأمة العربية تتلاشى فيها أو تضيع المرجعية العربية لصالح وعاء فضفاض تمت تسميته بالشرق أوسطية، ويتحول الوطن العربي الجامع بكل مكوناته الثقافية والسياسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إدخال دول غير عربية مثل تركيا وإيران في ما يسمى بالإقليم الشرق الأوسطي تمهيدا لإضفاء الشرعية في إطار الإقليم على كيان آخر هو إسرائيل (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

وكون السودان أكبر دولة عربية وإسلامية من حيث المساحة، بما فيها من موارد اقتصادية متعددة ومتنوعة يتعارض مع ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من شرق أوسط جديد، لا يسمح بالكيانات الكبرى التي يمكن أن تتمتع بنفوذ يهدد الكيان 'الإسرائيلي، أو يقفز خارج القفص، بعيداً عن الأسر والهيمنة الأمريكية، فالسودان، على سبيل المثال، بما يملكه من موارد وثروات غير مستغلة، يمكنه أن يخرج العالم العربي من التبعية الاقتصادية للغرب، ويحقق له الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، إذا ما حَسُن استغلال تلك الموارد وتوجيهها، وهذا بطبيعة الحال يشكل أرقاً مزمناً لصانع القرار الأمريكي، رغم الصعوبات التي تكتنفه والتحديات التي تواجهه، ومن ثم، فإنه قبيل الفراغ من الجنوب، كانت مشكلة الغرب السوداني في طور التصعيد، وفي الوقت ذاته يجري التحضير لجولة التصعيد الجديدة في الشرق، لتقسيم السودان إلى ثلاث دويلات طائفية في الجنوب والشرق والغرب، وهي قصة قريبة الشبهة لما يحدث في العراق، ويجرى التحضير لها لتطول مصر وعدة بلدان عربية وإسلامية أخرى (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

ب. العامل الاقتصادي:

لقد أدى اكتشاف النفط في السودان، وبكميات كبيرة، إلى جعله هـدفاً لمخططـات أمريكية، تذكر بما دار ويدور في العراق، فقد دخل السودان بعزم مجال التنقيب عن النفط، وأصبح يستخرج نحو (٣٤٥) ألف برميل يومياً، ولديه احتياطي يقدر بـــ (١٨٣.٢) مليار برميل، وهو بذلك يتفوقّ على احتياطي كثير من الدول المتربعة على عرش الإنتاج

حالياً، ووفقاً للموجز الإحصائي للتجارة الخارجية السنوي لعام٢٠٠٠م، الذي أصدره بنك السودان، فقد سجّلت صادرات النفط بمشتقاته نسبة (٧٥ %) من جملة الصادرات، بعائد بلغ حوالي (١.٣٥) مليار دولار أمريكي، وقد أصبح النفط أهم إيرادات الدولة، وبلغت إيراداته، في ميزانية عام ٢٠٠٣م حوالي (٣٦٧) مليار دينار سوداني، وقدرت ميزانية عام ٢٠٠٤ م إيرادات النفط بـ (٣٧٣) مليار دينار سوداني؛ بسبب الزيادة المطّردة في الإنتاج، ودخول آبار جديدة دائرة الإنتاج، واللافت للنظر أن الحديث يجري حالياً عن بحيرة من البترول، يعيش فوقها الغرب السوداني، في حين ما زالت عمليات التنقيب الجارية في الجنوب متمركزة في يد شركات صينية وهندية وماليزية. ومن هنا كان لابد وفق رؤية الطامعين، من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة الغرب السوداني، خاصة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن لها الأولوية في استخراج النفط على خلفية أن أول شركة اكتشفته في السودان كانت شركة أمريكية، ثم عندما وقع الخلاف بين واشنطن والخرطوم بسبب توجهات النظام الإسلامية، قام الأخير بإعطاء حق التنقيب لشركات أخرى ماليزية وصينية مما سبّب إزعاجا لواشنطن (الشافعي، ٢٠٠٣، ص ٢٧٦).

أضف إلى ذلك الرغبة الأمريكية في الخروج من أسر الإمدادات البترولية من دول الخليج، حيث تعاني تلك البقعة من التهاب مزمن يساعد في تذبذب أسعار النفط وارتفاعها، ومن ثّم، كان تأمين الحاجات من أماكن أخرى، لاسيما أفريقيا، أولوية في المنظور الأمريكي. وقد أشار (ديك تشيني)، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، في تقرير أعده عام٢٠٠١م حول السياسة القومية الأمريكية للطاقة، أن أفريقيا ستكون "أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز". كما يرى البعض أن هناك احتمالا لزيادة النفوذ الأمريكي في إفريقيا، حيث يرون أنها ستكون هي الهدف، وستكون مسرحاً للحروب القادمة بين القوى المتصارعة.

وفضلاً عن اليورانيوم الموجود بكميات كبيرة في الغرب السوداني، والذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للإفادة منه في برامجها النووية من ناحية، وتمنع وصوله إلى

أيدي جماعات مناهضة، أو دول يحلو لها أن تطلق عليها متمردة أو مارقة مـن ناحيـة أخرى (الشافعي، ٢٠٠٣، ص ٢٧٦).

نخلص من واقع المواقف الدولية والإقليمية إلى أن أزمة دارفور ذات بعدَين: سياسي وقبلي، تكاملا مع البعدين الإقليمي والدولي لاستغلال الأزمات وتوظيفها، لأهداف ومصالح متنوعة، وأن القوى الدولية تمكنت من توظيف المنظمة الدولية لأخذ المبادأة في التحـرك تجاه الأزمة وفق رؤيتها، وأن الاتحاد الأفريقي هو أحد عناصر القوة بين السودان والتدخل الأجنبي، لذا، فإن قوة حفظ سلام أفريقية هي إجراء مقبول دولياً ولا يمس السـيادة، وأن التنسيق مع الأمم المتحدة يدعم موقف السودان، ويجب أن يقابل التقدم الذي حدث في مجال المفاوضات في أبوجا، وتقديم تنازلات للمتمردين في دارفور تهدئة الصـراع، وتحفيـز المجتمع الدولي للخروج عن صمته حيال المتمردين، وفي نفس الوقت يساعد هذا التقدم في المفاوضات، ويدعم تحرك السودان نحو الوفاق الوطني على مستوى الجبهة الداخلية، وقد يساعد في درء المخاطر التي مازالت تهدد حاضر السودان ومستقبله.

الفصل الرابع
تداعيات أزمة دارفور

لازالت الحكومة السودانية تواجه أزمة دارفور التي انتقلت من أزمة داخلية الى أزمة دولية كبرى تواجهها منذ سنوات عديدة تراوح مكانها، ولم تزل الحكومة السودانية رغم جولات المفاوضات الماراثونية المتعددة بين الحكومة السودانية وحركتي (العدل والمساواة، وتحرير السودان) بين مد وجزر في الوصول الى اتفـــاق يرضـــي كافـــة الأطراف ويسدل الستار على هذه الأزمة التي أزهقت الآلاف من الأرواح، وشّـــردت أكثر من مليون ومائة ألف نازح، وأصبحت أزمة دارفور،والتي كانت تطرح نفســـها على خلفية الصراع القبلي التقليدية على الماء والمرعى، ومع تراكم أخطـــاء حكومـــة الخرطوم في التعاطي معها، وفي ظل جاذبية مغرية أفرزتها اتفاقية السلام بينها وبـــين الحركة الشعبية لتحرير السودان، تُطرح بوصفها قضية سياسية إثنية معقدة.

وتحت وطأة التدخل السياسي والعسكري من جانب الدولة اتخذت شكلاً مـــن أشـــكال العنف، ومن ثَم الاستقطاب الحاد بين العناصر الإثنية المكونة للإقليم، مما بات يهـــدد بتفجر الموقف في كل دارفور، وقد قاد الاستقطاب الحاد والعمل المسلح مـــن جانـــب الدولة إلى بروز كيانات سياسية مسلحة ممثلة في تنظيمين رئيسيين هما : حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وتحولت القضية، في محصلة أولية، لمـــا يجـــري هناك، من عرقية / إثنية إلى حركة سياسية، ومن قضية داخلية سودانية، إلى قضـــية إقليمية ودولية

٤ -١ : التداعيات الداخلية للأزمة :

تكاد تتفق الأحزاب السياسية في السودان في إلقاء تبعة الأزمة علـــى الحكومـــة السودانية، فنجدها تجمع على أنّ مشكلة دارفور قضية سياسية، تتطلب حلاً سياســـياً، يصبح ممكناً عبر مؤتمر قومي جامع يضم كل القوى السياسية وأهل دارفور.

كما أن هناك أجماعاً على تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول كل الجـــرائم التـــي ارتكبت في دارفور وتقديم الجناة للمحاكمة، وأن يعقد مؤتمر عام لوضع خطة لتدارك الوضع في دارفور تلتزم الحكومة بتنفيذها وبالسرعة المطلوبة، وإعادة النازحين، مـــن داخل السودان وخارجه، إلى ديارهم مع توفير الحماية لهم، ونزع ســـلاح الجنجويـــد وكافة المليشيات، وإعادة إعمار البنى التحتية بالإقليم التي دمرتها الحرب، وتعـــويض المتضررين عن الممتلكات وما لحق بهم من أضرار. يرى الباحث في مجمل القول، إن أزمة دارفور قد عكست جوانب الأزمة السياسية في السودان بكل مكوناتها الأساســـية والمتمثلة في السلام، والوحدة، والديمقراطية، والهوية، ونظام الحكم، واقتسام الثروة.

وسوف يتم دراسة هذه المباحث وكالآتي :

٤ -٢ : موقف التجمع الوطني الديمقراطي من الأزمة :

خلال اجتماع هيئة القيادة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم القـــوى المعارضة للحكومة السودانية، احتلت قضية دارفور جانباً ضمن أربع نقـــاط بحثهـــا الاجتماع الذي عقد في أسمرا من ١٤ – ٢٢ تموز ٢٠٠٥م. وقد شاركت فـــي هـــذا الاجتماع حركة تحرير السودان من دارفور، لأول مرة، في اجتماعات التجمع، وتـــم مناقشة بروتوكولات نيفاشا، وهي النقطة الأولى المدرجة في أعمال الاجتماع، حيـــث أبدى قائد الحركة الشعبية جون جارانج أسفه للأوضاع المتردية في دارفور، ودعا إلى " تسوية سياسية عادلة وعاجلة للأزمة". وأكد (جارانج)، إلى أن اتفاق نيفاشا قد نجح في تحديد المعالم الرئيسية لأهداف التجمع والمتمثلة في إنهاء الحرب، وإحداث التحول الديمقراطي، وخلق نظام لا مركزي، ينقل السلطة من المركز إلى الولايات بصـــورة تنتهي معها ظاهرة التهميش، الذي يعد سبباً مباشراً يـــذكي نـــار الحـــرب. وأضـــاف

(جارانج) في شرح رؤيته " إن تقليص هيمنة المركز تمثل عاملاً مهماً لوقف الحرب في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.. ويمكن توسيع ذلك ليشمل بقية القطر " (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

وقد خرج الاجتماع بعدة مطالب أهمها: احترام وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة تحرير السودان، وتصفية مليشيات الجنجويد وتجريدها من السلاح فوراً، وتقديم قادتها للمحاكمة على أن يتم ذلك بإشراف دولي، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وتحديد المسؤولين عنها، وتقديمهم للمحاكمة، وإعادة تأهيل القرى التي دمرت وإعادة سكانها إليها وتعويض المتضررين، ثم تنظيم حملة تعبئة واسعة، إقليمية ودولية، لاستقطاب الدعم الإنساني لإغاثة المتضررين، وخاصة من المحيط العربي والإسلامي.

ويرى الباحث إن أهمية الاجتماع هو أنه يتناول الوضع في المناطق المهمشة التي يكثر الحديث عنها في السودان بما في ذلك دارفور، من خلال نتائج الاجتماع وما تمخض عنه من ايجابيات لصالح التجمع.

٤ -٣ : موقف المؤتمر الشعبي من الأزمة :

لا يختلف موقف التجمع في مجمله عن الوجهة التي ذهبت إليها الأحزاب والتجمعات السياسية الأخرى، إذ يرى المؤتمر الشعبي بزعامة د. حسن الترابي، أن الحكومة تبنت خطة تنقل بموجبها الآلة العسكرية من الجنوب، بعد توقيع اتفاق السلام إلى دارفور ومناطق الصراع الأخرى "المناطق المهمشة" في غرب السودان وشرقه، وترى من ذلك "لامبالاة وعدم جدية". ويوجه المؤتمر الشعبي نقداً شديداً لشركاء الأمس في السلطة، ويقول في بيانه، حول الأزمة، إن السياسة القمعية، التي سلكتها الحكومة في علاج القضية، هي التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي، وتكاد تتطابق مطالبه، لحل الأزمة، مع بقية الأحزاب في التجمع وحتى حزب الأمة، وذلك من زاوية المطالبة بالحريات

السياسية، وإشراك القوى السياسية الأخرى في حل القضية، والإصلاح والتعويض للمتضررين.

ويشير خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، التي تعد من روافد المؤتمر الشعبي، بحسب تصنيف القوى السياسية السودانية، إلى أنهم "حركة ضد التهميش وهيمنة مجموعات بعينها على السلطة والثروة في البلد"، وأنهم يقفون مع وحدة السودان، وأن حركته ضد مبدأ تقرير المصير، الذي يرى فيه خطراً على وحدة السودان. ولذلك فالبيان المشترك الذي صدر عقب اللقاء بين مسؤولي العدل والمساواة ومسؤولي الحزب الشيوعي السوداني، تضمن الحرص على تناول الأزمة السياسية في السودان عامة، دون التركيز على الوضع في دارفور خاصة انعكاساً لحالة عامة، "الاتفاق على برنامج للإجماع الوطني يعيد بناء السودان على أسس جديدة تراعي تحقيق اللامركزية الواسعة، وتضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة العادلة في السلطة المركزية (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

٤ -٤ : موقف حزب الأمة من الأزمة :

لا يكاد يختلف حزب الأمة عن بقية الأحزاب والقوى السياسية من حيث إدانته للوضع المتردي في إقليم دارفور، ورفضه أسلوب العنف والتصعيد العسكري، وتأييد الإصلاح الجذري، ويجمل حزب الأمّة المطلوب عمله لمواجهة الوضع بدارفور في عدة نقاط، أبرزها: دعوته للاعتراف بالأخطاء السياسية من الخلل في التوازن التنموي، وتسييس الجهاز الإداري الأهلي، وتحويلهما إلى ذراع حزبي وأمني، وكذلك الإفراط في مسألة التسليح والتدريب، الذي أدى إلى الانفلات الأمني، وعدم التصدي لظاهرة الفساد، ويدعو حزب الأمة إلى التسليم بحقائق موضوعية، مثل: الحقوق المشروعة للمزارعين والرعاة، مع ضرورة الحياد وكفاءة الإدارة المدنية والأهلية، ويذهب لحد الدعوة إلى إعفاء حكام الولايات الحاليين، وتعيين ولاة جدد من ذوي الكفاءة، والدعوة إلى مؤتمر جامع، يمثل كل القوى السياسية، التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية

المنتخبة عام ١٩٨٦، وكذلك القوى التي أفرزتها المقاومة المسلحة، للنظر في قسمة السلطة المركزية أساساً للتوازن لكل السودان.

هذا إلى جانب كيفية إزالة آثار ثقافة العنف، ومشروع نزع السلاح وإعادة الانضباط، ووضع خارطة استثمارية تعالج صراع الموارد، ويرى السيد عبد الرسول النور، القيادي في حزب الأمة، أن الحل السوداني لمشكلة دارفور هو الأنسب، الذي يمكن بلوغ هدفه عبر وسطاء " مثل دخول العقيد معمر القذافي بثقله الأفريقي، ومعرفته بأطراف النزاع وتأثيره على بعضهم ". بينما يرى عدم وجود جدوى للتدخل الأجنبي لحل الصراع الخامس على مستوى العالم وأكد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة أنّ الشعب السوداني سيدفع ثمناً باهظاً لأخطاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم في دارفور، وثمناً آخراً لموقفه المتعنت بشأن القوات الدولية". وأكد إنّ اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن، وضغوطها على الخرطوم، وبعثها بموفدة إلى السودان (جنداي فريزر) مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، يعد من "سوء الطالع"، ويضعف القضية، وشرح المهدي بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية متهمة بتعديات على حقوق الإنسان في جوانتانامو، وأبو غريب، ولبنان، و"مفروض أن يتولى مجلس الأمن، لا واشنطن، مهمة الضغط على الخرطوم". ومع أنّه يستبعد توجيه ضربات عسكرية لبلاده، إلا أن المهدي أضاف من أن أمراً كهذا "سيقوي حزب المؤتمر الوطني وطنياً " (الأهرام، ٢٠٠٤).

٤ -٥ : موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان من أزمة دارفور:

لقد عملت الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنذ وقت مبكر، على توسيع **دائرة** مناطق العمليات، لتشمل أطرافاً ومناطق أخرى داخل السودان وبعيداً عن الجنوب. وفي هذا المجال، فقد نشطت علاقاتها وتدابيرها في كل من الغرب والشرق السوداني ومنطقة جبال النوبة، ويلاحظ أن عدداً من قيادات الميليشيات في دارفور كانوا أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد انضموا إلى الحركة، وتلقوا تدريبات وعملوا

مع تلك الحركة، في الجنوب والشرق، ثم دفعت بهم الحركة إلى دارفور لقيادة العمل المسلح في مواجهة الحكومة المركزية، كما أن العديد من أبناء دارفور تدربوا في مناطق الحركة بشمال بحر الغزال (منطقة ملوال اكوال)، بغرض دفعهم إلى دارفور، ولاحت نذر أزمة جديدة بين شريكي الحكم السوداني حزب المؤتمر الوطني، و الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد قرار الرئيس عمر البشير رفع الحصانة الدستورية عن وزير شؤون مجلس الوزراء الأمين العام لـ (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، (باقان اموم)، وتشكيل لجنة تحقيق معه في شأن تصريحات سابقة قال فيها إن الدولة فاسدة وخاسرة ومنهارة (الأهرام، ٢٠٠٤).

٤ -٦ : تصعيد الأزمة في الإقليم:

لقد أدت الصراعات، التي كانت في غالبها بين القبائل الموجودة داخل إقليم دارفور، وخصوصاً بين القبائل ذات الأصول العربية والأخرى ذات الأصول الأفريقية، إلى تكوين بعض التحالفات أو التمايز العنصري القبلي، فكونت القبائل العربية تنظيم " قريش "، بينما كونت مجموعة القبائل الأفريقية مجموعة " الزرقة "، وبعد أحداث النزاع بين الفور والعرب في عامي ١٩٨٨/ ١٩٨٩ م بدأ الفور يسعون إلى إنشاء ميليشيات؛ لمواجهة الميليشيات العربية لذلك استعانوا، في وقت لاحق بعناصر من قبيلة الزغاوة لأجل التدريب، وفي نيسان ٢٠٠١م وقعت أحداث قرى شويا بهجوم مجموعة من العرب المحاميد والتي أسفرت عن حرق ثلاث قرى، ومقتل (١٨) وجرح أكثر من (٢٠)، من قبائل الفور، ونهب عدد كبير من الضأن والماعز، وتوالت الأحداث المتفرقة في أعقاب ذلك بين الفور والعرب، منذ ذلك الحين، وحتى حزيران ٢٠٠١م، راح ضحيتها أعداد كبيرة من الجانبين، وهو الأمر الذي دفع الفور للسعي لتكوين ميليشيات للدفاع عن أنفسهم ضد العرب (الأهرام، ٢٠٠٤).

وفي عام ٢٠٠٢م، تجددت الصراعات بين الفور والقبائل العربية، وتزامن ذلك مع وجود نزاعٍ في أوساط قبيلة الزغاوة حول الإدارة الأهلية، بسبب نزاع مع أحد

بطون القبائل العربية، لذلك نزحت مجموعات من الزغاوة إلى جبل مرة، وأقام البعض الآخر من الزغاوة معسكرات بغرض الثأر من العرب، وبدأت تبرز منذ ذلك الحين اتهامات للحكومة بانحيازها للقبائل العربية والجنوح من جانب بعض الجماعات لاستهداف المؤسسات والقوات الحكومية، لذلك عملت الحكومة على تنشيط آليات المعالجة السياسية والأهلية، بهدف إجراء الصلح بين القبائل المتناحرة، وبسط هيبة الدولة وحفظ الأمن، وعقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها العديد من القبائل بما فيها الفوروهي : (مؤتمر نيرتتي آب ٢٠٠٢م، مؤتمر كاس أيلول ٢٠٠٢م، مؤتمر الفاشر آذار ٢٠٠٣).

يلاحظ أيضاً أن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة، ومناقشة الأمور ذات الصلة بالمناطق الثلاث: جبال النوبة، والنيل الأزرق، وأبيي، شجّع حركات التمرد المسلحة بالإقليم للتعجيل باللحاق بالأحداث، لعرض مشكلتهم والتعامل معها، وفق ما تقتضيه معالجة قضايا تلك المناطق، حتى وإن تطلب الأمر تدويلها، ولكي يتحقق هذا كان من الضروري من منظورهم، القيام بعمليات عسكرية لشد الانتباه تجاههم، محلياً وإقليمياً ودولياً، والتنسيق مع أبناء الإقليم في الخارج للترويج لوجود أزمة داخل الإقليم، حتى تتبناها المنظمات الدولية، وتحفيز الدول الفاعلة وصاحبة المصالح للتدخل " (حجاج، ٢٠٠٧، ص ٢٨٩).

ولقد زاد النشاط المسلح اعتبارا من تشرين الأول ٢٠٠٢م، باستهداف الطرق العامة، والنهب والسرقات، وبحلول كانون أول ٢٠٠٢م قامت العناصر المسلحة بحملات استهدفت العناصر المتعاونة مع الحكومة، وفي نهاية كانون أول تحركت الحكومة المركزية بهدف بسط هيبة الدولة والأمن، ووضع حد للأنشطة المسلحة الموجهة إليها، وسرعان ما تدخل أعيان دارفور وطالبوا بترك أمر الجماعات الخارجة المسلحة إليهم، وعلى الرغم من موافقة الحكومة على ذلك، وتقديمها الدعم اللازم، إلا أنهم فشلوا في مهمتهم، وخلال شهري شباط وآذار / ٢٠٠٢، فضلت الحكومة خيار الحوار قبل الحسم العسكري، وفي تلك الأثناء، صعدت حركتان في دارفور، هما:

حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، العمل العسكري ضد مؤسسات الحكومة المركزية، بدءاً من أحداث شباط ٢٠٠٣م بالإقليم، ليشهد ملف دارفور تصعيداً قفز معه إلى مجلس الأمن والغريب هنا أن مسارات أزمة دارفور محلياً ودولياً، قد تزامنت مع معظم أشواط محادثات السلام، بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي انطلقت ببروتوكول (ماشاكوس)، في تموز ٢٠٠٢م، لتنتهي باتفاق نيفاشا كانون ثاني ٢٠٠٥م، ويبدو أن رسالة حركات دارفور كانت تشير، ضمنياً، إلى إن حكومة الخرطوم، لا تتفاوض إلا مع من يحمل السلاح، على الرغم من أن الحركتَين خاضتا محادثات تحت مظلة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة النيجيرية أبوجا (سبيل، ٢٠٠٤، ص ٤٠).

٤ -٧ : قبول المشاركة في المفاوضات لتسوية الأزمة :

لقد تزامنت مفاوضات أديس أبابا مع تفعيل الآلية المختصة بتنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة والأمم المتحدة والتي توفر مساراً موازياً للتعامل مع أزمة دارفور، بعد أن اعترضت الحكومة على مشاركة مراقبين دوليين في المفاوضات، من منطلق رفضها لتدويل القضية، إن وجود إرادة وتوجه قويَين نحو تدويل مسألة دارفور، التي بدأت تتضح، جلياً، لدى مسلحي دارفور، يمكن أن تفسر بأثر رجعي فشل الجهود التشادية السابقة لمفاوضات أديس أبابا وما تمخضت عنه من اتفاقات، وتشير إلى المآلات التي يمكن أن تؤول إليها تلك المفاوضات الجارية، والتي بدأت متعثرة بسبب الشروط المسبقة التي ظلت حركة التمرد بفصيلتيها تطرحها بين يدي كل جولة للتفاوض والتي تفضي بقصد، أو من دون قصد، إلى إفشال الرهان على الحوار بين طرفي النزاع سبيلاً وحيداً لمعالجة المشكلة سلمياً؛ ما يقود إلى إفشال الرهان على دور الاتحاد الأفريقي بالكيفية نفسها التي أحبطت بها المبادرة التشادية، وإفساح المجال أمام التدخل الدولي. (وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٤).

ولا تتناقض تكتيكات مسلحي دارفور تجاه مساعي التفاوض مع مطالبتهم المتصاعدة بتدخل دولي في دارفور، وليست من قبيل المصادفة وحدها، أنها تتكامل مع المناورات الأمريكية، المتعددة الأطراف والتي تهدف في نهاية الأمر إلى خطف ملف دارفور من الوسطاء الإقليميين، مثلما حدث لملف الجنوب، وإن انتقال الوساطة من تشاد إلى الاتحاد الأفريقي ليس أمراً شكلياً، كما أن فشل الوساطة التشادية وهو المسوغ لتلك النقلة، على الرغم مما حققته من نتائج ايجابية لا يعني تلقائيا، تزايد فرص نجاح الاتحاد الأفريقي، بمعزل من الظروف والملابسات الإقليمية والمحلية والدولية المتصلة بالمسألة الدارفورية، كما أنه ليس منظوراً أن ينطلق الاتحاد الأفريقي من فراغ أو يبدأ بداية جديدة كلياً، فمجهودات نجامينا ستشكل مقدمات لا غنى عنها للوصول إلى اتفاقات نهائية حول النزاع في دارفور. (وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٤).

" ووفقناعلى تحييد المليشيات التي تم تسليحها، والتي نسيطرعليها أو لدينا نفوذ عليها، أو على نزع سلاح تلك المليشيات، في خمسة اتفاقات منفصلة: اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار في ٨ نيسان٢٠٠٤م، واتفاق نجامينا في ٢٥ نيسان ٢٠٠٤م، وبيان ٣ تموز ٢٠٠٤م الموّقع عليه مع الأمم المتحدة، وخطة العمل الموقع عليها في ٥ آب ٢٠٠٤ مع الأمم المتحدة، وبروتوكول ٩تشرين ثاني ٢٠٠٤ بشأن الترتيبات الأمنية الموقع عليه في محادثات أبوجا التي قادها الاتحاد الأفريقي، ووافقت الحكومة، أيضاً،على تحديد هوية المليشيات الخاضعة لسيطرتها أو نفوذها، في خطة عمل ٥ آب٢٠٠٤م ،وبروتوكول ٩تشرين ثاني ٢٠٠٤ م بشأن الترتيبات الأمنية، وكررنا وعدنا بنزع سلاح المليشيات المسلحة، في اتفاق ١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٤م لوقف إطلاق النار، الذي وقعت عليه مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية ".

يرى الباحث أن الحكومة السودانية أصرت أن تعلن براءتها، متذرعة بأن صراع دارفور هو صراع محلي معقد، هو في الأساس بين قبائل الرحل والقبائل المستقرة، وتنفي مسؤوليتها الرئيسية عن تشجيع الانقسامات العرقية لأغراضها الخاصة، وتلك الدعوى تصبح يومياً نبوءة تحقق نفسها، حيث إن القتال بين الجماعات

يزداد أيضاً، والبروتوكول الأمني الذي وقعت عليه، في أبوجا، الحكومة والجماعتان المتمردتان الأساسيتان في دارفور، (حركة تحرير السودان / جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) كان في الأساس يختص بوسائل تحسين تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، الذي ظلت كل الأطراف تنتهكه، تكراراً، منذ أن أبرم في نجامينا، في ٨ نيسان ٢٠٠٤م، ومع ذلك، ظلت الحكومة على حد زعم البعض أساس المشكلة الأمنية في دارفور، خاصة بسبب رفضها سحب الدعم من الجنجويد وتحييدهم.

٤ -٨ : رد فعل الدولة السودانية تجاه الأزمة:

١ - توظيف الجنجويد في الصراع :

بدأت الحكومة في التعبئة لسحق التمرد عسكرياً، واستنفرت القبائل المختلفة لمواجهة تطورات الأحداث، التي كانت تصفها قبل ذلك بعمليات قطّاع الطرق والنهب، واستفادت من مليشيات القبائل العربية في منطقة جبل مرة التي كانت تقاتل الفور والزغاوة تحت اسم " الجنجويد، واعترفت بها رسمياً - حسب ما تقول المعارضة في دارفور - وضمتها لقوات دفاع شعبي التي تعامل كقوات نظامية، كما استفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس، وتكاتفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور، بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال - حسب مصادر المعارضة - وظهر ما يعرف بمليشيات الجنجويد التي تحولت من مجموعة صغيرة كانت تحارب في مناطق جبل مرة للاستحواذ على نفوذ محلي إلى مليشيات منظمة ومدربة تابعة للجيش السوداني، تملك أسلحة حديثة، وانتشرت في كل مناطق الإقليم الشمالي والغربي.

كان لجوء الحكومة لمليشيات "الجنجويد" واستخدامها ذراعاً عسكرياً للقتال في دارفور لعدة اعتبارات منها؛ أنه لا يمكنها استنفار الدفاع الشعبي لاعتبار ديني حيث إن الدفاع الشعبي هدفها جهادي، وربما تكون مليشيات الجنجويد قد تحولت من كونها أداة

لقتال المتمردين إلى أداة هدم ضد المواطنين العزّل، واستغلت الأوضاع لصالحها، وقد ترتب على عملياتها الوضع المأساوي الذي تعيشه دارفور حالياً والذي لم تعرف لـــه، عبر تاريخها الطويل، مثيلاً حيث يهاجر السودانيون، لأول مرة، إلى تشاد بـــدلاً مـــن استقبال السودان للاجئين التشاديين، كما هو معروف عادة. (منظمة هيـــومن رايـــت ووتش، ٢٠٠٣).

وجهّت الحكومة والجنجويد عملياتهما كما تقول المعارضة - ضد المواطنين المدنيين، وتسببت هذه العمليات في نزوح أكثر من مليون مواطن من قراهم، هرب منهم حوالي (٢٠٠) ألف إلى تشاد، وتأثر أكثر من مليونين آخرين، وقتل أكثر من (٥٠) ألف مواطن، وأحرق أكثر من (٣٠٠٠) قرية ومدينة في ولايات دارفور الثلاث، ومن أشهرها قرى كورما وطويلة، القريبتان من الفاشر، كما تسببت في خلخلة مجتمع دارفور المتماسك والمتسامح، وانتشر السلاح وسط القبائل الساعية لحماية أفرادها، وتسببت عمليات الجنجويد العشوائية في استعداء جميع سكان دارفور من القبائل غير المتورطة معها لمصلحة المتمردين، ما جعلهم هدفاً للغارات الجوية من الطيران العسكري الحكومي والجنجويد، وسحبت الحكومة قواتها العسكرية إلى خارج المدن الرئيسية بدارفور، ما منح الجنجويد والمتمردين فرصة لاستهداف الآمنين، وقد مارس المتمردون أيضاً عمليات البطش والتعذيب ضد المواطنين المعارضين لهم من هذه القبائل الأفريقية، وشكل المتمردون محاكم صورية لمحاكمة المواطنين، وفرضوا ضرائب وإتاوات عليهم، واختطفوا زعماء القبائل وموظفين حكوميين وسيارات المواطنين، وبذلك أصبح مواطنو القرى في دارفور هدفاً لعمليات الجنجويد والمتمردين معاً. (منظمة هيومن رايت ووتش، ٢٠٠٣).

يرى الباحث أن بعض المحللين الدوليين و في أعقاب سلسة من انتصارات التمرد، في الأشهر القليلة الأولى من انطلاقه، أطلقت الحكومة مليشيات الجنجويد من عقالها، بسند من قواتها النظامية، في وجه السكان المدنيين، ممن يعتقد بأنهم يساندون التمرد، وعلى الرغم من أن الإسلام ينتظم داخل إقليم دارفور، إلا أن الحكومة استطاعت

أن تناور بسياسة التفرقة الإثنية بين المجتمعات العربية والأفريقية، وقد أدى هذا إلى نزوح جماعي، وقتل دون تمييز ونهب واغتصاب واسع النطاق، وكل هذا جزء من جهد متعمّد، لإخلاء مناطق أساسية من الإقليم من أولئك الذين يشك في أنهم يضمرون تعاطفاً مع التمرد، وأن الحكومة استهدفت الجماعات المنحدرة من أصول أفريقية، بينما ظلت القرى المجاورة، التي تسكنها جماعات منحدرة من أصول عربية، بمأمن من ممارسات الحكومة السودانية، وترتب على هذه السياسة التمييزية بين أبناء الإقليم الواحد إن اختل التوازن الذي كان قائماً بين السكان الذين يقطنونه.

يرى الباحث أنه وعلى الرغم من محاولات الحكومة إنكار علاقاتها بالجنجويد؛ إلا أن كل القرائن حسب أوساط المعارضة تدل على وجود هذه العلاقة والتنسيق، بل أن الجنجويد، في نظر مواطني دارفور، الوليد الشرعي لحكومة الإنقاذ، التي استفادت من حرب قبلية صغيرة كان يمكن حلها، إلى إنشاء كيان عسكري أدى إلى خلخلة النسيج الاجتماعي لسكان دارفور.

وعلى الرغم من أن الجنجويد تتألف، في الغالب، من القبائل العربية إلا أن القبائل العربية الكبرى، بجنوب دارفور، مثل : الرزيقات والبنى هلبة والهبانية والتعايشة والمعاليا لم تشارك فيها، حيث أن أغلب المشاركين من القبائل العربية بشمال وغرب دارفور من رعاة الإبل، الذين فقدوا مواشيهم بسبب الجفاف والتصحر، وانضمت إليهم المجموعات المهاجرة من تشاد، التي لها أطماع استيطانية في دارفور، بسبب فقدان أراضيها في تشاد (منظمة هيومن رايت ووتش، ٢٠٠٣).

٢ - مناشدة الحكومة السودانية المجتمع الدولي لتقديم الدعم :

نتيجة لتطورات الأوضاع وتفاقمها، بعد لجوء أكثر من (٢٠٠) ألف سوداني إلى تشاد، اضطرت الحكومة تحت الضغط العالمي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خاصة، إلى الاعتراف بحجم المشكلة، وطالبت المجتمع الدولي بتقديم الدعم الإغاثي للاجئين والنازحين، ولكنها لم تعترف بأسباب نزوحهم، وأصبحت دارفور محط أنظار العالم، حيث زارها أكثر من (٢١) وفداً دولياً، خلال

فترة قصيرة، على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، (كولن باول) والأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي انان) رغم الضغوط الدولية، والتهديد بفرض عقوبات على الحكومة إلا أن بوارق الأمل لا تزال تلوح في الأفق تشير إلى نهاية قريبة لمأساة النازحين واللاجئين في دارفور، ولا يزال التردي الأمني وتخوف النازحين واللاجئين من العودة لقراهم المحترقة والمسلوبة يمثلان تهديداً، ولا تزال محادثات السلام بين الحكومة وحركتَي التمرد متعثرة وفداحة المأساة واضحة. (منظمة هيومن رايت ووتش، ٢٠٠٣).

٤ -٩ : التداعيات الإقليمية :

من أهم التداعيات الإقليمية لهذه الأزمة هو تدخل بعض القوى الإقليمية في الشأن السوداني، وسوف يتم استعراض بعض تداعيات هذه القوى وعلى النحو الآتي :

١ - جامعة الدول العربية :

لقد أكدت جامعة الدول العربية أن حل الأزمة في إقليم دارفور لن يتم إلا من خلال تسوية سياسية بالتزامن مع إرساء الأمن والاستقرار في الإقليم جاء ذلك عقب لقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون دارفور (جان اليسون) ومبعوث الإتحاد الإفريقي لإقليم دارفور سالم أحمد سالم لبحث تطورات الأوضاع في الإقليم، وبحث موسى مع المبعوثين الدولي أليسون، والأفريقي سالم الأوضاع في إقليم دارفور، ودور الجامعة العربية والأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في هذا الشأن ومدى التقدم الذي تحقق،كما تم خلال اللقاء بحث ما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية من أجل تحريك اتفاق أبوجا، أو من خلال الإضافة إليه، وكذلك ما يتعلق بتنفيذ الشق السياسي للاتفاق، وتطرق اللقاء إلى الأمور المتعلقة بقوات حفظ السلام في دارفور، والإيجابيات التي تمخض عنها الإجماع الأخير في طرابلس الذي ضم عدداً من الدول المعنية بالأزمة في دارفور. (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨).

٢ - الاتحاد الإفريقي :

قال رئيس الاتحاد الإفريقي (جاكايا كيكويتي) إنه لا يمانع من أن تأخذ العدالة مجراها في قضية دارفور، لكنه طالب في الوقت ذاته بأن تكون الأولوية للسلام، وحل القضية الإنسانية في دارفور. (نعمه، ٢٠٠٥، ص ١٠٩). فيما أعلن السودان استعداده للجلوس والتحاور مع متمردي دارفور، وأكد رئيس الاتحاد الإفريقي أهمية التركيز على العملية السياسية في حل أزمة دارفور، وقال : " إنه أتضح من كل المشاورات والاتصالات أن الجميع يؤمنون بأن الحل السياسي هو الوحيد وأكدّ رئيس الاتحاد الإفريقي إلى أن هناك عدداً من الدول والجهات التي يمكن أن تقوم بدور كبير في حل الأزمة، وإنجاح العملية السياسية ".

وحول جهود رئيس الاتحاد الإفريقي، لحل قضية دارفور، فقد تم التعهد بإرسال العدد الكافي من الجنود الأفارقة ليشكلوا قوة حفظ السلام الدولية في إقليم دارفور السوداني المضطرب، بحيث يكون جميع العناصر من القارة الأفريقية، وأضاف السيد (ألفا عمر كوناري) رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إن دول الاتحاد الأفريقي، أرسلت قوة قوامها (٧٠٠٠) عسكري إلى دارفور، و تستطيع أن ترسل كامل قوات حفظ السلام المطلوبة لدعم العناصر الموجودة حاليا في الإقليم، وأعلن (كوناري) في أعقاب محادثات أجراها في العاصمة السودانية الخرطوم مع الرئيس عمر حسن البشير، الذي طالما اعترض على وجود جنود غير أفريقيين في عداد قوة حفظ السلام المقترحة، وقال كوناري بعد اللقاء مع البشير: " أستطيع التأكيد اليوم بأننا قد تلقينا التزامات كافية من الدول الأفريقية بحيث لن نحتاج إلى اللجوء إلى قوّات غير أفريقية " (نعمه، ٢٠٠٥، ص ١١٠).

٣ - جمهورية مصر العربية:

اتسم الموقف المصري العام حيال أزمة دارفور، منذ اندلاعها بنوع من الحيادية والارتكان إلى لعب دور توفيقي، وتجنب ألجوء كوسيط مباشر بين أطراف الأزمة، إلا أن تطور تفاعلات الأزمة في الآونة الأخيرة دفع بالموقف المصري إلى التحرك

بإيجابية أكبر ويمكن القول إن الموقف المصري تجاه الأزمـــة يتبلـــور علـــى أســـاس منطلقات حاكمة، تمثّلت في :

١ - الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الأزمة، وضرورة التزام كافة الجهود الدولية في التسوية.
٢ - الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الاتحاد الإفريقي وفي إطار إفريقي - عربي.
٣ - عدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض ألجوء إلى تطبيق عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان.
٤ - ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية، والحركات المتمردة التي تحمل السلاح في دارفور، حتى يعم السلام كافة أرجاء الإقليم، وتمارس قوات حفظ السلام مهامها. (عبد القوى، ٢٠٠٧، ص ٢٧٤).

كما تنص الخطة المصرية، أن يقتصر دور الأمم المتحدة على تـــوفير الغطـــاء السياسي والدعم المادي واللوجستي لهذه القوات، ولفترة محدودة، حتى تشهد القضـــية انفراجا، وكذلك منح تطمينات للسودان بعدم اللجوء إلى الفصل السابع مـــن الميثـــاق، ومعالجة القضية وفقاً للبند السادس فقط، بما يضمن عدم ملاحقتها أو تعرضـــها لأيـــة ضغوط أو عقوبات، وتؤكد الاقتراحات ضرورة انتهاء دور الأمم المتحدة في الإشراف على إقليم دارفور، بمجرد التوصل إلى تسوية شاملة للقضـــية، وتـــدعو الاقتراحـــات المصرية، الأطراف المعنية خاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي علـــى ممارســـة ضغوط، والعمل على تسريع وتيرة المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد، للدفع في اتجاه التوصل إلى اتفاق للسلام، وأن المقترحات المصرية تهدف إلى حل وسط من شأنه تليين موقف السودان، وقبوله بدور دولي في الإقليم، طالما أنه سيحصل على ضمانات وتطمينات بعدم استهدافه بأية عقوبات. (الشرق الأوسط، العدد ٩٩٦٤).

وقد أكدت راضية عاشوري المتحدثة باسم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان، أهمية دور مصر في دعم المساعي الأفريقية لحل أزمة دارفور وحرصها الدائم علي إقرار الأمن والاستقرار بالسودان ومع تحركات تبذلها مصر لمد المهلة الممنوحة للحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور، قدَّم أعضاء بلجنتي الشؤون العربية في مجلسي الشعب والشورى المصريين أسئلة لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط، تؤكد على الرفض المطلق لأي محاولات للتدخل الأجنبي في أزمة دارفور في السودان، وضرورة إتاحة الفرصة الكاملة للحكومة السودانية، وبالتعاون عربيًا وإفريقيًا من أجل إنهاء الأزمة، وأوضح الأعضاء أن أي تدخل أجنبي في مشكلة دارفور سوف يعقّد من مسيرة الانفراج لها خلال هذه المرحلة، وطالب النواب بأن يمارس وزراء الخارجية العرب ضغوطًا دبلوماسية عاجلة لتعديل مهلة قرار مجلس الأمن، والتي تبلغ شهرًا واحدًا فقط، وهو ما يعني وجود نية مبيتة للتدخل الأجنبي (نعمه، ٢٠٠٥، ص ١١٢).

٤ - ١٠ : التداعيات الدولية للأزمة :

على الرغم من أن الصراع في دارفور هو من صميم الشأن الداخلي السوداني، إلا أنه يلاحظ أن أزمة الإقليم استحوذت على اهتمام العديد من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية، والتي أقحمت نفسها في هذه الأزمة إقحاماً لا مسوِّغ له، سوى الادعاءات والمزاعم التي أطلقوها بشأن المأساة الإنسانية التي تحدث في الإقليم، ويلاحظ الإعداد المسبق للتدخل الدولي في شؤون الإقليم والسودان، وذلك من خلال الزيارات الى اقليم دارفور التي يقوم بها مسؤولون دوليون لتقييم الأوضاع الأمنية هناك، والتي شجعت الفور على إحياء روح التمرد في الإقليم، بعد أن أُخْمِدت، في نهاية عام ١٩٩١م، لاعتقادهم بوقوف المجتمع الدولي إلى جوارهم، وخلال عام ٢٠٠٣م عقد ما يسمى بمؤتمر المناطق المهمشة في ألمانيا، والذي أعدت له ونظمته قيادات المؤتمر الشعبي مع قيادات حركة العدل والمساواة من الذين لهم خلفيات وارتباطات سابقة بالمؤتمر الشعبي، وقيادات من مناطق النيل الأزرق والجنوب وجبال النوبة (ما يسمى

بالمناطق المهمشة)، وبعد انعقاد هذا المؤتمر، تغيرت الأجندة السياسية، وتغيرت مطالب الحركة المسلحة، حيث ركزت على ما يلي (حامد، ٢٠٠٤) :

١ - تحرير دارفور.

٢ - استهداف المدن والمؤسسات والقوات الحكومية.

٣ - استهداف الحكومة الاتحادية.

٤ - طرح قضية دارفور قضية سياسية.

٥ - الدعوة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦ - الاستفادة من التناقضات السياسية الحزبية ومن الدعم الأجنبي.

وسيتم معالجة هذه التداعيات بالآتي :

٤ -١١ : التداعيات الأمريكية للأزمة :

تقود واشنطن الضغوط الدولية ضد الحكومة السودانية، ونجحت في نقل الملف السوداني إلى مجلس الأمن، وتدخل واشنطن في قضية دارفور ليس جديداً، حيث إنها تدخلت مرتين من قبل عام (١٩٧٣م) و (١٩٨٥م)؛ لإغاثة آلاف الجوعى من المجاعة بالمنطقة عبر جسور جوية مباشرة لنقل الغذاء، حتى بات المواطن العادي في دارفور يعرف عن أمريكا وأياديها البيضاء أكثر مما يعرف عن حكوماته المختلفة التي تخلت عنه إبان المحنتين، والجديد في التدخل الأمريكي هو طرح شعارات حماية المواطنين من حكومتهم التي استخدمت مليشيات الجنجويد ضدهم، ولذلك كان اللجوء لمجلس الأمن لإصدار قرار دولي ضد الخرطوم، ويرى العديد من المراقبين أن التهديدات الأمريكية الموجهة ضد السودان بشأن أزمة دارفور جدّيّة، وان وراءها أهدافا أخرى تتمثل في أن واشنطن التي سعت ونجحت في تحقيق انفراج في قضية جنوب السودان، لا تجد ملفاً آخر أمامها يهدد بنسف الاستقرار في السودان، خاصة أنها حددت موعداً لتوقيع الاتفاق النهائي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الانتخابات الرئاسية، وأن وجود مشكلة دارفور تعرقل هذه المساعي، وتبدد فرص

الرئيس الذي يسعى للنجاح في السودان من خلال قضية الجنوب. (عــوض، ٢٠٠٨، ص ٢٧٣).

فالإدارة الأمريكية تنظر للسودان باعتبارها مــن الــدول المارقــة، ويجــب محاسبتها، ولذلك فقد ظلت لسنوات تفرض عليه العقوبات، وتضعه في قائمــة الــدول الراعية للإرهاب، ويأتي التهديد، أيضاً، في ظل الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة شــرق أفريقيا، والذي يمثل السودان جزءاً منها، حيث تسعي واشنطن لخلق بؤرة استقرار أمني في المنطقة، من خلال تشكيل قيادة عسكرية لمراقبة الإرهابيين، كما أن واشنطن لهــا أهداف أخرى تتمثل في وجود النفط في السودان وتشاد، والذي يتطلب الاستقرار لدخول الشركات الأمريكية (الأهرام، ٢٠٠٤).

فلقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوط شديدة على الحكومة السودانية؛ لمنع ميلشيات الجنجويد من ارتكاب فضائح في دارفور على حد تعبير (كونדليزا رايس) مستشارة الأمن القومي السابقة.

وشددت الولايات المتحدة الأمريكية مــن هجومهــا علــى حكومــة الخرطــوم والمليشيات الموالية لها، وادعت أنها ارتكبت مذابح جماعية ضد القبائل الإفريقية، ففي مقال لصحيفة الواشنطن تايمز كتب (نات هنتوف) مقــالا فــي ١٩ نيســان ٢٠٠٤م عنوانه : (العالم يصحوا على فضائع دارفور) وليس هناك اشد من ذلك القول إيثــار وتحريكا للمشاعر الإنسانية وسعت الولايات المتحدة الأمريكية للتــدخل فــي شــؤون دارفور من خلال مد سكان الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية.

وجددت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية في عام٢٠٠٥م دون جدوى برغم فشلها في كسب التأييد لهــذه الخطوة في عام ٢٠٠٤ م، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها مقتنعة بأن حكومة الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور، مما يتضارب مع تقريــر الــذي أصدرته الأمم المتحدة، ثم دعت أخيرا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتهمــين فــي جرائم الحرب في دارفور (البحيري، ٢٠٠٦، ص ٢٢٢).

وخلاصة القول، قد تزيد الأمم المتحدة من الضغوط على الحكومة السودانية بعد تصعيد القضية من قبل واشنطن في مجلس الأمن، الأمر الذي سيؤدي لإرسال قوات دولية، وأن طلائع القوات الأفريقية، التي قرر الاتحاد الإفريقي إرسالها لدارفور، ستكون نواة لهذه القوات، وبالتالي ستكون دارفور بوابةً للتدخّل في الشأن السوداني.

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة تأتي على رأس القوى الدولية المهتمة بمشكلة دارفور، وقد جاء هذا الاهتمام متأخرا بعض الشيء، حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها في السنوات الماضية للتوصل إلى حل لمشكلة جنوب السودان، وكانت مدفوعة في ذلك بضغوط الأمريكيين السود في ذلك، بالإضافة إلى نوع من التنافس مع الصين التي بدأت تحركاتها في السودان عبر اتفاقيات لاستخراج البترول السوداني، وقد اعتبرت الولايات المتحدة ذلك بمثابة استيلاء على ما كشفت عنه شركات أمريكية منذ عقود (شركة شيفرون للنفط)، وأن دور الصين كقوة فاعلة، واتخاذها مواقف معتدلة في مجلس الأمن تجاه القضية السودانية، وبيان أن ما تقوم به السودان من رفض عملية التدويل هو حق سوداني أصيل، وأنها صاحبة الحق في اتخاذ ما يلزم من تدابير لا تنتقص من سيادتها الوطنية، وعلى صعيد تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع، فإن الصين عملت على تهدئة الوضع في دارفور، ووقف إطلاق النار بين الجهات المتصارعة، ولهذا زار مساعد وزير الخارجية الصيني السودان، خلال شهر كانون ثاني ٢٠٠٧ م و كل ذالك يصب في مصلحة الصين بالدرجة الأولى لمصالحها المختلفة وخاصة في مجال البترول وعلى سبيل المثال قامت الصين بإعادته استكشاف حقول أبار النفط والتي زعمت الولايات المتحدة الأمريكية على خلوها من النفط مما شجع على أن تتفرد باستكشاف النفط في السودان نظراً لمصداقيتها في هذا المجال، أما بالنسبة لتداعيات الأمم المتحدة فقد أصبح موضوع تشكيل قوة دولية لحفظ السلام في دارفور الشغل الشاغل للأمم المتحدة وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن رقم (١٧٠٦) ووجود قوة دولية مدربة تحت إشراف الأمم المتحدة تعتبر الحل الوحيد لحماية السكان المدنيين وإقرار الأمن في المنطقة، (انظر ملحق رقم أ).

٤ -١٢ : **الموقف الصيني من هذه الأزمة :**

يمثل السودان للصين واحدة من أكبر خمسة شركاء لها في إفريقيا، إلى جانب جنوب أفريقيا وأنجولا ونيجيريا ومصر، و في هذا الصدد تستورد الصين جزءاً كبيراً من النفط من السودان، وتعد السودان أنموذجاً يوضح مدى التأثير الصيني في إفريقيا، حيث ركّزت الصينَ على تدعيم روابطِها مع الحكومةِ في الخرطوم، وقد أسهمت بدور في ترغيب تلك الحكومة من أجل تَقليل وتيرة العنفِ وحالة عدم الاستقرار في مناطق متعددة من البلادِ، وكان الصينيون يَضْخّونَ عشراتَ الآلاف من براميلِ النَفط الخـــامِّ، وقد زاد هذا بشكل واضحُ عندما فَرضتْ دول أخرى مقاطعة تجارية على الســـودان، وهناك عدة شركات نفطية صينية نشطة، تعمل منذ سنوات فـــي حقـــولِ نفطيـــة فـــي الجنوبِ، حيث يَأْخذونَ (٥٠ %) من إنتاجِ تلك الحقول، وبالتاليً، فإن السودان تُـــزوّدُ الصين بما يعادل نسبة (٥ %) مِنْ الإجمالي الكلي الذي تستورده الصين من الـــنفطِ، وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٥ (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

وفي مجال صناعة النفط، أسهم العُمّـــالُ الصـــينيونُ فـــي التأســـيس لحـــوالي (١٦٠٠ كم) من خطوط الأنابيب، وتوجد ثلاث عشرة شركة صينية، من أصل خمس عشرة شركةِ أجنبيةِ، تعمل في هذا المجال النفطي، وتحرص الصـــين علـــى تعزيـــز علاقاتها بعناية مع النظامِ القائم في السودان، وذلك على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى السودان من العديد من الدول الأجنبية الفاعلة الأخرى، ويبدو ذلك جلياً عندما طرح اقتراح من جانب الأُمم المتّحدةِ القرار الرقم (١٥٦٤) بفَرْض حظرَ التزود بالســـلاح على الحكومةِ السودانيةِ، وكانت الصين حتى الساعات الأخيرة التي سبقت التصـــويت تهدد باستخدام حق النقض " الفيتو ". وقد دفع الموقف الصيني أميركا إلى تعديل نص القرار، وقد قدمت ثلاثة نصوص معدلة لنص القرار للتخفيف من حدة لغة النص، وقبل انعقاد جلسة التصويت اجتمع السفير الأميركي (جان دانفورث) مع السفير الصـــيني

(وانغ غوانغيا) الذي ضغط باتجاه إجراء تعديلات إضافية على نص القرار، غير أن الولايات المتحدة مارس ضغوطاً على الصين لمنعها من استخدام «الفيتو»، وقد لجأ وزير الخارجية الأميركي الأسبق (كولن باول) إلى دبلوماسية الهاتف وقضى وقتاً طويلاً من المحادثات مع نظيره وزير الخارجية الصيني. وفي اللحظة الأخيرة التي سبقت التصويت قررت الصين الامتناع عن التصويت بدل استخدام " الفيتو " (انظر ملحق رقم ط)، كما أن الصين لا توافق على فرض أيّة عقوبات مهما كان نوعها على السودان.

وأعلن المبعوث الصيني لإفريقيا (ليو قوي جين) أن بلاده قدمت مساعدات إنسانية لدارفور تجاوزت العشرة ملايين دولار، لتحسين الأوضاع في إقليم دارفور، إلى ذلك قال(السماني الوسيلة) وزير الدولة بالخارجية السودانية، إن إيجاد الحل لقضية دارفور يرتكز علي رؤية مستقبلية لاستدامة السلام والأمن في الإقليم وعبر عن تقدير السودان لجهود المجتمع الدولي مطالباُ بدفع روح السلام في الإقليم وعدم الاستغلال السياسي الخارجي للأوضاع في دارفور، وأشاد الوسيلة بموقف الصين وجهودها، للتوصل لحل دائم في إطار احترام وحدة وسيادة الأراضي السودانية. (وكالات، الجزيرة، ٢٠٠٧).

٤ -١٣ : التداعيات الأمنيّة وموقف مجلس الأمن من أزمة دارفور :

لقد بينت تقارير الأمم المتحدة التدابير التي اتخذتها الحكومة السودانية لوقف القتال وحماية المدنيين،بأنها يشوبها نقص كبير وغير فعالّة إلى حد بعيد، وأنه بصرف النظر عن القتال الدائر بين المتمردين من جهة والحكومة والجنجويد من جهة أخرى، فإن أهم عنصر في الصراع هو الهجمات التي تعرض لها المدنيون وأدى إلى تدمير وحرق قرى بأكملها وتشريد مجموعات كبيرة من السكان المدنيين، ونظراً للاهتمام السياسي الدولي بأزمة دارفور فقد تزايد عدد عاملي منظمات الإغاثة الإنسانية في الإقليم من (٢٢٨) في نيسان ٢٠٠٤م إلى (١٢.٥٠٠)، (محليين ودوليين) خلال

عام واحد، وهناك (٨١) منظمة غير حكومية و (١٣) من منظمات الأمم المتحدة موجودة في الإقليم حاليا.

وقد نجحت هذه المنظمات في توصيل المعونات الغذائية إلى نحو (٢.٤) مليون شخص، ولقد أدانت الأمم المتحدة الهجوم على اللاجئين في دارفور، كما استنكر الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق (كوفي انان) الهجمات على المدنيين وموظفي الإغاثة، كما سجل الإتحاد الإفريقي الذي له قوات لحفظ النظام في الإقليم، والذي يأخذ دوراً رائداً في المفاوضات السياسية، العديد من الانتهاكات والأحداث من قبل الحركات المتمردة في منطقة الملم وشعيرية، بالإضافة إلى المجازر في قريضة، وحرق القرى في دار سلام وأم قنطوره، وقد تعالت الأصوات المنادية بزيادة عدد قوات الإتحاد الإفريقي إلى أقصى حد متفق عليه وهو(٧٧٣١) جندي، علماً بأنَ ثلثي تمويل القوات يوفرها الإتحاد الأوروبي، ولقد ساهم تراشق الاتهامات بين كل من الحكومة السودانية والحركات المتمردة في الوضع المأساوي في دارفور حيث تحاول كل جهة إلصاق التهمة والانتهاكات والجرائم بالجهة الأخرى، كما ساهم ذلك التراشق بين الحكومة والمتمردين بالتلكؤ في الجلوس على مائدة التفاوض في وقت تصاعدت فيه الدعوة من أجل عقد مؤتمر جامع يمثل جميع أبناء دارفور.

مجلس الأمن والقرار(١٥٩٣):

لقد جاء القرار رقم (١٥٩٣) الذي أصدره مجلس الأمن في ٣١ آذار ٢٠٠٦م بإحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، متوافقاً مع فلسفة وشعار المحكمة الجنائية الدولية وهو معاقبة مجرمي الحرب والمتهمين بجرائم الإبادة الجماعية وبالجريمة ضد الإنسانية، وقد نص القرار على إحالة الوضع في دارفور منذ ١ تموز ٢٠٠٢م إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، معتبراً في الوقت نفسه أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مشدداً على وجوب أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام، وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، (انظر ملحق رقم ه)، وقد شملت القائمة التي أعدتها لجنة تقصي

الحقائق التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى دارفور (٥١) اسماً يشتبه بإرتكابهم جـرائم حرب (النحال، ٢٠٠٥).

الفصل الخامس

الجهود الدولية لتسوية الأزمة ونتائجها

إن التأثيرات السلبية الداخلية المتصاعدة للأزمة في دارفور السودانية، وما ترتب عليها من مشكلات حقيقية، واجهت الشعب السوداني عموما وسكان إقليم دارفور على وجه الخصوص، أدت إلى حدوث صراع داخلي في إقليم دارفور، وما تحملـه هـذه الأزمة من تأثيرات سلبية لهذا الصراع الناجمة عن التبعات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية وغيرها، هذا إضافة إلى تأثير البعد الدولي، وما صاحبه مـن تـدخلات وتسويات متنوعة، فأصبحت الأزمة في صورتها الحالية مقترنة بالتوجهات الإقليميـة والدولية.

فقد أخذت الأزمة اتجاها آخراً مع إصرار العديد من القوى الداخلية والإقليميـة والدولية على وصف الأزمة بأنها تمثل مشكلة إنسانية بحتة، ومع ذلك فقد كـان مـن الصعوبات البالغة التي واجهتها الأزمة هي : الاتكال على الجهود الداخلية والتقليدية من اجل وضع حد لهذه الأزمة الشائكة والمعقدة كما كان يحدث سابقا، وإن حاولت الحكومة السودانية العمل على ذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات والحملات التي دعـت إليها.

وكان آخرها إطلاق مبادرة (أهل السودان) التي أطلقها الرئيس البشـير مـن دارفور يوم ١٦ /١٠/٢٠٠٨م. (متولي، ٢٠٠٨). والتي تدعو إلى المصـالحة فـي دارفور والدعوة إلى حل كافة المشاكل المتعلقة بالأزمة الدارفورية، ولمـا كـان مـن الصعب تحقيق هذه الجهود الداخلية لحل الأزمة، فقد أصبح الأمر ملحاً أكثر مـن ذي قبل للاتكال على العديد من الدول الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية، للسعي الحثيث

لإيجاد تسوية عادلة وشاملة ومناسبة ترضي كافة الأطراف المتنازعة في إقليم دارفور، وتحقيق الأمن والسلام لهم كجزء من تداعيات الأزمة المتنوعة.

وعلى أيّة حال، سيتم تقسيم هذا الفصل لمبحثين لمناقشة ذلك الأمر، على النحو التالي :

٥ -١ : الجهود الداخلية والإقليمية والدولية لتسوية الأزمة

٥ -٢ : الجهود الداخلية :

لقد بذلت الحكومة السودانية منذ اندلاع الأزمة في دارفور العديد من الجهود الداخلية، لتطويق الأزمة، والسعي لإيجاد حلول عادلة وشاملة ومناسبة لحل الأزمة بعيدا عن أي تدخل خارجي، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي :

١. التوجه الداخلي لتسوية أزمة دارفور :

كانت أهم محاولة لإبداء رأي أوسع من أجهزة النظام، هي ملتقى الفاشر التشاوري، في ٢٥ آذار ٢٠٠٣م ، لكن الحكومة رفضت توصياته، وجرت محادثات في مناطق مختلفة، أهمها ما كان برعاية الحكومة التشادية، تمخضَ عنها اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، في ٣ أيلول ٢٠٠٣م، في أبشي، وكان هذا الاتفاق قد بعث الآمال في أن يكون السلام الدائم في دارفور، وأن يكون له اثر ملموس في المدى القريب، وهناك نوعان من الفوائد ذات الصلة، وكلاهما يحتاج إلى وقت ليحدث أثره :

أولاً : أ - يتمثل في نماذج وأحكام الحكم الذاتي للولاية.

ب - السلطة والثروة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية الجديدة الرامية إلى تعزيز مشاركة الولاية في الحكومة المركزية، التي يحددها اتفاق السلام.

ثانياً : أ - دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية، فهي شريك موثوق به لدى متمردي دارفور، وبصفتها شريكاً في الخرطوم مع

حكومة المؤتمر الوطني الحاكمة حالياً، ينبغي أن يكون بوسعها، في النهاية، تلطيف سياسة الحكومة في دارفور.

ب - تشجيع الوصول إلى حل سلمي.

ج - السلطات والحقوق والترتيبات السياسية المحددة في اتفاق السلام الشامل إذا ما أخذت معاً تمثل أساساً قوياً لإيجاد حل سياسي لدارفور.

د - نموذج الحكم الذاتي للولاية، الذي صيغ لجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، يتضمن بعض الأحكام ذات الصلة، وعلى وجه التحديد، يهدف إلى قيام حكومة منتخبة ديمقراطياً للولاية، ويجري تداول الحكم لفترات متساوية بين الطرفين قبل الانتخابات، وستخضع اللجنة الأمنية لتوجيه الحاكم وهو يملك السلطة، ما يخول له عملياً إدارة المسائل المتعلقة بأمن الولاية والأجهزة الأمنية.

وفي إطار الجهود الداخلية، عملت حكومة السودان على بذل الجهود لتقريب وجهات النظر مع كل من حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان، وفي ١٥كانون ثاني٢٠٠٧م، اتفق كل من جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، على توقيع بروتوكول لإقرار السلام في دارفور، اعتماداً على ما ورد في اتفاق أبوجا، ولكنه كان اتفاق إجرائي، لم يخاطب أسباب النزاع المؤجل بحثها لمرحلة لاحقة، هذا الاتفاق ونتائج المحادثات الأخرى هشة ولا تضع حداً نهائياً للاقتتال (حزب الأمة السوداني، ٢٠٠٣).

ويرى الباحث أن وساطات المواطنين قد تعددت، لاسيما من أبناء الإقليم من دون جدوى، لأن الحكومة ظلت تشكك في جدية المحاولات، كما تشكك فيها الحركات المسلحة، وعلى الرغم من الإعداد لمؤتمر صلح قبلي، إلا أن هذا النوع من المؤتمرات ليس مجدياً؛ لأنه سيجري على نمط المؤتمرات السابقة، والتي تعتمد على حشد الضغوط على أطراف النزاع لإبرام صلح، والعمل على تسوية الثأر القبلي، ووقف الأعمال الاستفزازية المتبادلة، وإيجاد معادلة بين المزارعين والرعاة، وفي كل هذه المصالحات

يعتمد المؤتمر على نفوذ زعماء العشائر، الذين يشكلون ثقل سياسي مؤثر على طبيعة العلاقات مع الحكومة السودانية، ولكن الظروف تبدو متغيرة تماماً، حيث أن هنالك حركات مسلحة، ذات أهداف سياسية مستعصية على الدولة، ومن باب أولى على زعماء العشائر، الذين أضعفت الدولة نفوذهم بإدراجهم في حزبها، وكذلك القيادات من المثقفين داخل الإقليم وخارجه الذين اكتسبوا علاقات خارجية، واستحسنوا أساليب الحركة الشعبية وجيشها.

٢. الجهود الداخلية الداعية لتحقيق المساواة:

إن مختلف الحقوق والمبادئ، التي اتفق عليها في برتوكولات اتفاق السلام الشامل الأخرى، مثل تأكيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإعادة تأكيد أن المواطنة ــ هي أساس الحقوق المتساوية في السودان، من شأنها أن توفر لمتمردي دارفور أساساً قانونياً لمعالجة مطالبهم المتعلقة بإزالة التهميش والتمييز، والنص في بروتوكول تقاسم السلطة، على أن الخدمة المدنية ستكون ممثلة تمثيلاً عادلاً لجميع سكان الوطن، وأنها ستستخدم التمييز الإيجابي، وبرامج التدريب لتحقيق هذا الغرض، من شأنه أيضاً أن ينال رضا المتمردين، الذين يعلنون رغبة سكان دارفور في الحصول على تمثيل أفضل في المؤسسات الوطنية، يشمل دارفور في عملية التحول الديمقراطي الوطني. (النحال، ٢٠٠٥).

٣. تقاسم السلطة والثروة في إقليم دارفور:

على الرغم من أن تلك الأمور المتعلقة بضرورة إزالة التهميش السابق الإشارة إليها مجتمعة، تؤلف أساساً قوياً لصياغة حل تفاوضي لدارفور، إلا أن هناك ثغرات رئيسية في تقاسم السلطة، وبمدى أقل في تقاسم الثروة. فترتيب تقاسم السلطة في الولايات الشمالية (٧٠ %) لحزب المؤتمر الوطني، و (١٠ %) للحركة الشعبية، و(٢٠ %) للقوى السياسية الأخرى قبل إجراء الانتخابات، من المرجح كثيرا ألاّ يرضي المتمردين، ونموذج جنوب كردفان/ جنوب النيل الأزرق، حيث تتقاسم الحركة الشعبية، وحزب المؤتمر الوطني مقاعد المجلس التشريعي للولاية بنسبة (٤٥ %) و(٥٥ %)،

يقدم بديلاً، ولكن لتعدد المجموعات التي تقاتل في دارفور يصبح تقاسم السلطة أكثر تعقيداً، والمشكل الأكبر تقاسم السلطة على المستوى الوطني، حيث إن(١٤ %) فقط من مقاعد البرلمان مخصصة لمختلف القوى الشمالية المعارضة في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات، وإذ تطالب عضوية مظلة المعارضة، المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي، بالتمثيل العادل لجميع القوى السياسية في اللجنة، التي ستعد مشروع الدستور الانتقالي وفي الهيئات الانتقالية الأخرى، على نقيض النسب المئوية الثابتة المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل، لن يكون هناك سوى مجال صغير جداً لمتمردي دارفور في البرلمان الوطني، وإذا ما لاح في الأفق، أيضاً، اتفاق مع جماعات شرق السودان، كما يبدو الآن، فإن المقاعد المتاحة ستنقص مرة أخرى (النحال، ٢٠٠٦).

٤. دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في جهود التسوية في دارفور

لا تستطيع الحركة الشعبية أن تغير سياسة الخرطوم في دارفور على الفور، لكن يمكنها أن تبدأ العمل مع المتمردين، ولاسيما جيش تحرير السودان للمساعدة في قبول اتفاق السلام الشامل أساساً للحل، ويمكن أن تعمل أيضاً مع جيش تحرير السودان؛ لمحاولة التغلب على انقساماته الداخلية، ومحاولة إرسال وفد في جميع الجولات المقبلة لمفاوضات دارفور، وهي ستكون في موضع فريد لتكون وسيطاً بين الأطراف الرئيسية في الصراع (النحال، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن ترتيبات تقاسم السلطة قبل الانتخابات، وخاصة بين الجماعات السياسية الشمالية، من المرجح أن تكون عقبة أمام أي حل سياسي في دارفور، ومن المحتمل بالنسبة لشرق السودان أيضاً، وان حل هذه المشكلة هو أن يوافق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على إعادة تقييم هذه الترتيبات، وإتاحة تمثيل أكبر للكثير من الجماعات الموجودة الآن خارج العملية السياسية، وإذا ما بدا أنهما مصران على استبعاد الجماعات السياسية الأخرى من صنع القرار، فإن ذلك سيبذر بذور المزيد من الصراع في دارفور وشرق السودان ومناطق أخرى.

٥ -٣ : الجهود الإقليمية :

لقد شهدت أزمة دارفور تطوراً في الجهود الرامية نحو إيجاد تسوية مناسبة لهـــا، وبادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن، إضافة إلـــى الاتحـــاد الأفريقـــي، وحاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور في هذا المجال، وفي ما يلـــي توضـــيح للمساعي والجهود الإقليمية، الرامية لوضع نهاية للصراع في دارفور، وإحلال السلام في تلك المنطقة.

أولا - جهود جامعة الدول العربية في التسوية:

في إطار السعي لإيجاد تسوية للأزمة في دارفور نشطت الحكومة السودانية، في هذا المجال، على مستويين: المنظمات الإقليمية والعلاقات الدولية الثنائيـــة. فعلـــى صعيد جامعة الدول العربية، حققت الدبلوماسية السودانية نجاحاً ملحوظا، فقد استطاعت أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مساندتها، للوقوف ضد الهجمة الأمريكية الصهيونية المسؤولة حسب رؤيتها عن أزمة دارفور، والتي تهدف في النهاية إلى تغيير الهويـــة العربية الإسلامية للسودان، هذا وقد يسَّر مهمة الحكومة أن خطر التدخل الدولي أصبح يهدد كل الأنظمة في المنطقة العربية، وجدير بالملاحظة أن الرأي العام العربـــي قـــد توحد مع حكوماته في الرؤية، وذلك في موقف نادر الحدوث. وقد تعود هذا الظـــاهرة إلى أن كثيراً من المحللين السياسيين العرب يرون الأزمات الأفريقية من خلال الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك رغم اختلاف الظروف الداخلية واللاعبين الرئيسيين وأهدافهم من منطقة إلى أخرى.

وقد تابعت الجامعة العربية أزمة دارفور منذ تفجرها؛ فخـــلال الفتـــرة مـــن ٢٩ نيسان إلى ١٥أيار ٢٠٠٤م، أوفد الأمين العام بعثة رسمية للوقوف على الأوضاع في دارفور (كانت أول بعثة دولية لتقصي الحقائق في دارفور)، وشملت مهمة البعثة زيارة السودان، حيث عقدت لقاءات مع الوزراء والمسؤولين بالحكومة السودانية فـــي الخرطوم، إضافة إلى زيارات ميدانية إلى شمال دارفور (الفاشر)، وجنوب دارفـــور (نيالا)، وغرب دارفور (الجنينة)، لتفقد الأوضاع في الولايات الثلاث وفي مخيمات

النازحين واللاجئين شرق تشاد، كما شملت مهمة البعثة زيارة إثيوبيا، وعقد لقاء في أديس أبابا مع رئاسة الاتحاد الأفريقي، ومع مفوض شؤون الأمن والسلم في الاتحاد الأفريقي، وكذلك زيارة تشاد، حيث عقدت بعثة الجامعة العربية لقاءات مع المسؤولين في الحكومة التشادية المعنية بالأزمة، إضافة إلى زيارة مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، كما عقدت البعثة أيضاً لقاءات مع مسؤولي وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني. وتضمن تقرير البعثة عرض الأسباب وأبعاد الأزمة وتطوراتها، وما أسفرت عنه من انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، وأزمة إنسانية حادة خلفّت عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين.

وقد تدارس مجلس الجامعة، في دورته غير العادية على المستوي الوزاري، التي عقدت، في ٨ آب ٢٠٠٤م، تطورات الأوضاع في دارفور، في ضوء تقرير بعثة الجامعة العربية لتقصي الحقائق، وشارك في هذا الاجتماع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثله الخاص لدارفور، و (يان برونك) ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، ووزير الدولة النيجيري ممثلاً للرئيس (أوباسانجو) رئيس الاتحاد الأفريقي، وقرر المجلس تقديم الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي، في قيادة الجهود الرامية إلى حل الأزمة، ومشاركة الدول العربية، الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في دعم بعثة مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايتها في دارفور " (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦).

ويمكن القول إن هذا الاجتماع قد صاغ خطّة عربية ــ أفريقية دولية للتعاطي مع الأزمة في دارفور .

وبدأت المفاوضات السياسية لتسوية أزمة دارفور بين حكومة السودان وحركتي التمرد المسلح (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة)، في العاصمة النيجيرية أبوجا، في آب ٢٠٠٤ م وشارك أمين عام الجامعة العربية في افتتاح المفاوضات بدعوة من الرئيس (أوباسانجو)، والسيد (ألفا عمر كوناري) رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما شاركت الجامعة بفعالية في جهود الوساطة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ومشاركة المجتمع الدولي خلال جولات المفاوضات كافة، والتي

أسفرت عن توقيع البروتوكولين الأمني والإنساني، في ٩ تشرين ثاني، ٢٠٠٤ م، وإعلان مبادئ عامة لحل النزاع السوداني في دارفور، بتاريخ ٥ تموز ٢٠٠٥م، وكما شاركت الجامعة في الآلية المشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة، لتقييم الالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر عنهما، واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار؛ لمراقبة الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار الموقع في إنجامينا، في ٨ نيسان ٢٠٠٤م (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦).

واعترافاً من ممثلي المجتمع الدولي، في هذه المفاوضات، بأهمية البعد والدور العربيَين في تسوية أزمة دارفور، واستناداً إلى المحصلة الدبلوماسية، التي تقوم بها الجامعة لدي سائر أطراف الأزمة، منذ بداية جولات التفاوض، اختير ممثل الجامعة العربية لكي يتولي تنسيق التعاون بين ممثلي المجتمع الدولي المشاركين في المفاوضات، وكان المتحدث باسم الأطراف الدولية، حتى توقيع الاتفاق، في ٥ أيار ٢٠٠٦م، بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، بشهادة ممثل الجامعة العربية وتوقيعه، إلى جانب بقية الشركاء.

أما موقف الجامعة من قرار مجلس الأمن الرقم (١٧٠٦)، لسنة ٢٠٠٦م، فقد أبرزه اعتراف مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالسودان، (اندرو ناتسيوس)، بأن مباحثاته مع الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، في القاهرة، في هذا الشأن، لم تنجح في الوصول إلى اتفاق حول نشر قوات دولية في إقليم دارفور غرب السودان، كما أكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد القرار الرقم (١٧٠٦)؛ لأنه صادر من الأمم المتحدة، وأن هناك جهود تبذل، للوصول إلى طريقة مناسبة، لرأب الصدع بين موقف الحكومة السودانية والأمم المتحدة حول هذا الموضوع (انظر ملحق رقم أ). (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦).

كما وصف (ناتسيوس) لقاءه مع أمين الجامعة العربية بأنه كان مفيداً وبناءً، بشأن الوضع في دارفور بصفة خاصة والسودان عامة، والوضع الإنساني هناك، وحقوق الإنسان في دارفور. وأشار إلى أنهما اتفقا على خطوات سريعة وفورية

وعملية،، للتحرك مع الحكومة السودانية والمتمردين،ومع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية"، مؤكداً الحاجة إلى موقف جماعي لحل هذا الموضوع، وأشار (ناتسيوس) إلى أنه ناقش مع موسى اقتراحاً مصرياً عربياً، لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٧٠٦) الخاص بدارفور، (انظر الملحق رقم أ)، وأن الإدارة الأمريكية تدرس الاقتراح المقدم من جانبهما بشأن الأزمة (الفرات، العدد ١٠٣١).

وكان عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، قد أعلن أن مجلس الجامعة أصدر قراراً لدعم السلام والتنمية والوحدة في السودان، يؤكد ضرورة الحصول على موافقة حكومة السودان المسبقة، قبل إرسال أي قوات أخرى إلى دارفور، وقال موسى : إن القرار يرحب بنتائج مفاوضات أبوجا للسلام حول دارفور، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق سلام دارفور، يوم ٥أيار٢٠٠٦م، بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، كما حث الأطراف على تنفيذه بالسرعة اللازمة، ومناشدة كافة الأطراف، التي لم توقع عليه، إلى الالتزام بالحوار وسيلة وحيدة لتحقيق السلام في دارفور.

وينص القرار على تقدير الدور الذي قامت به الأمانة العامة، في مفاوضات أبوجا، وصولاً إلى توقيع اتفاق السلام، وطلب منها مواصلة جهودها، مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة، لضمان تنفيذ الاتفاق، وذلك من خلال مشاركتها في الآليات واللجان المنشأة بموجب اتفاق السلام، ويشيد القرار بالخطوات الإيجابية، التي اتخذتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان بقيادة (منى أركو ميناوى)، نحو بدء تنفيذ سلام دارفور، وما أفضى إليه ذلك من تطورات ملموسة، على الصعيد السياسي والأمني والإنساني، ودعوتهما إلى الإسراع باستكمال ما اتفق عليه، والعمل على تهيئة المناخ الملائم لعقد مؤتمر الحوار الدارفوري، وتكثيف جهود التنمية وإعادة الأعمار بدارفور تنفيذاً لاتفاق السلام (الفرات، العدد ١٠٣١).

ثانيا - جهود المنظمات والدول الإسلامية في التسوية :

على صعيد آخر، نجحت الحكومة السودانية في استقطاب الانتماء الإسلامي الغالب في المنطقة العربية وإيران، وذلك باتصالاتها مع اتحاد علماء مسلمين والهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة وغيرهما من التنظيمات الإسلامية، ولأن أهالي دارفور مسلمين بنسبة(١٠٠%)، لم تستنفر الدبلوماسية السودانية في مسعاها هذا حمية الدفاع عن العقيدة الإسلامية في ذاتها، بل استنفرت الدفاع عن المشروع الإسلامي السياسي الذي تطرح نفسها حامية له، من عدوى العلمانية التي صارت قانوناً معمولاً به في الجنوب، ويتطلع إليه كثير من النخب الفكرية والسياسية في الشمال، ولا ريب أن هذا المشروع الإسلامي السياسي يصادف هوى لدى بعض التيارات الفكرية والاجتماعية في المنطقة العربية، غير أن هذا النجاح، على مستوى المحور الإسلامي في المنطقة العربية، لم يتمدد في الفضاء الإفريقي فقد انحاز المسؤولون والرأي العام، في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، إلى العنصر الأفريقي في الأزمة السودانية، وذلك بغض النظر عن ديانته، لذلك، وقف الاتحاد الأفريقي موقفاً مختلفاً إزاء الأزمة في دارفور، فهو يلعب دور الوسيط المحايد، وإن مال نحو إنصاف القبائل الأفريقية (عبدان، ٢٠٠٥).

ثالثاً - جهود الاتحاد الإفريقي في التسوية :

من الملاحظ صغر دور الاتحاد الأفريقي وضآلة تأثيره في الجهود والمساعي الرامية لتسوية الأزمة في دارفور، وذلك على الرغم من الدعم المالي واللوجستي الكبير، الذي يأتيه من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد يعود ذلك إلى سببَين، **أولهما:** عدم ارتياح الحكومة السودانية والمتمردين لوساطته، ذلك أن الحكومة تفضّل الظهير العربي، في حين تدعو الحركتان العسكريتان (العدل والمساواة) إلى التدخل الدولي المباشر. **وثانيهما :** أن الاتحاد الأفريقي ذاته لا يملك الآليات المناسبة.

ولقد ساهم الاتحاد الإفريقي في محاولته للسيطرة على الأزمة من خلال العديد من القرارات الفاعلة تتمثل بعضها في:

١ - نشر مراقبين عسكريين في إقليم دارفور .

٢ - نشر قوات افريقية لضمان حماية المراقبين .
٣ - تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.
٤ - تنظيم ورعاية اللقاءات والمفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور (عبدان، ٢٠٠٥) .

واستؤنفت المفاوضات، بعد ثلاثة أشهر من انهيار المفاوضات، في انجامينا، في ١٦ كانون أول، ٢٠٠٣م، تحت رعاية الرئيس التشادي (إدريس دبـي) وبحضـور مراقبين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصلوا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، في انجامينا، في ٨ نيسان، ٢٠٠٤م، لتسهيل إيصال العون الإنساني للنازحين واللاجئين والمتأثرين بالحرب، على أن تعقد محادثات سياسية، بعد أسبوعين من الاتفاق، غير أن الاتفاق الذي أبرم لاحقاً، حول مشاركة حاملي السلاح في مؤتمر جامع، يُعنى بمعالجة كل قضايا دارفور ـ أثار انقسامات داخل حركتي التمرد، وأعلنت قياداتها تنصلها من الاتفاق، وفي الفترة من ٨ نيسان، ٢٠٠٤م، تاريخ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، وحتى ٢٢ حزيران، ٢٠٠٤م، سجلت ولاية شمال دارفور (٤٣)، خرقاً للاتفاق من قبل حاملي السلاح (عبدان، ٢٠٠٥).

رابعاً - الجهود المصرية في التسوية:

يُعَد ما يحدث في السودان، بصفة عامة، وما يحدث في دارفور بصفة خاصة، سابقة بالغة الخطر، يجب التنبه لها، في إطار سياسة تفكيك الوطن العربي، ثم تفتيت دوله، وحتى لا يفيق الوطن العربي على سودان جديد ممزق الأوصال، قد زالت عنه صفته العربية والإسلامية، وأصبح ساحة للصراع العربي الأفريقي، بدلاً من أن يكون أرضاً للتعايش بين العرب والأفارقة، وجسراً متيناً للتضامن بين الطرفين، وإذا كان الاتحاد الأفريقي غير مقتنع بالطرح الأمريكي، الذي يركز على أن الصراع في دارفور هو صراع بين العناصر العربية والأفريقية، فإنه من المناسب أن تبدأ الجامعة العربية، على الفور، حواراً مع الاتحاد الأفريقي، لتنسيق المواقف العربية والأفريقية، لاسيما أن قرارات مجلس الأمن تعطي مساحة واسعة لدور الاتحاد الأفريقي، ذلك أن حصر

القضية في إطار إقليمي يمكن أن يساعد على البحث عن حل عربي لصلب المشكلة، بدلاً من الدوران حول مضاعفاتها أو المتاجرة السياسية بمثل هذه المآسي الإنسانية، في إقليم دارفور وغيره من الأقاليم السودانية، والعمل في إطار مخطط أوسع ضد العالم العربي والإسلامي (رسلان، ٢٠٠٧، ص٢٦٧).

ولا شك أن السودان الموحد الديمقراطي إضافة مهمة للمصالح المصرية والعربية، ولذلك فإن الطريق التي يتجه إليها السودان تمثل تحدياً حقيقياً للمصالح المصرية والعربية، وتتطلب من مصر رؤية ودوراً يتناسبان مع إدراكها لخطورة هذه التطورات، إن الخشية الحقيقية، في هذا الصدد، أن تكون مصر غير قادرة على استيعاب ما يحدث في السودان ومضاعفاته عليها، أو أن تكون غير قادرة على التحرك بذرائع، لا يمليها سوى القعود عن الدفاع عن المصالح، والعجز عن إدراك الأهداف، وفي كل الأحوال، فإن مصر هي الخاسر الأكبر في معادلة السودان، وستدفع أجيالها القادمة ثمن القعود والعجز الذي لازم الموقف المصري من قضايا السودان طيلة السنوات الماضية، ورغم الأهمية القصوى والمصالح الكبيرة لمصر في السودان، فإن التحرك المصري جاء متواضعاً، ولا يرقى إلى المستوى المناسب للمصالح والعلاقات مع السودان، وتركز السياسة المصرية في هذا الصدد على اتخاذ موقف وسط بين ما يصدر من قرارات عن مجلس الأمن، وما تمارسه الدول الفاعلة في المجتمع الدولي من ضغوط على السودان، وما يجب أن تقوم به من أدوار اتجاهه، وعلى سبيل المثال، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الرقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م. (رسلان، ٢٠٠٧، ص ٢٧٠). (انظر ملحق رقم أ) .

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماعهم الطارئ بالقاهرة، يوم الأحد ٨ آب،٢٠٠٤م، بناءً على طلب السودان، ومع تحركات تبذلها مصر، لمد المهلة الممنوحة للحكومة السودانية، لحل مشكلة دارفور، قدَّم أعضاء بلجنتَي الشؤون العربية في مجلسي الشعب والشورى المصريين إفادات أمام وزير الخارجية، أحمد أبو الغيط، تؤكد الرفض المطلق لأي محاولات للتدخل الأجنبي في أزمة دارفور

في السودان، وضرورة إتاحة الفرصة الكاملة للحكومة السودانية، وبالتعاون عربيًا وأفريقياً، من أجل إنهاء الأزمة. وأوضح الأعضاء أن أي تدخل أجنبي، في مشكلة دارفور، سوف يعقد من مسيرة الانفراج لها خلال هذه المرحلة. (رسلان، ٢٠٠٧، ص٢٦٧).

أكد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في ١٤ شباط ٢٠٠٩ خلال زيارته للسودان دعم بلاده لكافة الجهود التي من شأنها تجميد إجراءات محكمة الجنايات الدولية وتحقيق أمن وسلامة السودان والتأكيد على سيادته الوطنية. وقال أبو الغيط عقب لقائه اليوم الرئيس السوداني عمر حسن البشير في الخرطوم "نحن نتحرك وسط أعضاء مجلس الأمن ونسعى لتنفيذ المادة ١٦ من القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتوقيف أي إجراء ضد السودان والرئيس البشير". وأضاف أبو الغيط الذي يرافقه مدير المخابرات المصرية عمر سليمان "لا يمكن لمصر أن تسمح بأن يؤدي هذا الوضع إلى تهديد السودان وسلامة أراضيه وسيادته" (رسلان، ٢٠٠٧، ٢٦٨).

خامساً - الجهود الليبية في التسوية :

دأبت الجهود والمساعي الليبية في التحرك من أجل إنهاء الصراع الدائر في دارفور، وإيجاد تسوية مقبولة من أطراف الصراع المختلفة لها، والتي اعتمدت القمم التي دعت ليبيا إلى انعقادها، آلية مناسبة للمساعدة في تحقيق ذلك ومنها القمة الخماسية التي عقدت، يوم ١٧ تشرين أول، ٢٠٠٤م، بمشاركة كل من ليبيا والسودان ومصر وتشاد ونيجيريا. (رأفت، ٢٠٠٤، ص ٣٦).

إن ليبيا التي رأت ضرورة توحيد مواقف الأطراف المتناحرة، قبل الإقدام على أية وساطة لحل هذا الصراع، كانت قد نجحت في استضافة أعمال الملتقى الثالث لأبناء دارفور، الذي اختتم أعماله قبل انعقاد القمة الخماسية، التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس، يوم ١٧ تشرين أول ٢٠٠٤م بثلاثة أيام، بتوقيع ممثلي حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان وممثلين عن الإدارة الأهلية في إقليم دارفور على إعلان طرابلس، الذي تضمن عشر نقاط منها: تأكيد الالتزام بوقف إطلاق النار، والنص على

تعاون الإدارة الأهلية والحركتين المسلحتين على فتح طرق الإغاثة والتجارة بين مدن دارفور وخارجها، وكذلك تكوين آلية اتصال بين الإدارات الأهلية والحركتين وزعماء العشائر، والعمل على إطلاق سراح المعتقلين وأسرى الحرب كافة، سواء من جانب الحكومة أو الحركتين، بسبب النزاع في دارفور، تنفيذاً للبروتوكول الأمني الموقع في أبوجا ٢٠٠٤م، كما ينص على الاستئناف العاجل للمفاوضات للوصول إلى حل سياسي للأزمة وتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية (ليبيا اليوم، ٢٠٠٥).

كذلك كانت القمة السداسية للدول الإفريقية المتاخمة للسودان، التي بدأت أعمالها، يوم ١٣ أيار ٢٠٠٥م، بمشاركة كل من ليبيا والسودان ومصر وتشاد ونيجيريا والجابون، للوصول إلى حل عملي، لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور، إلا أن هذه القمم لم تتمخض سوى عن توصيات بمواصلة المفاوضات، بينما لا يتغير شيء على أرض الواقع، وقد توصل قادة الدول الإفريقية الست، في قمتهم المصغرة المنعقدة في طرابلس، حول أزمة دارفور، إلى اتفاق على استئناف محادثات السلام المتعثرة في السودان، في موعد أقصاه نهاية شهرآب ٢٠٠٤م، وهو ما أكده الرئيس السوداني عمر حسن البشير (ليبيا اليوم، ٢٠٠٥).

وكان وزير الخارجية السوداني مصطفى إسماعيل قد أوضح في ختام جلسة قصيرة من المحادثات قبل القمة أن أهم شيء في هذا الاجتماع هو إقرار استئناف محادثات السلام، وأضاف قائلاً: " أعددنا خارطة طريق أكثر وضوحا لحل المشكلة في دارفور من أجل الوصول إلى سلام شامل ". ومن جانبه دعا الرئيس النيجيري (أولوسيجون اوباسانجو)، جميع الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قرار صريح لحل الأزمة أو إفساح المجال أمام العالم لتقديم هذا الحل إذا كانوا عاجزين عن ذلك.وكانت قمة سداسية أخرى قد عقدت أيضاً في العاصمة الليبية طرابلس في ٢١ تشرين ثاني ٢٠٠٦ م، وشارك في أعمالها، التي خصصت لمعالجة ومتابعة تطورات الوضع الراهن في دارفور، كل من الرئيس المصري (حسني مبارك، ونظرائه السوداني (عمر حسن البشير) والتشادي (إدريس ديبي)

والاريتري (أسياس افورقي) ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى (فرنسوا بـــوزيزي)، إضافة إلى الزعيم الليبي العقيد (معمر القذافي).

سادساً - الجهود التشادية في التسوية :

لقد تدخل الأفارقة في القضية بتبني الوساطة التشادية، والتـــي تصـــر الحكومـــة السودانية على جعلها الأساس لعدة اعتبارات؛ منها أنها تستطيع الضغط على تشاد على أساس أن التهديد الأمني للحكومة التشادية دائما يأتي من السودان عبر دارفـــور، وأن تشاد تعتمد اقتصادياً على السودان، عبر بوابة بور سودان لنقل وارداتها،و بسبب اتساع مساحة المنطقة الحدودية بين تشاد وإقليم دارفور، كان التأثير متبادلاً دائماً بين الجانبين، حيث كانت فصائل حركات التمرد التشادية، تتمركز في الإقليم، وتســتخدمه كمنصـــة للهجوم على الحدود التشادية، وهو ما كان يتم أحياناً بدعم من الحكومة السودانية على حسب ادعاء النظام الحاكم في تشاد.

وتتهم تشاد الجنجويد، بشن هجمات ضد المدنيين، تتزامن مع هجمـــات كبيـــرة تشنها الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي التشادية المعارضة ضد الحكومة التشادية، كما تضم أراضي تشاد اليوم، عددا كبيراً من مخيمات اللاجئين من الإقليم، وقد حاولت تشاد لعب دور في الوساطة بين الحكومة السودانية والأطراف الدرافورية، غيـــر أن هـــذه الجهود فشلت، وسط الاتهامات المتبادلة بين حكومتي البلدين، بدعم المتمـــردين علـــى جانبي الحدود، لزعزعة الاستقرار السياسي.

ولقد استغل المتمردون ضعف الموقف التشادي ذريعة لعدم حضور المفاوضات، وقد أدى الموقف من قضية دارفور إلى تمرد داخلي، في صفوف النخبـــة الحاكمـــة، بتشاد، وإخماد محاولة انقلاب ضد إدريس دبي، قالت بعض أجهزة المخابرات الغربية أن اثنين من إخوته غير الأشقاء متورطان فيها، وهما : (تيمان دبـــي)، ذو النفـــوذ الديني الواسع، (ودوسة دبي)، اعتقاداً بأن الحكومة التشادية تخلت عـــن الزغـــاوة، وذكرت بعض التقارير الغربية أن أكثر من (١٥٠) من ضباط الجيش التشادي قـــد

التحقوا بأقربائهم المتمردين في السودان، كما أن الجيش التشادي يمد المتمردين بانتظام بالسلاح والمؤن (رأفت، ٢٠٠٤، ص ٥٢).

ويرى الباحث أن من المهم معرفة مدى الترابط القبلي على طرفي الحدود، حيث تمتد العلاقات القبلية وتتشابك، ويظهر هذا الأمر بشكل خاص على مستوى امتدادات قبائل الزغاوة والفور بين تشاد ودارفور، وأن الجهود الإقليمية المبذولة، من أجل إيجاد تسوية مناسبة، للصراع الدائر في إقليم دارفور، ووضع حد للأزمة فيه، سواء كانت بمبادرات من دول أفريقية فاعلة كمصر وليبيا وتشاد ونيجيريا، قد كانت أكثر حيوية وايجابية من تلك الجهود الدولية، التي لم تسفر سوى عن مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، دفع إلى إصدارها دفعاً من جانب دول فاعلة فيه، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا.

سابعاً : الجهود القطرية للتسوية

ومن أهم الجهود العربية لتسوية أزمة دارفور السودانية الجهود القطرية التي بذلت مؤخرا ، حيث استضافت الدوحة العاصمة القطرية مؤتمراً ضم أهم أطراف النزاع لبحث التسوية وبعد سبعة أيام من المباحثات وقّعت حكومة الوحدة السودانية وحركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ وثيقة "حسن نوايا" تمهّد لتحديد مسار المرحلة التالية من المفاوضات، وتوقيع "اتفاق إطاري" بين الطرفين، بهدف وقف الصراع الدامي الدائر في الإقليم منذ شباط ٢٠٠٣م.

وأعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن اتفاق الدوحة الذي وقعته الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة مفتوح أمام جميع الفصائل (محمد صبرة، إسلام أون لاين، ٢٠٠٩).

وقال رئيس الوزراء القطري عقب التوقيع على اتفاق النوايا بالدوحة ١٧ شباط ٢٠٠٩ إنه من الضروري تحسين العلاقات بين السودان وتشاد، مشيرا إلى أن قطر تعمل مع ليبيا في هذا الصدد.

وقد جاء التوقيع بعد تمكن الطرفين بمعية الوسطاء من تجاوز عقبة اشتراط الحركة الإفراج عن السجناء الذين لهم صلة بأحداث أم درمان التي وقعت في أيار ٢٠٠٨.

وجرى توقيع الاتفاق في العاصمة القطرية الدوحة بعيد مفاوضات دامت أكثر من أسبوع، وجاء في نص الاتفاق: "برعاية كريمة من دولة قطر والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لدارفور تم عقد اجتماع خلال الفترة من ١٠ - ١٧ شباط ٢٠٠٩م في الدوحة عاصمة دولة قطر بين وفد من حكومة الوحدة الوطنية في السودان ووفد من حركة العدل والمساواة السودانية من أجل إيجاد تسوية سلمية متفاوض عليها لإنهاء الصراع السوداني في دارفور. عليه فإن الطرفين:

أولاً : يثمنان عالياً دور دولة قطر كبلد مضيف ويتفقان على الدوحة مقرا لانعقاد المحادثات بينهما.

ثانياً : يثمنان الرعاية الكريمة التي يتفضل بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر والوساطة التي تضطلع بها حكومة دولة قطر الموقرة والسيد جبريل باسولي الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

ثالثاً : يقران بالدعم البناء للعملية السلمية من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي.

رابعاً : يعلنان نيتهما في العمل على وضع حد للصراع الدائر بينهما على النحو التالي:

يقران إعطاء العملية السلمية الأولوية الإستراتيجية على ما سواها لتسوية الصراع في دارفور.

يوافقان على اتباع نهج شامل يخاطب جذور المشكلة ويحقق السلام الدائم في البلاد.

يوافقان على اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإيجاد بيئة مواتية تساعد على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع ومن بين هذه التدابير المطلوبة :

(أ) الكف عن كافة صنوف المضايقات تجاه النازحين.

(ب) ضمان انسياب مساعدات الإغاثة إلى مستحقيها دون أي عوائق أو عراقيل.

(ج) الالتزام بتبادل الأسرى وإطلاق سراح المسجونين والمحكـومين والمحتجـزين والمعتقلين بسبب النزاع بينهما بناء للثقة وتسريعا للعملية السلمية. وتقوم دولـة قطر والوسيط المشترك للتواصل مع الطرفين لعمل جدول لإتمام إطلاق سراح المذكورين أعلاه.

٤ - يعملان لأجل إبرام اتفاق إطاري في وقت مبكر يفضي إلى اتفاق لوقف العدائيات ويضع الأسس للتفاوض حول القضايا التفصيلية.

٥ - يتعهدان بإتباع الاتفاق الإطاري بمحادثات جادة تؤدي إلى إنهاء الصراع في أقصر وقت ممكن لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

٦ - يتعهدان بالاستمرار في محادثات السلام وإبقاء ممثليهما في الدوحة من أجل إعداد اتفاق إطاري للمحادثات النهائية. (محمد صبرة ، إسلام أون لاين ، ٢٠٠٩).

٥ - ٤ : المفاوضات والاتفاقات الرامية لتسوية أزمة دارفور :

تعددت الجهود ومحاولات إيجاد تسوية مقبولة لدى أطراف الأزمة، ومـن تلـك المحاولات :

أ. اتفاق أبشي

نصت الاتفاقية، في ديباجتها، على أنها نتجت عن رغبة المجموعـات المكونـة لجيش تحرير السودان في الحوار، لوضع أسس للحل السلمي، ومخاطبة جذور المشكلة، والاعتراف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسي والولائي، ويذكر أن هذه المجموعات المسلحة تتكون من خمس فصائل رئيسة، تقطن مناطق دار زغاوة، وجبل سى، وجبل ميدوب، وجبل مرّه، وأخيراً منطقة مورنى، وذلك تحت قيادة القائد الميداني عبـد الله أبكر، الذي كان قد قاد الهجوم على مدينة الفاشر، وقد رفضت حركة العدل والمساواة الاشتراك في هذه المفاوضات، لأنها قدّرت أن الوسيط التشادي غير محايد ومتحيز إلى الخرطوم، ومن ثم، فقد اشتملت الاتفاقية على ثلاثة أطراف رئيسيين، هـم: الحكومـة

السودانية، وحملة السلاح بدارفور (جيش تحرير السودان)، إضافة إلـى الحكومـة التشادية، التي تقوم برعاية الاتفاقية. (رسلان، ٢٠٠٥).

كما نصت اتفاقية أبشي، الموقعة بين الحكومة وجيش تحرير السـودان، فـي أيلول،٢٠٠٣م،على وقف إطلاق النار بين الطرفين، ووقف كل العمليات العدائية، التي من شأنها أن تؤدى إلى تفاقم الأوضاع، والتحكم والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات، وأن يطلق الطرفان سراح أسرى الحرب والمعتقلين الذين لهم صلة بهذه القضية كافة، وأن تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقـع يحدد باتفاق الطرفين، وأكد التزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الشامل والـدائم فـي المنطقة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى جانب تكوين لجنة ثلاثية، من الحكومة السودانية، والحكومة التشادية، وجيش تحرير السودان؛ لمتابعـة تطبيـق بنـود هـذه الاتفاقية، ونص البند " السابع من الاتفاق " على بدء المفاوضـات الخاصـة بملاحـق الاتفاق، بعد (٤٥) يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، للوصول إلى سلام شـامل، مع تسليم الأسلحة في فترة لا تتعدى الأسبوعين، بعد الاتفاق النهائي حول الملاحـق، وبسبب عدم إحضار الملاحق من قبل جيش تحرير السودان، في الفترة المحـددة، لـم تحرز الجولة الثانية من المفاوضات، التي انعقدت في أبشي، أيضاً، تقدماً في الفترة من ٢٦ تشرين أول، ٢٠٠٣م ، إلى ٤ تشرين ثاني، ٢٠٠٣م. (رسلان، ٢٠٠٥).

وصدر بيان مشترك، منح مهلة (٣٠) يوماً لجيش تحريـر السـودان لإحضار الملاحق، بعد أن أثبت البيان عدم التزام جيش التحرير بإحضار تلك الملاحق المذكورة في اتفاقية السلام، بتاريخ ٣ أيلول، ٢٠٠٣ م، وأكد البيان المشترك أن الإطار القانوني للمفاوضات المقبلة حول الملاحق هو اتفاقية السلام، كما نص علـى السـماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بالدخول للمناطق التي تأثرت بالحرب، وضـمان حرية تنقل الأفراد والممتلكات.(رسلان، ٢٠٠٥).

ب. جولة مفاوضات انجامينا الأولى كانون أول ٢٠٠٣

لقد تقرر أن تنعقد الجولة التالية من المحادثات في انجامينا العاصمة، في ١٦ كانون أول، ٢٠٠٣م، وذلك حتى يستطيع الرئيس التشادي (إدريس ديبي) الاشتراك فيها مباشرة، وكانت آمال كبيرة تعلق على هذه الجولة، التي كان من المفترض أن تصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ووضع الأسس لاتفاق نهائي، وبالنظر لأهمية هذه الجولة، كان الرئيس (ديبي) قد سافر قبلها بيومين إلى الخرطوم، للاجتماع مع الرئيس البشير، للبحث في سبل تجاوز العقبات المعلقة، وعلى الرغم من كل ذلك فقد انهارت المفاوضات قبل أن تبدأ، إذ أن وفد حركة تحرير السودان طرح مطالب جديدة، لم تكن واردة من قبل، كان من أهمها إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور، من خلال حكومة فيدرالية برئاستهم في ولايات دارفور الثلاث، وأن تكون هناك فترة انتقالية، تمتد من عامين إلى أربعة أعوام، مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـ (١٣%)، وكذلك الاحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعاً لحركة تحرير السودان، على أن يتسلم قيادة المنطقة العسكرية الغربية، بعد إخلائها من القوات المسلحة السودانية، مع منحهم وزارات سيادية، إلى جانب رقابة دولية على تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي دعا الرئيس (ديبي) إلى الطلب من وفد حركة تحرير السودان أن يغادر الأراضي التشادية فوراً، كما أعلن تخليه عن الوساطة، وأعلن أن حركة تحرير السودان هي المسؤولة عن فشل المفاوضات (الحسيني، ٢٠٠٥، ص ١١٢).

وقد قامت الحكومة السودانية، في أول رد فعل لها على انهيار المفاوضات، بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور، وإعلان التعبئة العامة فيهما، واستدعاء قوات الدفاع الشعبي، وحظر التجول من العاشرة مساء إلى السادسة صباحاً في جميع أنحاء هاتين الولايتين، وعقد رئيس الاستخبارات العسكرية السودانية، الذي كان يقود الوفد الحكومي، مؤتمراً صحفياً تفصيلياً، اتهم فيه اريتريا وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي وأطرافاً خارجية، بأنها هي التي تقف وراء حركة تحرير السودان، وتقدم لها المساعدات المالية والسلاح والكوادر والتخطيط، وقد بادرت الحكومة السودانية، عقب ذلك، إلى اعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبي في

دارفور، واتهمت الحزب بأنه يسعى إلى إحداث فتنة في غرب السودان، يحاول من خلالها إسقاط النظام، والتأثير على المفاوضات الجارية آنذاك في نيفاشا.

وبعد فشل جولة من المفاوضات، في انجامينا، قبل أن تبدأ، وبعد أن حمل الرئيس التشادي حركتي التمرد مسؤولية انهيار المفاوضات، وقد أدى ذلك إلى إطلاق حملة عسكرية هائلة ضد مواقع التمرد، شاركت فيها القوات المسلحة (بما فيها القوات الجوية) وميليشيات الدفاع الشعبي، التي جاء معظم أفرادها من أبناء القبائل العربية، والتي عُرفت إعلامياً فيما بعد باسم الجنجويد، وقد عمدت هذه الحملة إلى قصف القرى والأماكن، التي ينطلق منها التمرد، في محاولة لعزله عن أي مصدر للدعم أو المساندة، ما أدى إلى وقوع الكارثة الإنسانية، ورغم ضخامة وهذه الحملة وعنفها، وإعلان الرئيس البشير، في ٩ شباط، ٢٠٠٤م، أن قد قُضِيَ على التمرد، إلا أنها لم تقد إلى النتائج المطلوبة في تحقيق الاستقرار والأمن.

ويخلص الباحث أنه في هذه المرحلة يبدو أن وجهتي النظر كانتا متصارعتين داخل النظام، إحداهما كانت ترى ضرورة الاستمرار في محاولات التسوية السلمية عن طريق التفاوض، بسبب صعوبة السيطرة الأمنية على الإقليم في حالة اندلاع عمليات عسكرية واسعة النطاق، بينما وجهة النظر الأخرى رأت أن حركات التمرد غير جادة في الوصول إلى تسوية، فهي تسعى إلى كسب المزيد من الوقت، الأمر الذي قد يزيد من جاذبيتها لدى السكان المحليين، ويمكنها من استقطاب الدعم والمؤازرة من الخارج، ويؤدي استمراراً إلى خلق أساس موضوعي لمطالبها السياسية الآخذة في التصاعد، خاصة أن الحركات المسلحة أعلنت أن المناطق الواقعة تحت سيطرتها مناطق محررة.

ج - جولة مفاوضات انجامينا الثانية نيسان ٢٠٠٤ :

في ظل تردي الأوضاع الإنسانية، وازدياد حدّة القتال، بدأت المساعي التشادية في العودة إلى الساحة، من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، اللتين قدمتا إلى تشاد مقترحاً بعقد المفاوضات ببلجيكا أو تشاد، غير أن الأمر استقر على بقاء المفاوضات في تشاد، حيث

بدأت المحادثات بالفعل، في ٣٠ آذار، ٢٠٠٤ م في انجامينا، وإن كانت هـذه المـرة تجرى بهيكل مختلف عن جولة انجامينا الأولى التي انهـارت فـي ١٦ كـانون أول، ٢٠٠٣ م، وكانت امتداداً لاتفاقية أبشي.

واتفاقية انجامينا الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة، حيث أصبحت الوساطة التشادية أقرب إلى الدور الذي تلعبه كينيا تحت مظلة الإيجاد في رعاية مفاوضات سلام جنوب السودان، وأصبح هيكل المفاوضات يشتمل على مراقبين من الاتحاد الأفريقـي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما شاركت فيهـا حركـة العدالـة والمساواة التي لم تشارك في اتفاقية أبشي، والتي كانت تصر في السابق على إعطـاء الأولوية لمناقشة المطالب السياسية قبل تناول القضايا الإنسانية، على عكـس موقـف حركة تحرير السودان، التي كانت تسعى إلى التناغم مع مواقـف داعميهـا الـدوليين

د - وقف إطلاق النار نيسان ٢٠٠٤:

بعد خلافات كثيرة، وقَع الطرفان، في ٨ نسيان، ٢٠٠٤ م، اتفاقاً لوقف إطـلاق النار، اشتمل على عشر نقاط أساسية، كان من أهمها وقف الأعمال العدائية لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح أسرى الحرب والآخرين الموقوفين بسـبب الصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنسـاني للنـازحين والضـحايا المـدنيين الآخرين، ووقف الخصومات والحملات الإعلامية، كما التزمت الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة، على أن تُجمع قوات المعارضة في مواقع محددة، مع تكوين لجنة مشتركة تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولي، بشرط احتـرام سـيادة جمهورية السودان، وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك بند ينص على اجتماع الأطـراف للتفاوض، لإيجاد حل لمشكلاتهم، والتفكير في إيجـاد حـل شـامل ودائـم لمشـكلة دارفور،خاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، في إطار مؤتمر يضـم كـل ممثلـي دارفور **(** رسلان، ٢٠٠٥ **).**

يرى الباحث أن اتفاق وقف إطلاق النار لم يشر إلى أي تدخل خارجي لحفظ السلام أو المراقبة في دارفور، وإنما حدد تدابير يعود عبرها الاستقرار، ويتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدة الطرفين لتنفيذ ما اتُفق عليه.

ج. قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا

لقد عقد الاتحاد الإفريقي قمته الثالثة، في الأسبوع الأول من تموز، ٢٠٠٤م، في أديس أبابا، حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من اهتمام القمة، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور، برئاسة الرئيس النيجيري، (أوبا سانجو)، رئيس دورة الاتحاد الأفريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، (عمر كوناري)، ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب أفريقيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار هذه القمة، كان هناك خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ رأت الخرطوم أن مهمة القوة هي حماية المراقبين لا تتعداها، في حين يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين في حالة تعرضهم للاعتداء (رسلان، ٢٠٠٥).

دعا الاتحاد الأفريقي إلى جولة جديدة من المفاوضات، بين حكومة السودان وجماعات المعارضة السودانية، في ١٥ تموز، ٢٠٠٤ م، في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، لحل الأزمة في الإقليم، وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا في موعدها المحدد، إلا أن تمثيل وفدى التمرد كان منخفضاً، حيث بعثوا بقيادات من الصف الثاني قامت بتكرار المطالب عينها، التي سبق طرحها قبيل انعقاد المباحثات، وذلك في أجواء من الصخب، وسادت في هذه الجولة أجواء غير إيجابية عموماً، حيث أفصح رئيس وفد حركة العدالة والمساواة، (أحمد محمد تاجود) عن رأى سلبي في جهود الاتحاد الأفريقي، بالقول إنه ليس في إمكان أفريقيا أن تحل أزمة دارفور، رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد في حلها، وقد انتهت المفاوضات، بعد يومين من بدء انعقادها، بانسحاب وفدي التمرد من دون الوصول إلى نتائج محددة، ومن جانبها، رأت الحكومة السودانية

أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع قواتهم في معسكرات محددة، كما أشارت اتفاقية انجامينا، في نيسان ٢٠٠٤، م، ومن ثَم، فليس لهم الحق في المطالبة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تخص الجانب الحكومي، في الوقت الذي لم ينفذوا فيه ما عليهم من التزامات. وأشار الدكتور "مجذوب الخليفة"، رئيس الوفد الحكومي المفاوض، عقب عودته من أديس أبابا، بعد انهيار المفاوضات، إلى أربعة أسباب تقف وراء انسحاب وفد متمردي دارفور :

١- أن موقف وفدي التمرد تكتيكي، ويهدف إلى نقل ملف القضية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.
٢- أن وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يكونا على اتفاق تام أو توافق واضح، وذلك بسبب التباين في الطرح والمواقف السياسية.
٣- غياب الإستراتيجية الكلية، وعدم توافر الرؤية السياسية لدى قيادات المتمردين.
٤- عدم وجود قيادات أو شخصيات ذات وزن وخبرة تمثل المتمردين (الشافعي، ٢٠٠٥، ص ١٦٥).

ح. مفاوضات أبوجا الأولى آب/ايلول ٢٠٠٤ :

أحاطت المشكلات والخلافات بجولة أبوجا الأولى، التي انعقدت في الفترة من ٢٣ آب إلى ١٥ أيلول، ٢٠٠٤، وذلك رغم الحضور الإقليمي والدولي الكثيف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولذا، فقد جرى التركيز على منهج الفصل بين الملفات المختلفة للقضايا المطروحة، وتقسيمها إلى ثلاثة ملفات رئيسية تتعلق بالشؤون الإنسانية، والوضع الأمني، وقضايا الحل السياسي والمسائل الأقتصادية ـ الاجتماعية، على أن تكون القضية الإنسانية على رأس الاهتمام لضرورة إغاثة النازحين واللاجئين، ثم تليها القضايا الأمنية لضرورة لحفظ الأمن والاستقرار، وتأمين الطرق والوسائل المناسبة لانسياب عملية الإغاثة ووصولها إلى النازحين، ثم تأتي بعد ذلك المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عُد

الوصول إلى مثل هذا التفاهم على جدول التفاوض إنجازاً وتقدماً في المفاوضات، الأمر الذي يوضح مدى الارتباك والمراوحة عند الطرفين (الشافعى،٢٠٠٥، ص ١٦٧).

لم تتشب الخلافات في هذه الجولة بين الجانبين بشأن القضايا الإنسانية، ولكنها نشبت بالأساس حين الدخول في القضايا الأمنية، فبالنسبة للقضايا الإنسانية جرى استعراض تقريرين مختصرين حول الأوضاع الإنسانية في الإقليم من مندوب الأمم المتحدة في الخرطوم ومن الوفد الحكومي، إلا أن وفدي المعارضة طالبا بالانتظار حتى تقدم الأمم المتحدة وحكومة السودان تقارير شاملة ومفصلة حول الوضع الإنساني في دارفور، أما بالنسبة للمسائل الأمنية، فقد شهد موقف الحكومة السودانية قدراً من المرونة بشأن المسائل الأمنية، وذلك في اتجاه الموافقة على زيادة حجم قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين ووضعهم في ثكنات محددة، إلا أن خلافات نشبت بشأن تجميع قوات المتمردين، والتي وردت في المحور الأمني، وهو ما دفع وفدي حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة إلى الانسحاب من المحادثات، ما كاد يهدد بانهيارها في مرحلة مبكرة.

وفي محاولة لتقريب الخلافات بين الحكومة والمعارضة، اقترح وفد الوساطة التابع للاتحاد أفريقي مشروعاً بشأن الأمن ونزع السلاح، يشدد على ضرورة تطبيق اتفاق انجامينا لوقف كامل إطلاق النار، ووقف الغارات على المدنيين، وتقديم قائمة بأسماء الجنجويد، وتقديم زعمائهم إلى المحاكمة، والسماح للقوات الأفريقية بمراقبة تحركاتهم. وقد عرض الاتحاد الإفريقي هذا المشروع على حركتي دارفور والحكومة السودانية، ولكنهم رفضوه (الشافعى،٢٠٠٥، ص ١٦٦).

خ. القمة الخماسية في ليبيا :

لقد أجرى خمسة من القادة الأفارقة، في العاصمة الليبية، يوم ١٧ تشرين أول، ٢٠٠٤ م، مباحثات لوضع أسس لإنهاء النزاع بإقليم دارفور، منعاً لـ " تدويله "، وتفادياً لفرض الأمم المتحدة عقوبات على حكومة الخرطوم، وشارك في القمة، التي استغرقت يوماً واحداً، قادة ثلاث دول مجاورة للسودان هم: الزعيم الليبي

(معمر القذافي)، والرئيس المصري (محمد حسني مبـــارك)، ونظيـــره التشـــادي (إدريس ديبي)، والرئيس السوداني(عمر البشير)، فضلاً عن الـــرئيس النيجيـــري (أوليسيجون أوباسانجو) الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأفريقي في ذلـــك الحـــين. وكانت طرابلس قد وجهت الدعوة إلى متمردي دارفور للاجتماع مع القذافي، غير أنهم لم يشاركوا في القمة، وكانت الأهمية الرئيسية للقمة تتمثل في إظهار استعداد القـــوى الإقليمية التدخل في أزمة يخشى أن تمزق بلداً يكافح بالفعل حرباً أخرى في الجنـــوب، ويواجه عدم استقرار في الشرق".

فالرئيس الليبي، عندما وجه الدعوة إلى عقد هذه القمة، كان يرمي إلـــى أهـــداف ثلاثة، وهي :

أ- تأمين وصول الغذاء إلى النازحين في الإقليم.

ب- تحقيق الأمن.

ج- إيجاد حل شامل للأزمة، بطريقة مباشرة، بوجود زعماء دول الجوار.

كل ذلك لتفادي تدويل النزاع، وتجنب عقوبات مجلس الأمن على السودان، إذا لم يف بتعهداته، فيما يتعلق بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد"، التي يـــزعم الغـــرب أنهـــا مدعومة من الحكومة السودانية، وكان وزير الخارجية الليبي، "عبد الرحمن شلقم"، قد أبدى تفاؤله بنتائج هذه القمة، مشيراً إلى أن هناك "موافقة دولية على عقد هذه القمـــة، وتأييداً واسعاً لها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

د. الجولة الثانية من أبوجا :

لقد انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات، في الفترة ما بين ٢١ تشرين أول إلى ١٠ تشرين ثاني، ٢٠٠٤م، وعلى أية حال، فإن النتيجة الأبرز لهذه الجولة تمثلت فـــي التوقيع على البروتوكولين الخاصين بتعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنيـــة فـــي إقلـــيم دارفور، وشهد التوقيع الرئيس النيجيري، (اوليسيجون اوباسانجو)، إضافة إلـــى عـــدد كبير من الوسطاء الأفارقة والغربيين، وقد نص البروتوكول الأمني في أهم بنوده على ما يلي: (الحسيني، ٢٠٠٥، ص ١٤٥).

١- موافقة الأطراف على الالتزام الصارم بأحكام اتفاقيتي انجامينا وأديس أبابا، والالتزام مجدداً بضمان وقف فاعل لإطلاق النار براً وجواً.
٢- اتفاق الأطراف على دعم اتفاقية انجامينا وتسهيل تطبيقها.
٣- امتثالاً للمادة الخامسة من اتفاقية انجامينا، تلزم الأطراف نفسها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المعتقلين لعلاقتهم بالأعمال العدائية في دارفور.

أما بروتوكول القضايا الإنسانية، فقد نص في أهم بنوده على ما يلي:
١ - حرية التنقل والدخول إلى المناطق.
٢ - التعهد بضمان حرية دخول المساعدة وعمّال الإغاثة الإنسانية، من أجل الوصول إلى جميع المحتاجين في كل مكان في دارفور، ويشمل ذلك :
(أ) إلغاء القيود والإجراءات كافة، التي تعرقل حرية التنقل والدخول براً وجواً.
(ب) أن تصرح حكومة السودان، إذا وجدت الأمم المتحدة ذلك ضرورياً، بمرور الأنشطة الإنسانية عبر الحدود من قبل الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية، وبهذا الخصوص، تلتزم بالسماح لمثل هذه المساعدة بحرية المرور.
(ج) تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، بما فيها تلك التي جاءت في البيان المشترك، وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وقرار مجلس الأمن الرقم (١٥٥٦) ، ٢٠٠٤م، (انظر ملحق رقم ي)، وخطة العمل حول دارفور، الموقعة بين حكومة السودان والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى السودان في الخرطوم، بتاريخ ٥ آب، ٢٠٠٤م، بما يطابق اتفاقي انجامينا وأديس أبابا، ومطالبة بعثة الاتحاد الأفريقي، في السودان، بمراقبة تنفيذ هذا الالتزام، وتقديم تقرير منتظم للجنة المشتركة المنصوص عليها في اتفاق انجامينا (الحسيني، ٢٠٠٥، ص ١٤٦).

ذ. القمة السداسية الأولى بليبيا :

شارك الرئيس السوداني، عمر البشير، في القمة السداسية بشأن دارفور، التي انعقدت بالعاصمة الليبية طرابلس، في ١٣ أيار، ٢٠٠٥م، بمشاركة رؤساء السودان ومصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والجابون، وذلك بهدف تهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وقال الدكتور مجذوب الخليفة، رئيس الجانب الحكومي في مفاوضات أبوجا، إن القمة السداسية جاءت تعزيزاً للحوار الاجتماعي، ودعماً لتهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور، مشيراً إلى أن القمة هي واحدة من قرارات القمة الأفريقية التي انعقدت في أبوجا، وأوضح أن القمة نتاج لقرار الاتحاد الأفريقي في قمته السابعة، التي أشارت إلى أهمية أن تنعقد هذه القمة في دولة ذات صلة مباشرة بقضية دارفور مثل مصر أو نيجيريا أو تشاد أو ليبيا، وكان المشاركون في الملتقى الجامع لأبناء دارفور، الذي ضم ممثلي الإدارة الأهلية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بدارفور، وأبناء دارفور في المهجر، قد وقعوا قبل انعقاد المؤتمر إعلان طرابلس، حيث أكدوا التزامهم بوقف إطلاق النار، تنفيذاً للاتفاقات والبروتوكولات، الموقعة بين الحركتين والحكومة، إلى جانب إدانة أشكال الاعتداءات كافة من نهب وسلب واختطاف (الحسيني، ٢٠٠٥، ص ١٤٧).

ر. وثيقة إعلان المبادئ لمستقبل الحوار السياسي في إقليم دارفور :

لقد بدأت الجولة الخامسة في ١٠ حزيران، ٢٠٠٥م، وبعد تعثر طويل وقعت الحكومة السودانية مع الحركتين المسلحتين الرئيسيتين، في ٥ تموز، ٢٠٠٥ م، وثيقة إعلان المبادئ، الذي يؤسس لمستقبل الحوار السياسي في الإقليم، وجرت مراسم التوقيع في العاصمة النيجيرية أبوجا، في ختام الجولة الخامسة للمفاوضات، واتفقت الأطراف على العودة، مجدداً، إلى طاولة المفاوضات، في ٢٤ آب، ٢٠٠٥م، ونص الاتفاق على إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية، وقيام مجتمع مدني، واستقلال القضاء والإعلام، وحقوق المواطنة وحرية التعبير والتجمع لكل السودانيين.

كما اتفقوا على قيام نظامٍ فيدرالي، وإعادة تأهيل الإقليم، وتوزيع منصف للثروات،وحول تأخر حركة تحرير السودان في توقيع الإعلان، قال حافظ يوسف

حمودة، القيادي في الحركة، إن السبب يعود إلى أننا طالبنا بإدراج عدة نقاط إلى إعلان المبادئ من بينها، فصل الدين عن السياسة، وتوصلنا إلى صيغة وسط بألا يكون الدين عامل تفرقة بين المواطنين، وأضاف أنهم طالبوا بتعديل صيغة متعلقة بملكية الأراضي، على أن تستمر الصيغة القديمة الموروثة في معالجة إشكالات الأراضي. كما أشار إلى أن حركته ثبتت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية في الديباجة، وقد نص إعلان المبادئ لحل النزاع السوداني على أهمية قيام نظام ديمقراطي، يحقق التعددية السياسية والحرية، وقيام مجتمع مدني يتسم بالحركة والنشاط،وبين الإعلان، الذي احتوى على (١٧) محوراً، إلى تمكين سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية وسائل الإعلام، والمساءلة والشفافية، والعدل والمساواة للجميع، بغض النظر عن العرق والعقيدة والجنس، أساساً للمشاركة لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة، وعملية اتخاذ القرار على كل مستويات الحكم.(رأفت، ٢٠٠٤، ص ٦٥).

ز. القمة الإفريقية السباعية في طرابلس :

لقد خلصت القمة السباعية، التي احتضنتها ليبيا، في ١٧ أيار، ٢٠٠٥م، وشارك فيها قادة ليبيا والسودان وتشاد وإريتريا ومصر برئاسة الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وبحضور ممثلين عن الجابون، وتجمع دول الساحل والصحراء والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي - إلى تفويض القذافي للإستمرار في إتصالاته مع كافة الأطراف في دارفور إلى أن يتحقق حل دائم للمشكلة، والتشاور والتنسيق في هذا الشأن مع القادة والرؤساء المشاركين في هذه القمة، وجاء هذا التفويض بعدما قام القذافي بوساطة للمساعدة في تعزيز الثقة بين الأطراف المتحاربة وتسوية الخلافات، فيما قال وزير التعاون والتكامل الأفريقي بالحكومة النيجيرية، (لاوان جانا جوبا)، إن المحادثات الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع، والتي يرعاها الاتحاد الأفريقي، ستستأنف في نيجيريا، في الثلاثين من شهر أيار، ٢٠٠٥م وقال الرئيس السوداني، (عمر البشير) : إن القمة قررت استبعاد أي تدخل أجنبي في قضية

دارفور، وأن تظل القضية إفريقية، كما اتفق على أن تبعث الدول المشاركة في الجولة أيضاً ممثلين للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين (ليبيا اليوم، ٢٠٠٥).

وأعلن الدكتور مصطفي عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السوداني، عقب القمة، الاتفاق على عقد مؤتمر جامع، يضم كل مواطني دارفور، بعد الفراغ من مباحثات أبوجا، معتقداً أن القمة وضعت خارطة طريق لمسيرة المباحثات لحل المشكلة حلاً نهائياً، على أن يقتصر الوجود العسكري في دارفور على القوات الإفريقية فقط، ورفضت القمة أي وجود لقوات أجنبية غير إفريقية وقال : إن الدول الأخرى يمكنها الإسهام بتوفير المعينات من وسائل النقل والاتصالات، موضحاً أن القمة قررت دعم توصيات ملتقى أبناء دارفور الثالث، والذي تمخض عنه نداء طرابلس الثاني، حيث تبنت القمة العمل على تنفيذ توصيات الملتقي، وتحويلها إلى واقع بدارفور .(ليبيا اليوم، ٢٠٠٥).

س. القمة السداسية الثانية في ليبيا :

عُقدت يوم ٢١ تشرين ثاني، ٢٠٠٦م، في العاصمة الليبية طرابلس، قمة سداسية مصغرة، بحضور ثلاثة من الرؤساء العرب،شارك في أعمال القمة، التي خصصت لمعالجة تطورات الوضع الراهن في دارفور ومتابعتها، كل من الرئيس المصري، "حسني مبارك"، ونظرائه السوداني " عمر حسن البشير "، والتشادي (إدريس ديبي)، والإريتري (أسياس أفورقي)، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى (فرنسوا بوزيزي)، إضافة إلى الزعيم الليبي، العقيد (معمر القذافي) وبدأت القمة أعمالها بجلسة مغلقة، يبدو أنها سعت إلى احتواء ملف الخلافات السودانية التشادية، وخصوصاً بعد تجدد الحرب الإعلامية المتبادلة بين الخرطوم ونجامينا،واستبق مبارك والبشير والقذافي القمة الأفريقية المصغرة بعقد قمة عربية مصغرة، جرى خلالها مناقشة ملف إقليم دارفور من جهة العلاقة مع الأمم المتحدة، وكيفية إدارتها بما لا يعرض السودان لأي عقوبات دولية، ويجنبه أي مواجهة محتملة مع المجتمع الدولي،

وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود اتجاهاً غربياً يدعو إلى نشر قوات تابعة للمنظمة الدولية لحفظ السلام في الإقليم (الأخبار، العدد ١١٥، ٢٠٠٦).

كما أكد الاجتماع أهمية استمرار الجهود المبذولة لحل المشكلة في دارفور، وذلك انطلاقاً من قمة طرابلس الأفريقية الخماسية، الخاصة بالوضع في الإقليم، وتأسيساً عليها للتوصل إلى مصالحة حقيقية في دارفور، وخصوصاً بعد الاتفاق الذي وُقِع في طرابلس، مطلع أوائل تشرين ثاني، ٢٠٠٦م، بين حركة جيش تحرير السودان والحكومة السودانية، والذي مثل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه في إطار حل المشكلة أفريقياً، وبعدما انضم الرئيس التشادي إلى القمة الثلاثية، خُصّص الاجتماع لمناقشة العلاقات السودانية التشادية، في ضوء الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، بناء على مبادرات القذافي، باحتواء التوتر الطارئ على هذه العلاقات، وإعادتها إلى طبيعتها،وتتمسك الخرطوم بضرورة استمرار عملية حفظ السلام في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، على أن تعزّز بمزيد من الأموال ومهمات الإمداد والتموين. وكان الزعيم الليبي قد أكد ضرورة عدم السماح بالتدخل الخارجي في السودان، "لأنه ينطوي على مخاطر على السودان وعلى دول الجوار"، مشيراً إلى أنه إذا جاء حلف شمال الأطلسي، ووضع جنوده على حدود السودان، فستكون هذه كارثة على السودان ودول الجوار. (الأخبار، ٢٠٠٦).

٥ -٥ : الجهود الدولية ؛

وسوف يتم دراسة هذا المطلب حسب الآتي :

لقد تحرك المسؤولون السودانيون على ثلاثة محاور رئيسية، في إطار تعامل الحكومة السودانية مع الأزمة في دارفور على المستوى الدولي: الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إقناع المجتمع الدولي بصدق مسعى الحكومة لحل أزمة دارفور، والإفلات بذلك من العقوبات، ومن التدخل

العسكري الدولي في البلاد. غير أن قرار مجلس الأمن الأخير الرقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م، الصادر في شأن دارفور، جاء كالصاعقة على الحكومة السودانية، حيث عالج الأزمة كغيره من القرارات السابقة، في إطار الفصل السابع من الميثاق، ما يُعد خطوة نحو التصعيد، على عكس ما سعت إليه الحكومة السودانية في أروقة الأمم المتحدة، ومن المعروف أن هذا الفصل يعطي مجلس الأمن سلطة تقديرية غير محدودة في التدخل لمعالجة الأزمة، ويتدرج هذا التدخل من تخفيض التمثيل الدبلوماسي في الدولة المعنية بالقرار، وذلك مروراً بالعقوبات الاقتصادية بأنواعها، وانتهاء التدخل العسكري الدولي في تلك الدولة، بما في ذلك مجال النفط، (انظر ملحق رقم أ).

ويرى الباحث أن هذا القرار يعكس تشدد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد الحكومة السودانية،و يشير إلى حقيقة أن الصين برغم تهديدها باستخدام الفيتو لإيقاف القرار، فإن لها حسابات مع القوى الكبرى، تفوق ما لها من صالح في السودان.

أولاً: جهود الأمم المتحدة في التسوية :

جاءت مشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة بدءاً من الأمم المتحدة، وانتقدت الأمم المتحدة طريقة إدارة الخرطوم للأزمة، ووصفتها أنها بطيئة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية،وقد حصلت على تعهدات من الرئيس السوداني عمر حسن البشير بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المهجرين، وتوفير أمن المدنيين في هذه المنطقة، وبمحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف المسلح، ووقّع بيان مشترك بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة، تعهدت فيه حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون فوراً، والسماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان وإلغاء القيود على العمل الإنساني من معوقات وتأشيرات دخول للعاملين، وحرية تحرك في دارفور، ومحاكمة الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان.

تعهدت الأمم المتحدة، بأقصى ما يمكن، لتوفير الحاجات الإنسانية لمواطني دارفور، واللاجئين السودانيين في تشاد، خلال خطة للعمل الإنساني، تنفذ في تسعين يوماً، إلى جانب المساعدة في النشر السريع لمراقبي وقف إطلاق النار في الاتحاد الأفريقي،وبالفعل، تم تعيين (إيان برونك) ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، لمتابعة الاتفاق بين السودان والأمم المتحدة، وبالفعل، بدأ، في ٢٦ آب، ٢٠٠٤م، زيارة إلى دارفور، لإجراء تقييم شامل على الأرض لمجمل السياسات والتدابير، التي وضعتها الحكومة للإيفاء بتعهداتها، وقد قدم برونك، بداية شهر أيلول، ٢٠٠٤م، تقريره عن الوضع الأمني في دارفور، والذي على أساسه قد يتخذ المجلس قراراً جديداً بشأن السودان،وكذلك فعلت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الهجرة الدولية، التي وقعت اتفاقية مع السودان بقصد برامج العودة الطوعية، والتعاون لمعالجة الأوضاع في دارفور للنازحين، وبسط الأمن والحماية للمراقبين، وأمنت هذه المنظمة على التحسن الواضح في توفير الأمن والاستقرار (النحال، ٢٠٠٥).

وأكد الأمين العام الحالي للأمم المتحدة (بان كي مون) أن السودان يجب أن يوقف الهجمات العسكرية في دارفور التي تضر بالمدنيين، وأتخاذ إجراءات على طريق نزع أسلحة المليشيات، كما دعا بان متمردي دارفور إلى الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار وبدء مفاوضات جدية مع الحكومة والتعاون بشكل كامل مع القوة الدولية الإفريقية.

موقف مجلس الأمن من الأزمة :

وضع تقرير الأمين العام لبنة قوية بُني عليها تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي تلقفه قرار مجلس الأمن الرقم (١٥٩٣)، ومؤداه أنه يجب تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور للمحاكمة، (انظر ملحق رقم هـ)، وعند هذا الحد بدأ جدل جديد حول الجهة المنوط بها توجيه الاتهام، والجهة المنوط بها المحاكمة، وفي آخر أيام شهر شباط، ٢٠٠٥م، تمكن مجلس الأمن، بعد جدل طويل، دام أكثر من أسبوعين، من إصدار القرارالرقم (١٥٩٣)، (الرأي الأردنية، ٢٠٠٨)، بناء على مشروع قرار

فرنسي، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية كل فقراته، ما عدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكان المجلس قد أصدر هذا القرار، بغالبية أحد عشر صوتاً، من دون معارضة، بينما امتنعت عن التصويت أربع دول، هي الجزائر، والبرازيل، إضافة إلى الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، التي فسرت موقفها بأنها امتنعت عن التصويت بدلاً من الاعتراض، بعد أن قبلت فرنسا استثناء الجنود الأمريكيين في السودان من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية،أما مندوب الجزائر فهاجم القرار بشدة، بسبب هذا الاستثناء الأمريكي، ما يوضح أن الدول الصغيرة لها أن تمتنع عن التصويت، في مجلس الأمن، على القرارات، التي لا توافق عليها، لكنها لا تملك حق المعارضة (الرأي، ٢٠٠٨).

إنَ مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه التقت عند مصلحة معينة مع الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور، فأصبح المجلس أحد الأدوات الثلاثة للتصعيد ضد السودان، إلى جانب العقوبات الأمريكية المباشرة، والضغوط الأوروبية المتأثرة بالموقف الأمريكي، لقد صعد المجلس موقفه ضد السودان بسبب دارفور في قرارات عدة، صدرت متعاقبة، في الشهور الأخيرة، منذ منتصف عام ٢٠٠٤م، وتضمنت الضغوط المتصاعدة على السودان، وانتهت في القرار الرقم (١٥٧٤) ،بأن المجلس ينوي تطبيق جزاءات المادة (٤١) على السودان، ما لم يتعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته، (انظر ملحق رقم ح)، وركزت الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الإنساني في أزمة دارفور، وقدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا لم يؤكد فيه ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن الجرائم المرتكبة في دارفور، من جانب القوات السودانية والقبائل المتعاونة معها، تصل إلى حد جرائم الإبادة الجماعية، وإنما هي جرائم حرب. (العرب اليوم، ٢٠٠٨).

وصدر قرار مجلس الأمن الرقم (١٥٩٣) لسنة، ٢٠٠٥، (انظر ملحق رقم ه)، ومثل خطوة جديدة في اتجاه يظهر واضحاً، للمرة الأولى، في تاريخ المنظمة الدولية، وإن كان ظهر بدرجة أقل في حادثة لوكيربي، حين طلب المجلس من ليبيا

تسليم مواطنيها المشتبه في ضلوعهما في الحادث، للمثول أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية،وشدد مندوب الأرجنتين على أن الاستثناء الأمريكي لا يجوز أن يصبح قاعدة، وأن هذه السابقة الأولى يجب أن تؤدي إلى احترام روح ونص ميثاق روما، وأن تضع في حسبانها مخاوف الدول، وأن الاستثناء الأمريكي ينطبق فقط على الدول غير الأطراف في نظام المحكمة ومن الملاحظ أن قرار دارفور أشار إلى استثناء المواطنين الأمريكيين، الذين يرتكبون جرائم في السودان، من تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إلى أية محاكم وطنية أخرى، وهو تمييز انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية.

إن القرار الأول الرقم (١٣٢٥)، لسنة ٢٠٠٠، م الذي أصدره مجلس الأمن بشأن دارفور يفرض حظر السلاح وتجميد الأرصدة، وحظر السفر لكل من يتحدى جهود السلام، (انظر ملحق رقم ك)، لكن القرار الثاني الرقم (١٥٥٦) الصادر في٣٠ تموز، ٢٠٠٤م، تضمن إرسال (عشرة آلاف) جندي لحفظ السلام بين الطرفين لإنهاء واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية، (انظر ملحق رقم ي)، (الرأي، ٢٠٠٨).

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في أن يحال المتهمون إلى محكمة أفريقية، وهو ما لم يلق تأييداً واسعاً في مجلس الأمن، ولذلك فإن حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات لمصلحة مواطنيها، هو الذي شجعها على التخلي عن استخدام الفيتو ضد مشروع القرار،و أخذ القرار علماً بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور مشيراً إلى المادة (١٤) من نظام المحكمة التي تمنع التعقب أو الاستدلال من جانب المحكمة قبل مضي أثنى عشر شهراً على طلب مجلس الأمن ذلك. وتضمن القرار، في الديباجة، أن الوضع في السودان "وليس في دارفور" لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، كما يتضمن القرار إحالة الموقف في دارفور، منذ الأول من تموز،٢٠٠٢م، إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية،

وألزم القرار حكومة السودان والأطراف الأخرى في الأزمة بالتعاون التـام، وتقـديم المساعدة الضرورية للمحكمة وللمدعي، كما يحث كل الدول الأخرى غير الأعضاء في نظام المحكمة على التعاون، وكذلك الاتحاد الأفريقي (العرب اليوم، ٢٠٠٨).

وإذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تضمنها تقرير المندوب السـامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهي البديل الثالث إلى جانـب القضـاء السـوداني

والمحكمة الأفريقية، فإن الدولتين الأفريقيتين في المجلس، وهما: تنزانيا وبنين، أيدتا، تماماً، قرار المجلس، بينما امتنعت البرازيل والجزائر عن التصويت، اعتراضاً على استثناء الرعايا الأمريكيين (العرب اليوم، ٢٠٠٨).

وإن كان قرار مجلس الأمن صحيحاً من الناحية الشكلية؛ إذ يتحدث عن عدالـة دولية ضد جرائم الإبادة الجماعية ما لا يقوى أحد على معارضته، إلا أن هذا القـرار استخدم لتحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالعدالة المزعومة، فالمجلس ينزع، هنا، الشرعية عن الحكومة السودانية، ويضعها في قفص الاتهام، منتهكاً بذلك مبادئ السيادة والاستقلال للدول، ودور مجلس الأمن في مثل هذه الظروف،ولكن الأخطـر هـو أن المجلس استخدم لتنفيذ مخطط ضد السودان وتمزيقه، وربمـا انتـزاع دارفـور مـن أحضانه، ولذلك فإن مساندة العالم العربي للحكومة السودانية أصبحت أكثـر إلحاحـاً، صحيح أن هذا الصراع في دارفور راح ضحيته كثيرون من أبناء الشعب السـوداني، وأن هذه القضية تظل دولية في آثارها، لكنها سودانية في محتواها وإطارها (العـرب اليوم، ٢٠٠٨).

ويرى الباحث أن قرار مجلس الأمن قد خطا خطوةً أخرى في تصعيد المشـكلة، هذه المرة، ضد المسؤولين السودانيين، فإن المجلس يشدد على أن مسلسل الجرائم، التي ارتكبها المسؤولون السودانيون، لن يمر بلا عقاب، ويبدو أن المجلس احـتفظ لنفسـه بالسر حول أسماء الأشخاص المتهمين، الذين تردد أنهم حوالي (٥١) اسماً، بينهم كبار المسؤولين السودانيين،ويفترض قرار المجلس، كما سبق أن افتـرض فـي المسـألة

السورية ــ اللبنانية، أن الدولة السودانية نفسها متورطة في هذه المذابح، ومن ثَم، فإن إحالة المسؤولين فيها إلى القضاء الدولي سببه عدم الثقة في أن تتحقق العدالة للضحايا أمام المحاكم السودانية.

ثانياً _ موقف الاتحاد الأوروبي :

حذر الاتحاد الأوروبي السودان من مواجهة عقوبات دولية ما لم يكبح جماح الميليشيات العربية التي تهاجم الأفارقة السود في منطقة دارفور،وقال وزير الخارجية الهولندي (برنارد بوت) لنظيره السوداني : إنه يتعين فعل المزيد لإنهاء سفك الدماء في الإقليم الواقع غربي السودان،وكان مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) قد حث في وقت سابق الحكومة السودانية على القبض على زعماء ميليشيات الجنجويد، التي أجبرت أكثر من مليون شخص على النزوح من منازلهم وقتلت الآلاف،وقال وزير الخارجية الهولندي بعد لقائه بوزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل في بروكسل : " إذا لم يتحسن الوضع بسرعة، فسوف يتبعه حتما فرض المجتمع الدولي لعقوبات".ونقلت وكالة (إيه إن بي) عن الوزير الهولندي قوله : " كان هناك تحسن غير أنه ليس كافيا ". وتقرب تلك الدعوة الموقف الأوروبي من موقف الولايات المتحدة، التي تقدمت بمشروع قرار لدى الأمم المتحدة يطالب السودان بنزع سلاح الجنجويد أو مواجهة عقوبات، يذكر أن هولندا كانت ترأس الاتحاد الأوروبي عام، ٢٠٠٤م، وقالت (كريستينا جالاش) المتحدثة بلسان (سولانا) إن المسؤول الأوروبي البارز أبلغ إسماعيل أن الاتحاد الأوروبي يشعر "بقلق بالغ" إزاء استمرار الهجمات من جانب الجنجويد ويحث السودان على اعتقال زعماء الميليشيات (دون توان)، وقال أكبر مسؤول عسكري بريطاني : إن بلاده على استعداد لإرسال خمسة آلاف جندي للسودان للمساعدة في تحسين الأزمة الإنسانية، وقد قال رئيس الأركان البريطانية العامة (سير مايك جونسون) لبي بي سي : " أعتقد أنه بإمكاننا جمع لواء بسرعة كبيرة " (العرب اليوم، ٢٠٠٨).

ويخلص الباحث أن مجموعات حقوق الإنسان اتهمت تلك الميليشيات بانتهاكات عدة، بينها أعمال قتل ونهب وعمليات اغتصاب جماعية، ضد سكان دارفور من غير العرب، وان موقف الاتحاد الأوروبي هو التدخل الدولي في الإقليم لحماية سكان الإقليم.

٥ -٦ النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة :

لم تتوقف التأثيرات الناجمة عن تصاعد الأزمة في دارفور عند مستوى معين، وإنما تجاوز العديد من المستويات الداخلية والخارجية، والتي انعكست تأثيراتها السلبية جميعاً على الدولة السودانية بأسرها، خصوصاً في ظل الإصرار على التصعيد الدولي للأزمة من جانب بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وفي إطار التوضيح لتلك الآثار.

٥ -٧ : النتائج السياسية :

تعددت، وتنوعت الآثار والنتائج السياسية التي خلفتها الأزمة في دارفور، واتخذت أبعاداً داخلية وخارجية، منها:

أولاً : الأبعاد الداخلية :

١. التوظيف السياسي للنزاعات:

في إطار التعامل مع الصراع في دارفور، ترى الحكومة السودانية أنه لابد من توضيح تدخل الدولة في حل الصراع بمراحله المختلفة وتوظيفها العسكري لفئات وقبائل بعينها، وعلى سبيل المثال (النحال، ٢٠٠٥) :

أ- توظيف الحكومة التركية والحكم الاستعماري لفرق الجهادية السود من قبائل تمتلك تقاليد حربية بدوية، مثل النوبة والدينكا والنوير والجوامعة.

ب- توظيف بادي أبو دقن للنوبة نواة لجيشه حول سنار.

ج- توظيف سلطان الفور تيراب.

إن هذه العسكرة أدت إلى بروز تيارات حربية مضادة داخل القبائل الأخرى، مثل المسيرية والحوازمة والرزيقات، وبعد ذلك ارتبطت هذه المؤسسات العسكرية التقليدية بالمحاور السياسية المركزية من أحزاب وحكومات، هذا الوضع يعكس ارتباط الصراع القبلي بمؤسسات الدولة، وأهمية دراسة هذا الواقع المعقد لمسارات التحالفات الإقليمية. ومن أبرز الأمثلة لما يحدث اليوم في دارفور حيث تختلط ظواهر النزاع القبلي حول المراعي بسبب هجرة القبائل المستعربة إلى إقليم جبل مرة، واصطدامها مع الفور والمجموعات غير المستعربة، وما تبع ذلك من استخدام للأيديولوجية الدينية والقوة المسلحة، واستقطاب المجموعات المناوئة، يحدث هذا أيضا باستخدام مجموعات الفلاتة في جنوب النيل الأزرق في مواجهة بعض عناصر البرتا والانقسنا ــ وهكذا يتحول ما هو صراع حول الموارد إلى حروب إثنية، وما هو قبلي تقليدي إلى مشروع الحرب الشاملة. وهذا يعزز أهمية السلام والتعايش السلمي والتنمية الريفية التي تشمل الموارد والبشر (النحال، ٢٠٠٥).

٢. تسييس الخلافات:

عاشت دارفور دولة مستقلة، خلال الفترة ١٦٥٠م – ١٩١٦ م، وكانت تسمي سلطنة الفور. وأسهم التجاهل الذي عانت منه دارفور في عزلتها عن باقي الوطن، كما أسهم نظام الحكم الإقليمي المطبق في دارفور، عام ١٩٨٢، م، في تكريس تخلف التنمية الاقتصادية. وفي عام،١٩٩١ م، قسمت دارفور إلى ولايات ثلاث: شمال دارفور (الفاشر)، وجنوب دارفور (نيالا)، وغرب دارفور (الجنينة). وعلى الرغم من هذا التقسيم، برزت تعقيدات جعلت دارفور الكبرى أقل أجزاء السودان اندماجاً في الوطن، وذلك للتخلف التنموي الذي عانته، إضافة لبعدها عن المركز، وضعف شبكة الموصلات، ووعورة الطرق. وما فتئت الحكومات المتعاقبة في السودان، والقوى والأحزاب السياسية، ولسنوات طويلة، تنزع إلى تسييس الاختلافات الاجتماعية

والاقتصادية، واستغلالها إما لتسوية بعض القضايا القومية، أو لتحقيق أهداف حزبية وعقدية، ما أدى إلى تنامي الصراع وتصاعده، وزاد من طابعه العسكري العنيف (حزب الأمة السوداني، ٢٠٠٣).

٣. تنامي الولاءات الداخلية لدى قوى المعارضة :

أ - تنامي الوعي السياسي عند القوى المعارضة :

لقد عملت هذه الأزمة على توعية أبناء دارفور بضرورة تقسيم الثروة والسلطة والحصول على المكاسب التي ينعم بها السودان وأن يتم معاملة سكان إقليم دارفور **على** أساس المواطنة الكاملة فالمواطنة هي صفة على كل مواطن يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يحددها دستور الدولة وقوانينها إضافة إلى أن المواطنة هي علاقة فرد ودولة، ويرى الباحث أن أزمة دارفور واحدة من الأزمات العديدة، التي تواجهها الدولة السودانية وتعاني منها، وقد ترتب على اشتعال تلك الأزمة واستمرارها، وتعدد الأطراف المتورطة فيها، الكثير من الآثار والنتائج التي تأثر بها إقليم دارفور خاصة، والدولة السودانية عامة.

ب - تنامي الشعور الجهوي عند القبائل :

في ظل عدم اكتراث الحكومات المتتالية على السودان بترويج برنامج ثقافي جامع لتوحيد النسيج الاجتماعي داخل السودان، واعني بذلك نشر الثقافة الإسلامية، وتأكيد أنها الرابط الوحيد القادر على جمع هذا الشتات، إضافة إلى فشل هذه الحكومات في نشر مشروعات التنمية في كل القطر.. أدى ضعف روح التدين والفهم السليم للإسلام، ومن ثَم غياب أثره في السلوك الاجتماعي للكيانات القبلية : عربية كانت أم أفريقية؛ وجعل ذلك القبائل تقدم اعتدادها بالانتماء العرقي والقبلي على كل شيء، فحين يضاف إلى ذلك غياب مشروعات التنمية والخدمات الأساسية لمجتمع بشري في ظل دولة متمدنة، فلا بد أن يتولد عن ذلك شعور بالغبن... هذا الغبن يترجم إلى شعور متنامٍ بأن مجموعة القبائل الشمالية ظلت تحتكر الحكم والثروة، وتسعى إلى تحطيم من سواها من الإثنيات الأخرى بزرع الخلافات والتهميش وغيره.. وهكذا سمعنا بمؤتمر البجا في

الشرق.. ورأينا الفونج في الأنقسنا في جنوب النيل الأزرق يتحالفون مع متمردي الجنوب.. وسمعنا في الغرب بدولة الزغاوة الكبرى.. وحيناً بدولة البقارة، ولكنها لازلت هذه القبائل غير واضحة النوايا تجاه توحيد الدولة وتقسيم الثروة والسلطة فيها ، وهذا كله انعكس سلبيا على وضع القبائل داخل الإقليم.

٤. تنامي الميول والنزعات الانفصالية عند القبائل :

إن نجاح متمردي الجنوب المدعومين عالمياً في فرض مطالبهم بقوة السلاح، أدى إلى خلق إحساس عام بأن السلاح هو القوة الكفيلة باسترجاع الحقوق وتحقيق المطالب.. إضافة إلى وجود بعض الأحلام القديمة لبعض القبائل التي تشكل امتداداً يفترش أراضٍ أكثر من دولة مجاورة للسودان مثل قبائل البرقو، (تشاد، دارفور) وتلك الأحلام التي تُمني بقيام دولة منفصلة، ولكن هذه الأحلام أصبحت تدعمها حركة وسعي دؤوب، وتخطيط وتنظيم لتحقيقها واقعياً، هذا الأمر بطبيعة الحال يزعج الدولة، في المقام الأول، كما يزعج القبائل العربية، التي تعيش حالة تنافس مع تلك القبائل صاحبة الأحلام، فإن قيام كيان مثل هذا يمكن أن يمثل تهديداً لوجود العرب ومصالحهم.

٥. تزايد القوى المتصارعة في الإقليم :

هددت الحرب الانفصالية في جنوب السودان المراعي العربية التي تمتد في وسط الجنوب حتى بحر العرب وديم زبير وغيرها، إضافة إلى وجود العداء القديم بين العرب والدينكا وغيرها من القبائل النيلية.. كل ذلك أوجد نوعاً من التحالف، استثمرته الحكومة في القضاء على الانفصاليين في الجنوب، فأمدت العرب بالسلاح لهذا الغرض.. ولكن العرب لم يكتفوا بمعارك الجنوب، وإنما استخدموا السلاح في تصفية حساباتهم مع القبائل الزنجية في دارفور وظهرت المليشيات المعروفة بالجنجويد والتي نشرت الرعب واسعاً، وصارت تعرض نفسها جزءاً من الحكومة، فقد وقع في روع غير العرب أن الدولة تحاربهم عبر تلك المليشيات.. لذلك انفجر الوضع تمرداً ضد الدولة (رأفت، ٢٠٠٤، ص ١٠٥).

٦. **الفشل في إدارة الصراع في دارفور:**

أ - تباين معاملة النظام الحاكم :

تعامل النظام دائماً مع حملة السلاح من مخالفيه بدرجة من الاحترام ورد الحقوق. لكنه استخف بمخالفيه الذين اتخذوا أساليب سياسية ومدنية، هذه الحقيقة صارت أقوى حافز للاحتكام للسلاح، مضافاً إليها الواقع الداخلي المسهم في زرع العصبيات الإثنية وبث ثقافة العنف وآلياته تدريباً وتسليحاً. وترتب على ذلك ظهور العديد من التعقيدات والتناقضات داخل الكيان السياسي السوداني، وهي عبارة عن خليط من العصبيات الإثنية والحركات الداخلية ذات القدرات العسكرية، ومظلة الدعم الخارجية المؤازرة لها، خاصة من دول الجوار الإفريقي.

ب - تدني فاعلية الإدارة المدنية والأهلية :

لقد أدرك النظام الجديد قلة سنده الشعبي في الإقليم فلجأ إلى تكثيف الكوادر الإدارية، واستمالة زعماء العشائر، بالترهيب والترغيب، لمساندة النظام والانضمام لحزبه، والتأهب لخوض الحرب الأهلية الدائرة في البلاد. إن النظام الإداري، الذي أقامه النظام الجديد، زاد في عدد الولايات لتصبح (٢٦) ولاية بدلاً من (٩) ولايات، وزاد من المحافظات ليصبح عددها (١٢١) محافظة بدلا (١٩) محافظة، وزاد من المحليات لتصبح (٦٧٤) وحدة محلية بدلا من (١٢٦) وحدة، ووجه الموارد المالية للإدارة والأمن على حساب الخدمات الاجتماعية، وحول الجهاز الإداري نفسه من الإدارة لمهام شبه عسكرية وأمنية على حساب الأداء الإداري. (حزب الأمة السوداني، ٢٠٠٣).

يرى الباحث أن هذه الأمور مجتمعة أدت إلى ضعف شرعية هذه السياسات و الأجهزة الإدارية، لأنها أقحمتها في مساندة برامج مختلف عليها، كما أودت بكفاءتها الإدارية إلى الانهيار.

٧. **التنافس السياسي بين المؤتمرين الوطني والشعبي :**

لقد حاول نظام "الإنقاذ" أن يجعل من إقليم دارفور سنداً شعبيا لـــه، لأن الإقلـــيم عرف بالحماسة الدينية في تاريخه الوسيط لدى سلاطين الفور، وفي تاريخه الحديث من خلال تأييده للدعوة المهدية، واتخذ النظام كثيراً من سياسات الاستقطاب عـــن طريـــق الخدمة المدنية والإدارة الأهلية، وكان للنظام سند واضح من بعض القوى الحديثة من أبناء الإقليم، ولكن أغلبية أهل الإقليم انقسموا مابين الوقوف إلى جانب المعارضة، أو مشايعة النظام الحاكم القائم، وحتى عناصر القوى الحديثة المؤيدة للمـــؤتمر الـــوطني انقسمت بين بقاء الانتماء والولاء للمؤتمر الوطني أو التحول للمؤتمر الشعبي، واستخدم الطرفان، في ذلك، الأساليب عينها، التي كانوا يمارسونها ضد الآخرين، وأدخلا فـــي الساحة السياسية السودانية سجالاً لم تشهد مثله انقسامات الأحزاب الأخـــرى خشـــونة ومرارة. (رسلان، ٢٠٠٤)

يرى الباحث أن ما يحدث في دارفور، في الوقت الراهن، يظهر جلياً أن الطرفين يحاولان تصفية حساباتهما على مسرح دارفور،و أن النزاع في دارفور نزاع قبلي في المقام الأول، وأنه تأثر ببعض المؤثرات السياسية، سواء في المؤتمر الشعبي أو غيره من المعارضين، والمراقب للوضع في دارفور، يجد أن المنطلق الأساسي لهذه الكارثة هو التوجه العنصري المتحيز والقبلي، الذي لا يقيم وزناً للمنطقة أو للوطن، بل هـــو متحيز للإقليمية والقبلية.

ثانياً _ الأبعاد الخارجية:

١. ظهور أجندات إقليمية ودولية :

بدأت في الظهور العديد من الأجندات الإقليمية والدولية، التي تســـعى إلـــى إحداث التصدعات داخل الدولة، ابتداءً من النظام الحاكم والمعارضة، وحتـــى داخـــل الأقاليم السودانية المختلفة، وهو الأمر الذي ظهر جلياً في الجنوب السوداني، ويبـــدو واضحاً في الغرب السوداني في الوقت الراهن، ومرشح أيضاً للظهور في أقاليم أخرى.

٢. تعدد قرارات مجلس الأمن:

لقد صدر عن مجلس الأمن العديد من القرارات المتلاحقة، وهي القـرار الـرقم (١٧٠٦) في ٣١ آب ٢٠٠٦م، والرقم (١٦٧٩) في ١٦ أيار ٢٠٠٦م،والرقم (١٦٦٥) في ٢٩ آذار ٢٠٠٦م، والرقم (١٦٦٣) في ٢٤ آذار ٢٠٠٦م،والرقم (١٥٩٣) في ٣١ آذار ٢٠٠٥م، والـرقم (١٥٩١) فـي ٢٩ آذار٢٠٠٥م، والـرقم(١٥٩٠) فـي ٢٤ آذار٢٠٠٥م، والرقم (١٥٧٤) في ١٩ تشرين ثـاني ٢٠٠٤م، والـرقم(١٥٦٤) فـي ١٨أيلول ٢٠٠٤م، والرقم (١٥٥٦) في٣٠ تموز ٢٠٠٤م، فضلاً عن القـرار الـرقم (١٣٢٥) في ٣١ تشرين أول٢٠٠٠م، (انظر الملاحق من أ - ك)، وهو أمر يبعـث على الريبة والشك في صدقيه هذا المجلس والقرارات الصادرة عنه، وهذه القـرارات وإن كانت نتيجة مباشرة لتصاعد الأزمة في إقليم دارفور إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه، وهو الأمر الذي يمثل مزيداً من الضغوط علـى صـانعي القـرارات ومنفـذي السياسات في الحكومة السودانية، إلا أن التمادي في ذلك، واقتران هذا التوجه بمنظومة أهداف ومصالح ومطامع الدول التي تدفع بقوة في هذا الاتجاه، قد لا يؤدي إلا لمزيـد من التصميم من جانب النظام السياسي السوداني للوقوف بحزم أمـام تلـك الهجمـة الأمريكية المدعومة من حلفائها، وهو ما يمكن أن يزيد من تعقيد تلك الأزمة وتفاقمها.

إن القرارات العديدة، التي صدرت عن مجلس الأمن، تتعلق بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور، في فترة زمنية وجيزة، وبموجب أحكام الفصلين السادس والسـابع مـن الميثاق، وتضمنت تدابير وإجراءات متداخلة ومتشعبة ــ تناولت موضوعات وقضـايا كثيرة، بغير ما عهد في تاريخ تعامل مجلس الأمن مع السودان، والتي بلغـت تقريبـاً ثمانية عشر قرار.

يجدر الإشارة إلى أنه خلال أقل من أسبوع واحد صدرت ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع، في الفترة من ٢٤آذار٢٠٠٥ م وحتى ٣١ آذار ٢٠٠٥م، وهو أمر غير مسبوق في ممارسات مجلس الأمن، وإن كل ذلك يثير العديد من التساؤلات، القانونية والسياسية، حول الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن أزمة دارفور.

٣. محاولة تدويل الأزمة السودانية :

إن المخطط الأمريكي ضد السودان، في ملف دارفور، عماده وضع القضية في سياق واحد يجعل الحكومة السودانية متهمة بالتواطؤ لتصفية قبائل أفريقية، وإظهارها بأنها غير أمينة على شطر من سكانها وتستحق أن ترغم على رفع يدها عن الإقليم. إن الهدف، من كل ذلك، هو تدويل قضية دارفور، بما يفضي في النهاية "إما إلى الاستقلال أو إلى الانضمام إلى جنوب السودان الجديد، بعد أن يقرر، في استفتاء جنوبي، مصيره نحو الانفصال تطبيقاً لاتفاق ماشاكوس، الموقع عام ٢٠٠٢م. لقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على التحرك باتجاه تدويل أزمة دارفور، من خلال التركيز على المحاور التالية :

(١) المحور الأول

تمثل في الضغوط الدبلوماسية، التي أسفرت عن نقل الملف إلى مجلس الأمن، حتى أصدر قرارين يحذران من خطورة الموقف، وينذران الخرطوم بعقوبات صارمة، بل بتدخل دولي في الإقليم.

(٢) المحور الثاني

أعدته واشنطن انطلاقاً من الكونجرس بإصدار قانون سلام السودان، وهو قانون يتعامل مع السودان، عموماً، في دارفور وغيرها.

(٣) المحور الثالث

وهو ضغط منظمات حقوق الإنسان لإرسال فرق تقصي الحقائق، بحيث أصبح الموقف في دارفور وكأنه يتصدر الاهتمام الدولي، ويفوق في خطورته دمار العراق، حتى لاحظ بعض المراقبين أن تعمد واشنطن إبراز دارفور إنما هو لصرف الاهتمام بحلقات الفشل الأمريكية في العراق.

(٤) المحور الرابع

الإعلام الأمريكي الذي حرك الملف ورسم هذه الصورة الساخنة لأحداث دارفور، والترويج الواسع لسياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في التعامل مع تلك الأزمة، مع التركيز على تصوير الأزمة على كونها أزمة إنسانية كبيرة.

وتساعد الحالة الدارفورية الأمريكيين والأوربيين، عموماً، على الانتقال من ضغوط المسألة الإرهابية في العالمَين: الإسلامي والآسيوي، إلى نزوع إنساني، تمتد فيه عملية التدخل القسري، هذه المرة، إلى منطقة إسلامية، وتوظف فيها مساعدة المسلمين الذين تمتد مآسيهم في بلاد السودان التاريخية من سنار شرقاً حتى تشاد، بل والنيجر ومالي غرباً، ممن يعانون بدورهم مشكلات التمرد، وتعطل التنمية المستدامة. وهنا سيمثل الضجيج الإعلامي الإنساني، والجهود الخيرية المزعومة للمانحين، الذين أصبحوا يشكلون طبقة عالمية، غطاءً للتدخل العسكري المحتمل. وفي ظل غياب مساعدات عربية أو إسلامية فعالة، بل وغياب دور الدولة المسؤولة محلياً، بهذا الشكل المؤسف، يظل هذا الدور الإنساني أكثر فائدة وأقل تكلفة مما تتحمله قوات التحالف في المستنقع الآسيوي، الممتد من كابول إلى بغداد والقدس .

ولقد ظهرت جماعات كنسية، ومنظمات حقوق إنسان، و(لوبيات إسرائيلية) و (لوبيات برلمانية) في كثير من الدول. هؤلاء كونوا مظلة مستعدة لاحتضان ضحايا تلك السياسات، وما برح الذين طردتهم تلك السياسات من السودان يخاطبون عناصر تلك المظلة، ويجدون عندها دعما مادياً ومعنوياً. كذلك أدت السياسات الخاطئة تجاه دول الجوار إلى خلق اتجاهات معادية للنظام في السودان في بعض تلك الدول. لقد غير النظام كثيراً من تلك السياسات، ولكن حدث ذلك بعد أن أصبح هناك أمراً واقعاً صعباً يعايشه النظام السياسي السوداني، وهذا الواقع أسوأ ما فيه أهداف الدول الأجنبية ومصالحها ومطامعها وآلياتها وتحالفاتها، وكذلك حرصها على البقاء في المنطقة.

إن من الأسباب الدافعة إلى تحريك الأزمة باتجاه التدويل ما يلي (رسلان، ٢٠٠٤).

١- وجود المشردين بأعداد كبيرة في المدن الأخرى، وتزايد أعداد اللاجئين في دولة تشاد، والاتهامات الموجهة إلى الحكومة السودانية بتجاهلها للأحوال الإنسانية المتردية والتعتيم الإعلامي، واستخدام السلاح في حل المشكلة.

٢- اضطلاع السودانيين المقيمين بالخارج بدور كبير في الدفع بالقضية للوصول بها إلى المنظمات الإنسانية.

٣- مجاورة دارفور للدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكفونية)، أدى إلى تدخل فرنسا في تلك الأزمة، وتأثير وتأثر دارفور بدول غرب أفريقيا التي تقوم بدور كبير في القارة الإفريقية.

٤. التحيز الدولي ضد الحكومة السودانية :

لقد اتخذ المجتمع الدولي، عبر أبرز ممثليه موقفاً متحيزاً من نزاع دارفور، وهو ما يضر بأي جهود مخلصة لإنهاء النزاع سلمياً، فالضغوط المتواصلة على الحكومة، التي تقوم أمريكا بتنسيقها وإدارتها عالمياً، وفرت غطاء مناسباً لتنصل مسلحي دارفور من كافة الاتفاقات التي أبرمت معهم، ووضع العراقيل أمام سبل الحوار والتفاوض لتغليب خيار التدخل الدولي. إن أي دور دولي، في معالجة مشكلة دارفور، لا ينبغي له أن يتجاوز إرادة السودانيين، أو أن يكون بديلاً لها، بأن يكون مسانداً لما يتفق عليه السودانيون عبر الحوار الثنائي بين الحكومة ومسلحي دارفور برعاية الاتحاد الأفريقي، وعبر المؤتمر الجامع الذي يؤمن مشاركة كافة أبناء دارفور والقوى الوطنية في إيجاد حل عادل ودائم إلى جانب ما تتمخض عنه المباحثات التي يتعين أن يجريها السودان مع دول الجوار ذات الصلة، وفي مقدمتها تشاد، لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلاً لكل الأطراف المعنية بمشكلة دارفور (حجاج، ٢٠٠٧، ص٢٦٧).

يرى الباحث أن الطابع الدولي، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تضفيه على أزمة دارفور، يعني تداخل مصالح الدول بالتنافس أو الاستغلال أو الإخضاع، أو تطويع المؤسسات الدولية نفسها لخدمة أغراض ومطامع محددة، وأن الحديث عن الجانب الإنساني الظاهر في مسألة دارفور، فهو مجرد واجهة وذريعة من الذرائع الكثيرة، التي تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة تحاول فيها التدخل السافر في صميم الشؤون الداخلية لدولة ما،ولا أحد يستطيع أن يغفل عن البعد الدولي الصراعي في هذا الموضوع، ويضيف الباحث إن تدويل قضية دارفور لم يأت بطلب من حكومة السودان، ومن منظمة الإيجاد وبعض الدول العربية والأفريقية، كما حدث في قضية الجنوب، ولعل البديل عنه يفرض التحرك الجاد وفقاً للقواعد القانونية الدولية المرعية من جانب المجتمع الإقليمي والدولي، لوقف نزيف الدم وإعادة النازحين واللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الضرورية، ومشاريع التنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

ويرى الباحث كذلك أن التدخل الحكيم هو التدخل المطلوب في المسألة السودانية، الذي يحفظ حقوق السودانيين ويقترن بذلك رفض كل أشكال التدويل خارج منظمة الأمم المتحدة، و أن الكثيرين لم يقتربوا اقتراباً كافياً من تعبير تدويل المسألة السودانية اكتفاء بتعبير كارثة دارفور، على الرغم من أنها أصبحت كذلك بكل المعايير، فالجنوب السوداني وإن كانت هناك اتفاقيات للسلام تحكم التعامل معه إلا أن جوهر المسألة يشير إلى أنها ليست بعيدة أيضاً عن التدويل، كما أن ما يرد عن بداية توترات في شرق السودان، أو طبيعة تحرك حركات التمرد الدارفورية من جنيف إلى واشنطن، مع عدم وضوح ذلك على الخريطة الإعلامية، هو الذي يخفي عناصر تدويل المسألة السودانية،و المتابع للشأن السوداني يلاحظ هذا الإجماع الأمريكي من حملة بوش بشأن المسألة السودانية. ولابد أن احتفاظه بطابعها الإنساني هو لمجرد كسب (الأفرو - أمريكيين) والجمعيات الأهلية المانحة أو المتعاطفة مع المشكلات الإنسانية، فضلاً عن تطلعات جماعات المصالح لاستكشاف المنطقة عبر وفود المراقبة والمتابعة.

ويخلص الباحث إلى النتائج السياسية للأزمة التالية : أن الحكومة السودانية تعطى اهتماماً خاصاً للآلية التي جددت لتنفيذ بنود الاتفاق مع الأمم المتحدة، في محاولة حثيثة لاستباق صدور أي قرارات من مجلس الأمن، كان من المفهوم سلفاً أنها لن تكون في صالح الحكومة السودانية المتهمة في كل وسائل الإعلام بالإبادة الجماعية. وهكذا أصبحت الضغوط الدولية تمثل الورقة الأولى لدى حركتي التمرد، ومن ثَم، فقد تحول إفشال جهود التسوية إلى هدف بحد ذاته من أجل كسب المزيد من الدعم الدولي والإقليمي، وإضعاف الموقف الحكومي بمجرد المراهنة على عامل الزمن.

ثانياً. النتائج الأمنية :

من الطبيعي، في ظل ذلك الصراع الدائر داخل إقليم دارفور، والذي يستند، بدرجة أساسية، في إدارته إلى القوة العسكرية، أن تترتب، على شيوع هذا الصراع **واتصاله**، العديد من التأثيرات العسكرية والأمنية السلبية، التي تنعكس نتائجها على مجمل الأوضاع داخل الإقليم. ومن تلك النتائج (عرفة، ٢٠٠٤):

١. تفشي ظاهرة النهب المسلح :

لقد ظهر النهب المسلح جلياً في إقليم دارفور، منذ أوائل الثمانينيات، وخاضت العديد من القبائل الحرب في دارفور، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة ربما تكون نتيجة من نتائج السياسات والممارسات السلبية، ومنها زيادة معدلات الفقر والبطالة، وضعف الوازع الديني، وتدني مستويات الوعي، وارتفاع معدلات الأمية، واستشراء التعصب القبلي، وغياب مشروعات التنمية، وضعف الاستثمارات في الإقليم، كما أن غياب هيبة الدولة، وغياب سيطرتها على مجمل مناطق الإقليم، ساعدت جماعات النهب المسلح على التمادي في القيام بأعمالها من دون رادع أمني حقيقي ومؤثر، كما أسهم في ذلك انتشار الأسلحة بين كثير من مواطني الإقليم، رد فعل لأعمال تلك الجماعات ونتيجة طبيعية لها، وترتب على تناميها إهدار الكثير من الأموال وإزهاق العديد من الأرواح، كما خلقت حالة من حالات الفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم. كما أن معدلات حوادث النهب المسلح زادت، في منتصف عام ١٩٨٤م (عرفة، ٢٠٠٤).

ومع اشتداد موجة الجفاف والتصحر، التي اجتاحت منطقة القرن الأفريقي، بما فيها إقليم دارفور، حيث تسببت تلك الظروف البيئية والتغيرات المناخية في القضاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ونفوق أعداداً كثيرة من الثروة الحيوانية، وهو ما دفع قطاعاً من السكان إلى ممارسة النهب المسلح، لتعويض ما فقدوه بفعل الجفاف والتصحر (عرفة، ٢٠٠٤).

أن ظاهرة النهب المسلح، التي شاعت في إقليم دارفور عقب اندلاع الصراع المسلح، إنما ظهرت عن طريق: جماعات من أصل قبيلة الزغاوة شردها الجفاف. وكذلك جماعات من أصل عربي، شردها الجفاف وركزت على مناطق جبل مرة. وجماعات مسلحة من أصل تشادي، وحيثما يضعف الأمن والنظام في تشاد تتأثر المناطق المجاورة سلباً في أمنها ونظامها، وهو ما يتيح لمثل تلك الجماعات القيام بذلك. كما يرجع البعض ذلك إلى آثار الحرب الليبية التشادية، حيث كانت هناك محاولة لإيقاع السودان في مستنقع عملياتها الحربية، ويرى الباحث أن الحكومة السودانية نأت عن ذلك؛ ما سبب بعض التوتر في العلاقات بدول الجوار. ومع ذلك، امتدت بعض آثار تلك الحرب المؤسفة نحو دارفور. كما أحدث تدفق بعض قبائل دول الجوار، نحو إقليم دارفور مهاجرين، كثيراً من المشكلات، ودخلوا طرفاً في النهب المسلح، كما دخلوا طرفاً في النزاع بين أصحاب الحوا كير من القبائل السودانية والوافدين عليهم،وهذا التدفق، الذي بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي و في أوائل التسعينيات، أدى إلى دخول (٢٧) قبيلة من العرب مربي الماشية، من خارج السودان، واستقرارهم في منطقة الجنينة وحدها.

٢. تعاظم توظيف القدرة القتالية في تسوية النزاعات داخل الإقليم

أ. تنامي القدرة القتالية للقبائل :

لقد تسببت النزاعات والصراعات القبلية في الإقليم في ظهور العديد من التنظيمات القبلية أو تنشيطها، ومنها، مثلاً، تنظيمي الأرناق (للفور والمساليت والقبائل غير العربية)، وتنظيم العقيد العسكري (الرزيقات، الهبانية وبني هلبه والسلامات

والتعايشة وقبائل الابالة). وهي تنظيمات قبلية قديمة وكان من نتيجة تنشيطها وتسليحها أن حدثت لها نقلة نوعية كبيرة، واستبدلت الأسلحة التقليدية البيضاء بالأسلحة النارية الحديثة. وأخذت القبيلة تتمحور حول نفسها في تنظيمات مدنية عسكرية دقيقة وحديثة في آن واحد. لقد شهدت فترة الحكم البريطاني نزعاً للأسلحة، ووضع اللوائح الصارمة لحيازة الأسلحة. ولكن برزت حيازة الأسلحة عند تفاقم النزاع، ابتداءً من عام ١٩٦٨، (صراع الرزيقات والمعاليا)، وعام ١٩٨٨ و(الصراع بين العرب والفور). واستمرت الحيازة وتدفق السلاح من ليبيا وتشاد ومن الداخل، ما جعل توافره، بهذا الحجم، يسبب أضراراً بالغة وخطيرة، في الوقت الراهن". (عرفة، ٢٠٠٤).

ب. الاحتكام إلى السلاح في تسوية النزاعات داخل الإقليم :

لقد أخطأت الحكومة بالصمت في عدة مواطن، ومنها الصمت عن ممارسات المليشيات العربية ضد غير العرب، ولم تتحرك، جادّة، لنزع سلاح هذه المليشيات وتلك القبائل، وربما لم يكن ذلك في مقدورها، ولكن النتيجة واحدة، وكذلك أخطأت حينما سكتت عن الأزمة في بداية انفجارها، ورأت أن تصور الأمر على أنه ممارسات لبعض عصابات النهب المسلح، وليست حركة تمرد مسلح، وأدى ذلك إلى خروج الأمر برمته عن سيطرتها نسبياً، حين صار لهذه الحركات مكاتب سياسية في أوروبا، وصارت لها أكثر من جهة تتحدث باسمها بما فيها المؤتمر الشعبي، لقد حاولت الحكومة سحق الحركة في صمت، ولكن الصمت انقلب ضجيجاً واسعاً، شغل كل العالم المتربص لفرصة كهذه. والآن وقد صارت قضية دارفور "مشكلة دولية وأزمة إنسانية لا مثيل لها في الوقت الحالي"، على حد تعبير (كوفي عنان) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، فإن كثيراً من الأطراف صارت تتحرك استعداداً للتدخل (حجاج، ٢٠٠٧، ص ٢٦٧).

أولها : أمريكا التي تطمع في توسيع وجودها العسكري والأمني والاقتصادي، في السودان خاصة، والمنطقة بصفة عامة. ولذلك، فهي تدفع المجتمع الدولي وتعبئه من أجل موافقتها على ذلك، والقبول بتدخلها نيابة عنه.

وثانيها: وعلى المستوى الداخلي، أن الأطراف والقوى المسلحة في إقليم دارفور، والتي تحتكم إلى السلاح في تسوية نزاعاتها، تتكون من عناصر كثيرة أهمها:

أجهزة الدولة النظامية، والدفاع الشعبي، والمليشيات القبلية الموالية للدولة، وقوات السلام التي أنشأتها الحكومة للقتال مع القوات المسلحة في الجنوب. وكذلك حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، هما ترفعان شعارات سياسية باسم الإقليم كله، وباسم السودان، ولكن واقع حالهما يستند إلى قيادات وقواعد إثنية الانتماء. وكذلك، جماعات الجنجويد وهم في الغالب من أصول عربية، وهم من إفرازات شح الموارد والنزاع عليها، وإفرازات ثقافة العنف، وإفرازات التوتر العرقي الذي صحب النزاع على الموارد، وقد احترف الجنجويد النهب المسلح الانتقائي لأنه موجه في الغالب ضد قبيلة الفور. وهناك أيضاً جماعات النهب المسلح وبعضهم من قبائل سودانية وآخرون من قبائل وافدة من تشاد. وأيضاً توجد الميليشيات القبلية. وكان النظام الحاكم في السودان قد بدأ بإدانة التحرك العسكري المضاد في بداية الصراع، وسعى من أجل العمل على حسمه عسكرياً، وهذا المسعى بلغ ذروته، في آذار ٢٠٠٣م، بعد الهجوم في الطينة، وإعلان النظام من الفاشر قرار حسم التمرد خلال أسبوعين، وإذا كان هذا التوجه قد أخفق حتى الآن، بل على العكس من ذلك فإن المساجلات العسكرية أعطت حملة السلاح انطباعاً بإمكان النصر على الحكومة، عبر عنه أحدهم وهو يخاطب وفد الوساطة الحكومي بقوله : " إن الجيش يهرب من ميدان أية معركة يخوضها ضده تاركاً وراءه الكثير من الغنائم حتى الدبابات ". وكانت حركة تحرير السودان قد أعلنت ميثاق أهل دارفور، جاء فيه: " العمل على استمالة القوات المسلحة لصالح الحركة باعتبار أن القوات المسلحة تتكون من أبناء المناطق المهمشة " (حجاج، ٢٠٠٧، ص٢٦٧).

إن القتال المباشر بين الحكومة ومتمردي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة قد استؤنف على أشده، في أواخر تشرين ثاني٢٠٠٤م، على الرغم من البروتوكول الأمني الموقع عليه، في التاسع من تشرين ثاني٢٠٠٤م، برعاية الاتحاد الأفريقي. وبدأ التصعيد بين الحكومة وجيش تحرير السودان في بلدة طويلة وحولها، وأعقبه حشد عسكري سريع. وبدأت الأسلحة تتدفق إلى المنطقة، في ٥ كانون أول ٢٠٠٤م، وبعد يومين بدأت القوات الحكومية هجوماً كبيراً، استمر حتى منتصف كانون أول ٢٠٠٤م، وشمل الاستخدام المكشوف للجنجويد وعمليات القصف الجوي. وشهد شهري كانون أول ٢٠٠٤م كانون ثاني ٢٠٠٥م، أيضاً ارتفاعاً حاداً في الهجمات على موظفي العمل الإنساني. واشتد القتال مرة أخرى بعد فترة وجيزة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، في كانون ثاني ٢٠٠٥م. وكان قصف الحكومة (لرهد كبولونغ)، في ٢٦ كانون ثاني ٢٠٠٥م، الذي وردت تقارير عن أنه قتل فيه أكثر من (١٠٠) مدني، أشنع الانتهاكات لوقف إطلاق النار في ذلك الحين. وجاء بعد يوم واحد من التوقيع على اتفاق، من جانب الاتحاد الأوروبي وحكومة الخرطوم، يؤدي إلى الإفراج عن مبلغ (٤٥٠) مليون يورو من أموال التنمية، كانت مجمدة، منذ عام ١٩٩٠م. وفي مراسم التوقيع أكد نائب الرئيس، علي عثمان طه، للاتحاد الأوروبي أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ بروتوكولات أبوجا، التي تشمل حظراً على الطيران العسكري في دارفور. وحتى قبل هذه الأحداث، كان هناك تيار منتظم من انتهاكات وقف الإطلاق من جميع الأطراف، وكذلك زيادة في القتال بين القبائل والنهب المسلح (عرفة، اسلام اون لاين، ٢٠٠٤).

وفي مواجهة ذلك ظلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتبعان إستراتيجية " الحماية بالوجود " وهي إستراتيجية معيبة لعدة أسباب، منها (حزب الأمة السوداني، ٢٠٠٤) :

أ- إن افتراض أن تصبح الحكومة، فجأة، راغبة عن طواعية، بطريقة ما، في حماية المدنيين الذين شردتهم، قبل شهور، المليشيات التي سلحتها هي لذلك الغرض، افتراض يتسم، في أحسن الأحوال، بالسذاجة. فقد نقضت الحكومة تقريباً

كل الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بدارفور، من اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار بتاريخ ٨ نيسان ٢٠٠٤م، مروراً باتفاق نجامينا، بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠٠٤م، فبيان ٣ تموز ٢٠٠٤ م الذي وقعت عليه مع الأمم المتحدة وخطة العمل التي تلته في ٥ آب ٢٠٠٤م، إلى بروتوكول أبوجا الأمني الأخير، ونقضت أيضاً مراراً وتكراراً، التزاماتها المتعلقة بحق الأشخاص المشردين، داخلياً، في العودة الطوعية والآمنة. ورغم الوعود والتهديدات الدولية المتكررة، لا يبدو أنها على استعداد أكبر لحماية مواطنيها في دارفور مما كانت عليه قبل سنة.

ب- إن الإستراتيجية تبقي المجتمع الدولي عاجزاً عندما تحدث هجمات. وظهر هذا جلياً بعد أن اختطف أحد قادة جيش تحرير السودان في جبل مرة (١٨) رهينة من العرب في ٢٧ تشرين أول ٢٠٠٤م. وخوفاً من التصعيد العسكري، عقب إصدار القبائل العربية المحلية المسلحة دعوات إلى الانتقام، انسحبت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية – الوجود الدولي الوحيد في المنطقة. وقد أعلنت الأمم المتحدة، مراراً، أن وجود موظفي الإغاثة الأجانب ينبغي يعتمد حلاً لمشكلة انعدام الأمن في دارفور.

ظلت الحالة الأمنية تتدهور باستمرار بحسب رأي الباحث خلال الفترة الماضية، مما أضرّ بجهود الإغاثة الإنسانية، ومحنة السكان المشردين داخلياً، وتعثرت كثيراً جهود البحث عن حل سياسي مناسب، و يخلص الباحث أن هناك ميل متزايد، في مناطق الصراعات حول العالم، من الحكومات، إلى اتخاذ المساعدة الإنسانية والحماية بالوجود بديلاً عن إتباع نهج أكثر قوة وواقعية لمنع حدوث الفظائع. فالحماية بالوجود حماية جوفاء إذا كان ذلك الوجود يسحب عندما تتدهور الحالة، ليتعين على المدنيين الدفاع عن أنفسهم، ولكن الأمم المتحدة توضح، وهي محقة، أن العاملين في المجال الإنساني لا يمكنهم الوقوف بين قوتين متحاربتين. وتصبح الإستراتيجية فاشلة عندما تكون عناصر الاتحاد الأفريقي المسلحة، على قلتها، غير راغبة في التدخل لاحتواء الحالة أو غير قادرة على ذلك.

ثالثاً: النتائج القانونية للأزمة :

لقد أفرز الصراع الدائر، في إقليم دارفور، بين القوات المسلحة للحكومة السودانية وحركات المعارضة المسلحة، نوعاً آخر من التأثيرات، يتمثل في التأثيرات القضائية للأزمة، التي ارتبطت، بصفة عامة، بضرورة تقديم المتسببين في تفاقم الصراع، والمتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية للعدالة الدولية.

ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

١. تصاعد المطالبات بمحاكمة دولية لمسؤولين في الحكومة السودانية :

إن إيجاد نظام دولي كفؤ وفاعل للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات، التي تستهدف حقوق الإنسان، خاصة في أوقات الحروب أو النزاعات المسلحة، يُعَد من الضمانات المهمة، التي تكفل الاحترام الواجب لهذه الحقوق وعدم النيل منها، وذلك جنباً إلى جنب مع التشريعات الوطنية ذات الصلة، ذلك أن وجود مثل هذا النظام الجنائي الدولي من شأنه أن يحول دون إفلات الأشخاص المسؤولين عن هذه الانتهاكات من العقاب، أياً كانت مواقعهم أو مراكزهم القانونية. وإدراكاً لهذه الحقيقة المهمة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحريات الأساسية، من دون تمييز لأي اعتبار، فقد أولى المجتمع الدولي قدراً كبيراً من جهوده واهتماماته لوضع دعائم وطيدة لنظام المساءلة الجنائية الدولية، خاصة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد قامت هذه الدعائم على مستويَين (رسلان، ٢٠٠٤) :

أ. المستوى الأول:

يتمثل في إنشاء محاكم جنائية دولية، خاصة أو مؤقتة، للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك على نحو ما حدث في محكمتي يوجوسلافيا ورواندا، خلال النصف الأول من العقد المذكور.

ب. المستوى الثاني :

يعكس مدى اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء نظام كفؤ وفاعل للمساءلة الجنائية الدولية، فيتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لإدارة العدالة الجنائية،

وللتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، خاصة أثناء النزاعات المسلحة: الدولية والداخلية، على حد سواء.

وقع نظام هذه المحكمة الأساسي في ١٧ حزيران ١٩٩٨م، ودخل حيز التنفيذ الفعلي في ١ تموز٢٠٠٢م، وذلك بعد اكتمال العدد المطلوب من التصديقات. وبدخول هذا النظام حيز التنفيذ، صار ممكنا - بل أصبح لزاماً - إحالة الدعاوى الجنائية الناشئة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر فيها، ولمحاكمة الأشخاص الذين ينسب إليهم ارتكاب مثل هذه الانتهاكات. من هنا جاء القرار الرقم (١٥٩٣)، الذي أصدره مجلس الأمن، في ٣١ آذار ٢٠٠٥م، بإحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور بالسودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد قام المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية فور صدور القرار ببدء عملية مكثفة لجمع المعلومات، وأجرى تحقيقات خاصة به وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بغرض تحديد الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية (انظر ملحق رقم ه)

(احمد ومسعد، ٢٠٠٦، ص ١٠١).

٢. إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية :

في محاولة لتحريك الموقف، وتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أُبرم في نجامينا، والبروتوكولين الأمني والإنساني، الموقعين في أبوجا، انعقدت، في العاصمة نجامينا، قمة أفريقية مصغرة، في ١٦ شباط ٢٠٠٥م، لمناقشة الأوضاع في دارفور، بمشاركة رؤساء أربع دول، هي: السودان وتشاد والجابون والكونغو، ورئيس مالي السابق رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (ألفا عمر كوناكري)، كما شارك ممثلون عن مصر وليبيا ونيجيريا، وأقرت القمة مجموعة من التوصيات المهمة، التي تسمح، في حالة تطبيقها، بفرض وقف إطلاق النار في الإقليم السوداني المضطرب، حيث أوصى البيان الختامي رئاسة اللجنة المشتركة إلى :

أولاً : وقف إطلاق النار في دارفور بإرسال فريق ميداني، للتحقق من المواقع التـي تحتلها القوى الموجودة، بهدف وضع خطة فصل بين هذه القوى.

ثانياً : أوصوا مجلس السلام والأمن، التابع للاتحاد الأفريقي، بتحويل مهمـة الاتحـاد الأفريقي، في دارفور، إلى عملية حفظ سلام حقيقية، احتراماً لسيادة السـودان، من أجل التوصل إلى تسوية لأزمة دارفور (أحمد ومسعد، ٢٠٠٦، ص ١٠١).

وطلب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أمر اعتقال بحق رئـيس السودان يُعد خطوة هامة نحو القضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم المروعـة المُرتكبة في دارفور. وكان المدعى العام بالمحكمة (لويس مورينو أوكامبو) قد طلب من الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة إصدار أمر اعتقال بحق الرئيس عمر حسن أحمد البشير بناء على اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبـادة الجماعيـة، وقـال (ريتشارد ديكر) مدير برنامج العدل الدولي في هيومن رايتس ووتش: " اتهام الرئيس البشير في الجرائم المروعة التي وقعت بدارفور يُظهر أن لا أحد فوق القانون وبغض النظر عن مكانة المتهم وسوف تراجع الدائرة التمهيدية بالمحكمـة الجنائيـة الدوليـة المعلومات المذكورة في بيان المدعي لتحديد ما إذا كانت ستُصـدر الأمـر أم لا، وإذا قضت الدائرة التمهيدية بأن ثمة "أسس معقولة للاعتقاد" بأن البشير ارتكب جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وأن الاعتقال ضروري لمثوله أمام العدالة، فسوف تُصدر الأمر.

ومنذ عام ٢٠٠٣م والقوات الحكومية السودانية مدعومة بميليشيات موالية للحكومة تُعرف باسم "الجنجويد" ترتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على نطاق موسـع كجزء من عمليات مكافحة التمرد في دارفور. وقد وجهت القوات والميليشيات هجماتها ضد السكان المدنيين من البر والجو ونفذت عمليات إعدام كثيرة خارج نطاق القضاء، واغتصاب وتعذيب ونهب للممتلكات (أحمد ومسعد، ٢٠٠٦، ص ١٠٢).

وصدر من منظمة هيومن رايتس ووتش تقرير في كانون الأول ٢٠٠٥م، بعنوان "تعزيز حالة الإفلات من العقاب: مسؤولية الحكومة السودانية عن الجرائم الدولية فـي

دارفور" إلى إجراء تحقيقات مع كبار المسؤولين بالحكومة السودانية، ومنهم البشـير، جراء الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وحتى الآن لم يمثل أمام العدالة في السودان أي من - كبار المسؤولين جراء ارتكاب هذه الجرائم المروعة. ولم تُظهر الحكومة السودانية أي استعداد لوضع حد للهجمات المتعمدة على المدنيين في دارفور، وهي الجرائم المستمرة حتى الآن. وقال (ريتشارد ديكر) " طلب إصدار الأمر بحق الرئيس البشير هو خطوة إيجابية نحو وضع حد لأجواء الإفلات الكامل مـن العقـاب والمستمر في السودان حتى الآن". وأضاف: "ولا يقلل الأمر على أي نحو من التزامات الحكومة الخاصة بضمان حماية المدنيين وفرض العدالة " (هيومن رايـتس ووتـش، ٤ آذار (مارس) ٢٠٠٩)، وفي ٣١ آذار ٢٠٠٥ م، أحال مجلس الأمن الوضع فـي دارفور إلى ادعاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي نيسان ٢٠٠٧م، أصدرت المحكمـة الجنائية الدولية أول أوامر الاعتقال بحق وزير الدولة للشؤون الإنسانية أحمد هارون، وزعيم الجنجويد علي القشيب جراء الدور القيادي لكل منهما في جرائم وقعت غربـي دارفور (احمد ومسعد، ٢٠٠٦ ، ص ١٠١).

ورفضت الحكومة السودانية تسليم أول مشتبهين، وفـي ١٦ حزيـران (٢٠٠٨) طالب مجلس الأمن بالإجماع السودان بالتعـاون مـع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة وفي تقرير المدعي (مورينو أوكامبو) إلى مجلس الأمن في حزيران ٢٠٠٨م، أعلن أنه توصل إلى أدلة لـ "خطة إجرامية تستند إلى تحرك جهاز الحكومة بالكامل، بما في ذلك القوات المسلحة والمخابرات والجهات الدبلوماسية والخاصة بالعلاقات العامة ونظام العدالة".

وتعود إحالة مجلس الأمن الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى ما خلصت إليه لجنة تقصي الحقائق الدولية التابعة للأمم المتحدة عن دارفور، وهذا في التقرير رفعته اللجنة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلص التقرير إلـى أن حكومـة السـودان وميليشيات الجنجويد الموالية لها مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقـوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لما يرقى إلى جرائم بموجـب القـانون الـدولي،

وأوصى بإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعدت اللجنة قائمة بـــ (٥١) مشتبهاً يجب إجراء تحقيقات إضافية معهم، ومنهم مجموعة مـــن كبـــار المســـؤولين الحكوميين والقادة العسكريين. وتم تسليم القائمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مصحوبة بتوصية باطلاع الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية عليها (احمد ومســـعد، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢).

وقال (ريتشارد ديكر) " من المعروف أن القادة الكبار في الخرطوم متواطئون في الدمار الذي لحق بدارفور، لكن من الجدير بالذكر أن طلب توجيه اتهامات جنائية قد تم توجيهه إلى قمة الهرم ". ويطالب المدعى العام بإصدار مذكرات استدعاء بحق وزير الدولة للشؤون الإنسانية أحمد هارون وزعيم ميليشيا الجنجويد " علي القشيب "، (وهو اسمٌ مستعار لعلي محمد علي). ومنذ أوائـــل ٢٠٠٣م، ترتكـــب القـــوات الحكوميـــة السودانية وقوات الميليشيا المعروفة باسم "الجنجويد" جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على نطاقٍ واسع ضمن إطار عمليات مكافحة التمرد التي تشنها ضد الحركات المتمردة في إقليم دارفور غربي السودان عند الحدود مع تشاد. وقد تعرض المدنيون إلى هجماتٍ برية وجوية مباشرة تضمنت حالات إعدام دون محاكمة، وحوادث اغتصاب وتعـــذيب وتشريد قسري واسع النطاق، إضافةً إلى نهب الممتلكات. وقال (ريتشارد ديكر) " لم نرَ أي استعداد من جانب المسؤولين الحكوميين السودانيين وقادة الجنجويد للمثول أمام المحكمة"، وتابع يقول: "ونحن مضطرون للتصديق بأن هذين الاستدعائين سيتم الوفاء بهما، ولكننا سنقوم بتقييم تفسير المدعى العام بطلب مذكرات استدعاء وليس مـــذكرات اعتقال " (احمد ومسعد، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٥).

وقال ديكر بأن: " الحكومة السودانية مسؤولة على أرفع مستوياتها عن الانتهاكات المنهجية الواسعة في دارفور "، وتابع يقول: "ومع أهمية الشخصين اللذين تـــم تحديـــد هويتهما، يتعين على تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية التحرك صعوداً عبر التسلســـل الوظيفي في السودان وملاحقة كبار مسؤولي الحكومة والجيش الذين يتولـــون تنســـيق السياسات الخاصة بدارفور ". ومنذ أوائل ٢٠٠٤م، تجري (هيومن رايتس ووتـــش)

توثيقاً شاملاً لمسؤولية الحكومة السودانية عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في دارفور، وقد قابل باحثو هيومن رايتس ووتش مئات الضحايا، وغيرهم من شهود العيان على الجرائم المرتكبة في دارفور خلال السنوات الماضية الثلاث؛ ومن هؤلاء مسؤولون حكوميون وأعضاء سابقون في القوات المسلحة، وفي تقريرها "تعزيز حالة الإفلات من العقاب" تورد هيومن رايتس ووتش تفصيلاً إستراتيجية الحكومة السودانية القائمة على استخدام المسؤولين المدنيين والقوات المسلحة لتجنيد ميليشيات الجنجويد ودعمها وتنسيق عملها. ويشدد التقرير أيضاً على دور كبار صنّاع السياسة في الحكومة السودانية في إطلاق تلك الحملة وتنفيذها. ويقيم حالياً زهاء مليوني شخص مشرد في المخيمات والمدن، وهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية اعتماداً كلياً، ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم وحقولهم؛ بسبب تواصل الهجمات والاغتصاب والنهب والاعتداء من جانب الميليشيا المدعومة من الحكومة، وغيرها من الجماعات المسلحة. وثمة مليون شخص غيرهم بحاجةٍ إلى الغذاء وغيره من أشكال المساعدة بسبب انهيار الاقتصاد وتفشي حالة انعدام الأمن، وبما أن السودان ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة لا تستطيع التحقيق في جرائم دارفور وملاحقتها قضائياً إلا بموجب إحالةٍ من قبل مجلس الأمن الدولي. وقد أحال المجلس الوضع في دارفور إلى هذه المحكمة في آذار ٢٠٠٥. وبعد توصله إلى أن الجرائم في دارفور تقع ضمن اختصاصها، فتح المدعى العام لويس مورينو أوكامبو التحقيق في حزيران ٢٠٠٥م، وهو يقدم إلى مجلس الأمن، منذ ذلك الوقت، تقريراً نصف سنوي عن سير التحقيق (الشريعة، ٢٠٠٨، العدد ٤١٣)

ويرى الباحث في إطار أفريقي. وبخصوص هذه القمة، أنه يمكن ملاحظة أن الحكومة السودانية سعت إلى إشراك دول الجوار الأفريقي المباشر لدارفور، بسبب التداعيات الناجمة عن التحركات الواسعة، عبر الحدود المفتوحة، لهذه الدول.

٥ -٨ : النتائج الاقتصادية :

١. تزايد النزاع والصراع الداخلي على الموارد :

لقد تسبب الجفاف، الذي ضرب المناطق الشمالية في دارفور، في نزوح كثيــر من القبائل الشمالية جنوباً، وكان أهم نزوح، في هذا المجال، نزوح القبائل الأبالة إلــى مناطق جبل مرة، ونزوح قبائل الزغاوة إلى جنوب دارفور. وتتوافر في أراضي جبل مرة المياه والمراعي طول السنة، ولكنها حواكير (أراضي مملوكة تاريخياً) لقبيلــة الفور، وهم يزرعونها، كما نزح رزيقات الشمال وبطونهم (ماهريــة - محاميــد - عريقات – عطيفات - زبلات - شطية) إلى مناطق حول جبل مرة، حيث نازعوا أهلها من الفور، كما نزحوا غرباً نحو الجنينة، حيث نازعوا أهلها من قبيلة المساليت. كما أن قبائل الزغاوة، التي تمتهن الزراعة، أجبرها الجفاف للنزوح جنوباً في أراضي يسكنها رزيقات الجنوب، وهناك وقعت نزاعات، بلغت حد الاقتتال، في عام ١٩٩٦م (النحال، ٢٠٠٥).

٢. التخريب والتدمير للقرى والمنشآت :

نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة وقيام الصراعات بين أبناء القبائل، ولجوئهم للصراع المسلح وأعمال حرق القرى والمنشآت وتخريبها، فإن الواقع الحالي يوضح ما يلي (النحال، ٢٠٠٥) :

أ- حرق أكثر من (١٠٠) قرية.
ب- تدمير العديد من الممتلكات والمؤسسات الخدمية.
ج- توقف العمل تماماً في مشروعات التنمية المختلفة.
د- نهب المتحاربون أعداداً كبيرة من قطعان المواشي والإبل.
هـ- توقف حركة الزراعة والتجارة إلا في المدن الكبيرة الآمنة.

نتج، عما سبق، نزوح أعداد كبيرة من السكان، أي الأيدي العاملة، التــي تقــوم بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولجوؤهم إلى معسكرات الاستقبال.

أ-عدد المعسكرات في ولايات دارفور الثلاث وصل إلى (٩١) معسكر.

ب- عدد الذين نزحوا من قراهم إلى هذه المعسكرات حوالي (١.٢٢٧.٦٢٩) شخصاً.

ج- عدد الذين تأثروا ولم ينزحوا إلى المعسكرات حوالي (٢٧١.٣٤٢) شخصاً.

د-العدد الكلي للمتضررين بلغ (١.٤٩٨.٩٧١). (النحال، ٢٠٠٥).

٣. انهيار البنية التحتية:

رغم الاهتمام المتواضع الذي توليه الحكومة السودانية لمنطقة دارفور أصلاً، إلا أن هذا الاهتمام تقلص نتيجة عدم الاستقرار الأمني، وانشغال الحكومة بالصراع المسلح في الإقليم، ولذا، فإننا نجد قصوراً شديداً في الاهتمام بالبنية التحتية بالإقليم. وحتى وقت قريب فإن ولاية دارفور ليس بها إلا طريق واحد معبّد يربط بين نيالا - كاس - زالنجي. كما أن خط السكة الحديد، الذي يربط ولاية جنوب دارفور بكردفان ثم باقي السودان، يعاني من تذبذب شديد في تشغيله، نتيجة للأعمال المسلحة.أما طريق الإنقاذ الغربي، والذي يرى الكثيرون من سكان دارفور أنه من أسباب النزاع، فلا يزال العمل جارياً به، ولكن بغير انتظام نتيجة للأحداث بالمنطقة، وقد كان لغياب البنية التحتية، أو تدميرها، أو تخريبها، أثر سلبي مباشر على عمليات التنمية (النحال، ٢٠٠٥).

٤. حرمان السودان من العوائد البترولية المتوقعة :

لقد كانت الاكتشافات البترولية في السودان محدودة إلى حدٍ كبير، في منطقة وسط السودان والوسط الجنوبي، وكانت تمثل (١٥%) من الاحتياطي القومي للبترول.ويبلغ إجمالي الاحتياطي (٣٠٠) بليون برميل، ونتيجة للاكتشافات البترولية بإقليم دارفور، أعلنت السودان رسمياً، في حزيران ٢٠٠٠م، أن مشروع الاستكشاف البترولي سوف يبدأ في شمال غرب السودان (النحال، ٢٠٠٥).

يخلص الباحث أن معاناة هذا الإقليم من الصراعات والاضطرابات، وعدم الاستقرار الذي أدى إلى عزل إقليم دارفور، ووجود مشكلات بالبنية التحتية، وكذلك البنية غير الملائمة، أثر على عمليات الاستكشاف والتنقيب، ما يعني خسارة الحكومة

السودانية للعوائد البترولية المتوقعة، والتي كانت ستوجه لتنمية وتحسين الأوضاع في دارفور والسودان كله.

٥-٩ : النتائج الاجتماعية :

من التأثيرات البالغة، التي خلفتها الصراعات الدائرة في إقليم دارفور، تلك التأثيرات السلبية الناجمة عن تصاعد الصراعات داخل هذا الإقليم بين أبناء الشعب والوطن الواحد، والمشكلة، هنا، تتجاوز حدود ما تخلفه تلك الصراعات من قتلى وجرحى ومشردين ونازحين ولاجئين، وافتقاد الممتلكات وضياع فرص التنمية وغيرها، إلى إحداث أزمة طالما عانى منها العديد من دول العالم، وتستعصي، في غالب الأحيان، على حلول سريعة وناجحة لها، ألا وهي أزمة الهوية، أو ما يطلق عليها أزمة الاندماج الوطني، أو أزمة بناء الدولة / الأمة، بمعنى الحد من الاضطهاد الاجتماعي، الذي يستشعره بعض الجماعات داخل مجتمع الدولة الواحدة، والحيلولة دون تفسخ المجتمع، والسعي لصهره في بوتقة واحدة بأساليب الإرضاء وليس الإكراه.

إن ما حدث، ويحدث في إقليم دارفور، اقترن بالعديد من النتائج الاجتماعية السلبية، ومنها (عبد المعطي، الأهرام، ٢٠٠٤) :

١. تعميق الولاءات والانتماءات دون الوطنية في الداخل:

لقد أدى اندلاع الصراع في دارفور إلى العديد من التأثيرات الاجتماعية، التي ستظل لسنوات طويلة تؤثر على مجمل الأوضاع، ليس في دارفور فحسب، وإنما ستمتد إلى مجمل الأقاليم السودانية، ويرى البعض أن النظام الحاكم في السودان أسهم، بأخطائه المتعددة، في التعامل مع الأزمة في دارفور في تعميق تلك الولاءات والانتماءات التحتية، من خلال إجبار قطاعات كبيرة من السكان على الالتحاق بحزبه إن أرادوا العمل العام، وأن الكثيرين منهم انضموا لحزبه انضماماً صورياً. وفي ظل ذلك تنافس المواطنون على المواقع السياسية والإدارية، وما دام الالتزام السياسي واحداً فقد لجأ المتنافسون لإنتمائهم القبلي والعرقي لتزكية تطلعاتهم، وهو الأمر الذي يتضح

جلياً في إقليم دارفور. فقد ثبت، في التجارب المختلفة التي واكبها السودان، أن إلغاء الانتماء الحزبي والديني المتعدي للولايات، مع بقاء المجتمع على حاله الاجتماعي المعروف، إنما يكرّس القبلية والإثنية والجهوية، هذا ما اتضح في تجربة النظام المايوي ونظام "الإنقاذ.

٢. تزايد تأثير قوى الاحتجاج الحديثة :

ترتب على زيادة الاهتمام بالتعليم العام والتعليم العالي تخريج أعداد كبيرة من الخريجين. أما خريجو التعليم العام، الذين لم يواصلوا تعليمهم، فلم ينالوا فرصة وظيفية تؤهلهم لأعمال فنية، ولم يجدوا مشروعات استثمارية تستوعبهم. والذين نالوا تعليماً عالياً لا يجدون فرصاً في الخدمة العامة ما لم يكونوا من أتباع النظام. وكثير من هؤلاء استقروا في المدن والعاصمة، وآخرون طلبوا حق اللجوء السياسي، في جهات العالم المختلفة، وصاروا عناصر احتجاج حيثما استقر بهم المقام. وعلى حين أن من الأمور الطبيعية أن من يتلقى قسطا من التعليم يطمح تلقائيا لحياة أفضل لا توفرها له سبل الاكتساب التقليدية. ففي دارفور تحول غالبية خريجي التعليم إلى فاقد تربوي. حيث لجأ كثير من هؤلاء ـــ في ظل البطالة ـــ للنهب المسلح". أما الذين نالوا تعليماً عالياً ولم يجدوا الفرص المناسبة فإن كثيراً منهم اتجه للعمل السياسي الثوري (الراديكالي). ومن المعلوم أن التعليم غير المتناسق مع برامج التنمية في السودان يكون بمثابة المورد المعطل أو الراكد. وهنالك ظاهرة أخرى في السودان كله، لا في دارفور وحدها، ألا وهي أن بعض المثقفين ذوي الأهداف السياسية، الذين أدركوا صعوبة استقطاب القواعد الشعبية لدعم أطروحاتهم، لجأوا للعصبية الإثنية وسيلة لدعمها. ومثل هذه المحاولات، لإيجاد سند عبر الانقلاب العسكري، أو الاستغلال النقابي أو العصبيات الإثنية، باءت بالإخفاق، في كثير من الأحيان، بل أتت لأصحابها بنتائج عكسية (عبد المعطي، الأهرام، ٢٠٠٤).

٣. انتشار ثقافة العنف وشيوع الفساد؛

أ. انتشار ثقافة العنف:

لقد عابت الجبهة الإسلامية القومية على القوى السياسية الأخرى أنهـا متسـاهلة وغير حازمة، فرفعوا شعارات أمان السودان، وثورة المصاحف، وثورة المساجد. هذه العقلية، بعد استيلائها على السلطة، تعاملت مع فكرة التفاوض من أجل السلام تعـاملاً شكلياً، يضع الطرف الآخر أمام خيار واحد، هو قبول برنامج الجبهة الإسلامية القومية، كما أعاد صياغته مؤتمر الحوار الوطني من أجل السلام، الذي عقدوه في عام ١٩٩٠م، واستعد النظام لحسم الحرب الأهلية عسكرياً، فأعلن الجهاد واتجـه النظـام للتسـليح والتدريب على أوسع نطاق من دون مراعاة الضوابط اللازمة، لذلك، انتشرت في البلاد جماعات مسلحة ومدربة وغير خاضعة للضبط والربط عبر أجهزة حديثة أو تقليديـة، وهؤلاء استخدموا السلاح على نطاق واسع؛ فهناك جماعات استخدمته وسيلة لكسـب العيش معززة النهب المسلح، وهناك جماعات أكسبت العمل المسلح بعدا عرقيا كـــ " الجنجويد " ذوي الأصول العربية، الذين وجهوا هجماتهم ضد الفور والمساليت (قبائل السودان العربية تمثل إثنيا خليطا عربيا إفريقيا، وكذلك القبائل المسماة " زرقة " فالفور والمساليت، يمثلون خليطاً أيضاً، وهناك جماعات أخرى بدأت من واقع المساجلة الإثنية لاسيما في منطقة جبل مرة، ولكنها اتهمت الدولة بالتقصير في حمايتها أو بالمشـاركة في العدوان عليها، هؤلاء تحولوا لقوى مسلحة ذات أهداف سياسـية مضـادة للدولـة (عبد المعطي، الأهرام، ٢٠٠٤).

ب. شيوع الفساد :

إن تحكم الحزب الواحد وإبطال الحريات العامة دائماً ما يصحبه غياب المُساءلة والشفافية مما يجعل الفساد يعم داخل الدولة أو الإقليم وهذه ظاهرة عامة تحدث عندما يكون هناك إبطال للحريات العامة.

ففي دارفور، طولب المواطنون باستقطاع نصف نصيبهم من السكر لدعم طريق الإنقاذ الغربي. وكان مقدراً أن يساهم ذلك بحوالي (٣٦) مليون دولار أمريكي سنوياً، على أن يكتمل إنجاز الطريق في عامين، وصاحب هذا الموضوع ضجةٌ إعلاميةٌ لأن ميزانية بناء الطريق المعتمدة كانت (٢٤٠) مليون دولار أمريكي. وكان الأداء الفعلي

معيباً وظهر الفساد، ولكن النظام لم يستطع التعامل مع الموضوع بشفافية، فبدا لأهل الإقليم أنهم خدعوا وسرقت أموالهم (الأهرام، ٢٠٠٤).

فمع وقف إطلاق النار، وتشريد الكثير من المدنيين من مناطقهم، أصبحوا غير قادرين على إعاشة أنفسهم، وهم جوعى، وغالباً ما يبحث الجنود عن الغذاء، بأي وسيلة ضرورية، من دون معرفة قادتهم أو موافقتهم. ومنها أن الهجوم على طويلة، في ٢٢ تشرين ثاني٢٠٠٤م، قام به من يُزعم أنه قائد مستقل، من دون معرفة أو موافقة القيادة العسكرية أو السياسية. والهجمات على مراكز الشرطة بالقرب من مخيم كلمة، في ١٣ و٢٢ تشرين ثاني ٢٠٠٤م، ذكر أيضاً إنها قامت بها عناصر مستقلة من دون معرفة القيادة العليا. وهناك تفسير آخر أيضاً ينذر بالسوء، هو أن نهب الماشية وإغلاق مسارات الرعي قد يكون جزءاً من سياسة أوسع لجيش تحرير السودان. ومعظم الماشية التي سرقت، أثناء مرحلة الصراع في الإقليم، قد أخذت إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. ومعظم ما تبقى هو في المواقع القوية للجنجويد والقبائل العربية التي حاربت مع الحكومة، ولكن معظم الطرق التاريخية للمراعي أصبحت محظورة بسبب القتال أو قطعها جيش تحرير السودان، والقطعان التي بقيت، يمكن أن تنفُق بسهولة، بسبب صغر مساحة مناطق الرعي المتوفرة، وكذلك فقدان الكثير من آبار المياه، لأن الحكومة دمرتها بمعاونة الجنجويد، في وقت سابق من الصراع (عبد المعطي، الأهرام، ٢٠٠٤).

مخيم كلمة، في ١٣ و٢٢ تشرين ثاني ٢٠٠٤م، ذكر أيضاً إنها قامت بها عناصر مستقلة من دون معرفة القيادة العليا. وهناك تفسير آخر أيضاً ينذر بالسوء، هو أن نهب الماشية وإغلاق مسارات الرعي قد يكون جزءاً من سياسة أوسع لجيش تحرير السودان. ومعظم الماشية التي سرقت، أثناء مرحلة الصراع في الإقليم، قد أخذت إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. ومعظم ما تبقى هو في المواقع القوية للجنجويد والقبائل العربية التي حاربت مع الحكومة، ولكن معظم الطرق التاريخية للمراعي أصبحت محظورة بسبب القتال أو قطعها جيش تحرير السودان، والقطعان التي بقيت، يمكن أن تنفُق

بسهولة، بسبب صغر مساحة مناطق الرعي المتوفرة، وكذلك فقدان الكثير من آبار المياه، لأن الحكومة دمرتها بمعاونة الجنجويد، في وقت سابق من الصراع (الأهرام، ٢٠٠٤).

تجدر الإشارة إلى أن من أهم النتائج المترتبة على اندلاع الأزمة في دارفور، وخصوصاً من الناحية الاجتماعية، تأثير عمليات النزوح في النسيج الاجتماعي، وإحداث خلل في التوازنات الاجتماعية القبلية والتركيبة الديموجرافية في كل منطقة من مناطق إقليم دارفور، وكذلك في المناطق المجاورة للإقليم داخل السودان والتي يصلها النازحون، ومناطق دول الجوار التي يقصدها اللاجئون، مثل تشاد وأفريقيا الوسطى، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تكوين وتشكيل خريطة سكانية جديدة، تتبعها خريطة اجتماعية وثقافية جديدة أيضاً، ومع الأخذ في الحسبان أن خمس مساحة السودان ممثلة في إقليم دارفور كل ذلك من شأنه أن يقود إلى تشكيل واقع اجتماعي – ثقافي جديد، تتأثر فيه العادات والتقاليد واللغات والدين وغيرها من المكونات الاجتماعية الأساسية، زيادة معدلات كثير من الظواهر السلبية، مثل ارتفاع معدلات الجرائم وتنوعها، في كل ولايات دارفور، مثل القتل والزنا والاغتصاب، وكذلك النهب والسرقة والاحتيال، بل وكثير من هذه الجرائم انتقل إلى حيث مناطق النزوح واللجوء.

إذن فمن التأثيرات الاجتماعية الخطرة، لاندلاع الصراع في دارفور، أنها أصبحت بسبب التمرد وعمليات الجنجويد منطقة طاردة للسكان، وقد تركت هذه العمليات آثاراً سلبيةً على الوضع الاقتصادي، وهجر المواطنون المدن،ويمكن أن يترتب على هذا عواقب وخيمة للأمن الغذائي في جميع أرجاء دارفور.

٥. إعاقة عمل منظمات الإغاثة الدولية :

من الآثار التي أفرزها الصراع الدائر في دارفور، وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية في أوساط معسكرات اللاجئين السودانيين (الدارفوريين)، ويبدو أن هناك نوعاً من السيطرة الواضحة لهذه المنظمات على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، وعلى الرغم من الدور الذي تدعي هذه المنظمات القيام به في احتواء

أزمة دارفور، إلا أن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات للقيام بها، إما خدمة لتوجهات دول محددة ولمصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة. وتوظف المساعدات الإنسانية كغطاء لأنشطة الكثير من تلك المنظمات، التي تعتمد في أدائها لمهامها ولأنشطتها على وجود شبكة لتدفق المعلومات والاتصالات تربط هذه المنظمات ببعض، وتحسب كل التحركات داخل المعسكرات، وتمارس سيطرتها وتحكمها في التعامل مع المواطنين هناك. وهذا الأمر يثير العديد من الشبهات حول حقيقة وجود هذه المنظمات، خصوصاً أن بعضها تروج للمفاهيم السلبية ضد العرب والإسلام، من خلال الندوات، التي تهدف إلى خلق بلبلة داخل المعسكرات. ومن جانب آخر، تسعى المنظمات للتأكيد على المفاهيم التي تخدم أغراضها. كما أن هذه المنظمات أصبحت أداة وهدفاً يوظفها الإعلام العالمي، للترويج لحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم، ولا تكتفي تلك المنظمات بذلك؛ بل إنها تستهدف المنظمات الوطنية، مثل منظمة الهلال الأحمر السودانية، للتقليل من أهمية الدور الذي تقوم به، وقد تتهمها بالتجسس لصالح الحكومة السودانية. (سبيل، ٢٠٠٤، ص ٧٠).

ويخلص الباحث أن من الأسباب التي تشير إلى خروج تلك المنظمات عن الدور الإنساني، الذي تدعي القيام به، وهو الأمر الذي يعرقل أداءها لمهامها من ناحية، ومن أخرى، فإن انعدام الأمن في الإقليم، الناجم عن استمرار الصراع، يعيق بدوره استمرار وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق السكان المتضررين، إضافة إلى أن وكالة الأمم المتحدة اضطرت إلى تعليق عمليات المعونة مرات عديدة، لتردي الأوضاع الأمنية داخل الإقليم.

الخاتمة:

من خلال محاولة الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس (ما هي التداعيات الدولية الإقليمية والعالمية لأزمة دارفور منذ اندلاعها عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٨م ؟)، ومجموعة الأسئلة الفرعية، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

استنتاجات الدراسة :

أ - على المستوى الداخلي:

١ - إن إقليم دارفور له اعتباراته التاريخية والدينية، وله خصائصه السياسية والإدارية، وله سماته الاجتماعية والثقافية.

٢ - عانت الدولة السودانية من العديد من المشكلات التي تهدد بتقسيمه إلى عدد من الدويلات، والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب والدوافع سواء كانت داخلية أو خارجية.

٣ - إن محاولة تبرئة حركات التمرد في دارفورمن العنف قد تلقي بهم بشكل أعمق في قلب الساحة الأمريكية تمهيداً لتكرار الحالة العراقية في غرب إفريقيا.

٤ - عانى إقليم دارفور، منذ سنوات طويلة، من الإهمال التنموي، وضعف الخدمات والمرافق، إن لم يكن انعدامها في العديد من مناطق الإقليم.

٥ - اندلاع الأزمة في دارفور، أحدثت عمليات النزوح في النسيج الاجتماعي، وإحداث خلل في التوازنات الاجتماعية القبلية والتركيبة الديمغرافية في كل منطقة من مناطق إقليم دارفور.

٦ - زيادة معدلات كثير من الظواهر السلبية، مثل ارتفاع معدلات الجرائم وتنوعها، في كل ولايات دارفور، مثل القتل والزنا والاغتصاب، وكذلك النهب والسرقة والاحتيال، بل وكثير من هذه الجرائم انتقل إلى حيث مناطق النزوح واللجوء.

ب - على المستوى الإقليمي:

١ - إزدياد التدخل الإفريقي، على نحو مؤسف، وحيث تحل الصياغات العامة للاتحاد الإفريقي محل التدخل المحدد لمنظمة الإيجاد، التي أسهمت في اتفاقات الجنوب، وإذا تدخلت هذه الدول في المستقبل،فسوف نكون أمام مسألة سودانية بالغة الخطر على الواقع العربي والإفريقي والدولي على السواء.

٢ - ضعف تأثير الاتحاد الأفريقي في الجهود والمساعي الرامية لتسوية الأزمة في دارفور، وذلك على الرغم من الدعم المالي واللوجستي الكبير، الذي يأتيه من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وضوح الدور الذي لعبته إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة للضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار(١٧٠٦).

٤ - أسهمت مواقف عدد من الدول على المستوي الإقليمي في تصعيد الأزمة الراهنة في دارفور،والسودان متاخم لعدد من الدول أهمها (تشاد ،ليبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى)، وحدوده مفتوحة والقبائل مشتركة بين هذه الدول ودارفور،مما ساهم في الحصول على السلاح والمؤن وعلى كل شيء يساعد في تأجيج المشكلة.

ج- على المستوى الدولي :

١ - نجاح الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل الأزمة وحشد الضغوط الدولية ضد الحكومة السودانية، و نقل الملف السوداني إلى مجلس الأمن .

٢ - صدور قرارت من جانب مجلس الأمن الدولي في مهلة قصيرة للغاية، وبسرعة عاجلة لم تتجاوز الستة أيام، للقرارات الثلاثة الرقم (١٥٩٠)، والرقم (١٥٩١)، والرقم (١٥٩٣)، لسنة ٢٠٠٥م، تثير علامات استفهام حول النوايا الحقيقية للمجلس، والتي يبدو بأنها تتعمد عدم منح الحكومة السودانية فرصة كافية للتحرك السياسي، لتنفيذ متطلبات السلام .

٣ - تقويض قدرات الحكومة بغرض تحقيق مصالح سياسية، من خلال الأمم المتحدة لمصلحة بعض الدول الأعضاء كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهي الدول التي ترى أنها معنية أكثر من غيرها بقضية الأزمة في دارفور.

٤ - هناك نوعاً من السيطرة الواضحة للمنظمات الأجنبية على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات في دارفور.

٥ - على الرغم من الدور الذي تدعي هذه المنظمات القيام به في احتواء أزمة دارفور، إلاّ أن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات للقيام بها، إما خدمة لتوجهات دول محددة ولمصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة.

٦ - يمتاز إقليم دارفور بموارده المتنوعة ومعظم هذه الخامات غير مستغلة، غير البترول الذي تعمل شركات أجنبية على استغلاله، وهذا ما يفسر محاولة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وحرصها ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وغيرها من الدول ـ على تهميش دور الحكومة السودانية في الإقليم وزيادة تدخلها.

٧ - تناغم دور الصين مع كل ما تحتاجه الدولة السودانية منها كونها من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لا سيَما أنها امتنعت عن التصويت في بعض قرارات مجلس الأمن.

٨ - وعلى المجتمع الدولي أن يرحب بمشاركة الحركة الشعبية في العملية، وأن يشجعها على ذلك، لأن قيادة الحركة تدرك أن اتفاق السلام الشامل لا يمكن أن يستمر إذا ما استمرت مشكلة إقليم دارفور، بل هناك حاجة إلى جعل استقرار إقليم دارفور أولوية عليا لتنفيذ اتفاق الإيجاد، وينبغي أن تكون هناك مشاركة أكبر في عملية أبوجا، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ومحاولة بناء نوع من الشراكة الداخلية ـ الخارجية، والتي نجحت كثيراً مع بلدان الإيجاد في نيفاشا، حيث كان يجري التفاوض بشأن اتفاق السلام الشامل.

٢ - توصيات الدراسة :

توصل الباحث من خلال الدراسة والنتائج إلى التوصيات التالية : -

أ- على المستوى الداخلي :

١- ضرورة التمسك بالقيم الدينية الإسلامية الحنيفة، والالتزام بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة، التي تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي وإظهار الصورة الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المشرقة لهذا الإقليم.

٢- ضرورة تعاون الحكومة السودانية مع الأطراف الداخلية من أجل حل الأزمة بالتفاهم وذلك للقضاء على امتداداتها الخارجية، و أن يكون اختيار

الممثلين للإقليم على أسس الكفاءة والجدارة والقدرة علـى خدمـة الإقلـيم ومواطنيه.

٣- ضرورة التأكيد على سيادة النظام والقانون وبسط هيبة الدولـة، وتحقيـق العدالة، ومواجهة ظاهرة النهب المسلح وغيرها من المشكلات التي تـؤدي إلى حالة عدم الاستقرار بالإقليم والالتزام بوقف إطلاق النار بين جميع القوى المتحاربة، وفقا لاتفاقيتي نجامينا وأبوجا وفي البروتوكول الأمني.

٤- من الضروري التعامل مع الشأن السوداني بقـدر كبيـر مـن الاهتمـام والحرص،لاسيَما في إقليم دارفور، حتى لا يمتد تأثيراته إلى العديد من دول المنطقة، لا، بل القارة الإفريقية أيضاً.

٥- تركيز الاهتمام على تصورات للتعامل مع أزمة بحيث يتمتع الإقليم بحكـم فيدرالي حقيقي، تنتخب في ظله قيـادات الأجهـزة التنفيذيـة والتشـريعية والقضائية والإدارة المحلية بواسطة جميع المواطنين في الإقليم.

٦- ضرورة إتاحة الفرصة أمام مواطني الإقليم للمشاركة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرارات والسياسات المتعلقـة بـالإقليم وذلـك بطريقـة ديمقراطية سليمة، والتأكيد على مراعاة أن يعكس تكوين الأجهزة المختلفـة القبول الشعبي العام، وتمثيل الإقليم في المناصب العليا للدولة، ووفقاً للثقـل المادي والبشري للإقليم.

٧- ضرورة العمل على محاسبة قضائية عادلة لكل من اقترفوا جرائم جنائية في حق المواطنين المدنيين الآمنين.

٨- التأكيد على أن العامل الاقتصادي أحد العوامل المهمة والرئيسية، للتغلـب على العديد من المشكلات، التي يعاني منها إقليم دارفور، سـواء المتعلقـة بالقدرة الاستخراجية والتوزيعية أو التوظيف الأفضـل للمـوارد بـالإقليم، وضعف التنمية ومشروعات البنية الأساسية وغيرها.

٩ - ضرورة التأكيد على أن اتفاق الثروة والسلطة يجب أن يخضع له كل الأقاليم الأخرى، وإن تفاوتت في قدرها وحجمها وتمثيلها. ثم لابد من العمل على تعميق الفيدرالية، وتأصيلها بطريقة تمنح السلطة بقدر كبير للحكومات في الولايات بدلاً عن المركز.

١٠ - التأكيد على أن ملف حقوق الإنسان في السودان يسير من حسن إلى أحسن، ولكن كي يكون مرضياً تماماً يحتاج إلى متابعة ومثابرة، وإذا كانت هناك عزيمة أكيدة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لا بد من العمل على تحقيقها.

ب- على المستوى الإقليمي:

١- ضرورة حصر القضية في إطار إقليمي يمكن أن يساعد على البحث عن حل عربي لصلب المشكلة، بدلاً من الدوران حول مضاعفاتها أو المتاجرة السياسية بمثل هذه المآسي الإنسانية، في إقليم دارفور وغيره من الأقاليم السودانية.

٢- من الضروري القيام بإجراءات تنموية عاجلة لإقليم دارفور، تتمثل في تخصيص نسبة من موارد الدولة لإزالة آثار الاقتتال، وإقامة مشاريع تنموية لمنتجات دارفور، تخصيص نسبة لسد فجوة التنمية، وذلك بإشراك رؤوس أموال عربية.

٣- ضرورة التعامل مع دارفور بوصفه إقليماً واحداً في الإطار التنموي، وتكوين صندوق يستهدف تحسين معيشة الشرائح الفقيرة، ومحاربة مشكلة البطالة،بدعم مالي عربي.

٤- التأكيد على ضرورة إنشاء مفوضية لتنمية دارفور، واستقطاب الجهد الفردي والجماعي لأبناء دارفور للمساهمة في التنمية، وإشراكها مع الدول العربية.

٥- ضرورة عمل المعالجات الجذرية والموضوعية والمستدامة لأزمة دارفور لا تنجح إلا في الإطار القومي، وفي هذا الجانب يجب الاهتمام بإشاعة الديمقراطية والحريات العامة.

٦- ضرورة إشراك المؤسسات السودانية المتنوعة سواء الإعلامية أو الدينية أو التعليمية في عملية التصالح الاجتماعي وتسوية النزاعات العالقة وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ،ومحاولة ربطها إقليميا للاستفادة.

ج - على المستوى الدولي:

١- ضرورة التأكيد على الحكومة السودانية بعدم تدخل الأطراف الدولية بحل أزمة دارفور وان يكون الحل داخل البيت الإفريقي .

٢- ضرورة التأكيد على الحكومة السودانية ببذل كافة جهودها للسعي في حل الأزمة ضمن الاتحاد الإفريقي .

٣- تأكيد الطلب من الحكومة السودانية الضغط على الدول التي يوجد لها مصالح اقتصادية في السودان بضرورة التوقف عن إصدار قرارات أممية تضر بمصالحها وخاصة الصين.

٤- ضرورة العمل من قبل الحكومة السودانية على محاولة إظهار أزمة دارفور دوليا على إنها شأن داخلي سوداني يتم حلة بدون تدخل أطراف دولية من خلال المجتمع الدولي.

٥- التأكيد على العمل من قبل الحكومة السودانية مع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لضمان عملية التوسط في تشاد والتي فوضها الاتحاد الأفريقي إلي ليبيا والكونجو إضافة إلى عدد من دول الجوار لضمان تقدم المساعي الحميدة في حل هذه الأزمة وتعزيز السلام على مستوى السودان وتشاد .

٦- ضرورة العمل بجدية وبحسم للمساعدة على جمع كافة أطراف النزاع حول طاولة المحادثات ووضع أوليات للاتفاق على وقف الاعتداءات كخطوة أولي و رئيسية لحل الأزمة.

٧- ضرورة العمل على نزع سلاح كافة الميليشيات والوصول إلى اتفاقية سلام شاملة بين كافة أطراف الصراع وبحضور ومشاركة المجتمع المدني بـدارفو والوطن العربي.

٨- التأكيد على ضرورة حشد الجهود من أجل ضمان حماية موظفي منظمـات الإغاثة الإنسانية وتيسير المساعدات الإنسانية في دارفور كما نص على ذلـك إتفاقية جنيف الرابعة حتى يمكن لتلك المنظمات الوصول إلى المحتاجين للعون لتزويدهم بالمواد الغذائية والماء والمساعدات الطبية.

٩- ضرورة الضغط على كافة فصائل المتمردين وعلى الحكومة السودانية وعلى ميليشياتهم من قِبل الاتحاد الأفريقي وجامعـة الـدول العربيـة لوقـف كافـة الاعتداءات على المدنيين والتعهد بالتعاون لحماية المدنيين بالتوافق مع التزاماتهم في إطار القانون الإنساني الدولي.

١٠- التأكيد على ضرورة تناول أزمة دارفور كصراع إقليمي يؤثر علـى الـدول المجاورة ولا يقتصر على كونه قضية السودان فحسب، إذ يجب حشد الجهـود لتفعيل المصالحة بين السودان وتشاد عن طريق تنفيذ الاتفاق الذي وقع في قمة دكار.

١١- التأكيد على ضرورة أنه يجب على الطرفين السودان وتشاد التوقف عن دعـم متمردي البلدين والتي أدت هجماتهم في الآونة الأخيرة إلى مزيد مـن تشـريد المواطنين والهجوم على آلاف المدنيين.

١٢- التأكيد على ضرورة حث الحكومة السودانية على التوقف عن الاستمرار فـي تأجيل عمليات تسهيل الانتشار الكامل للقوات المشتركة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي (يوناميد) وما تقوم به هذه القوات من مهام، وذلك بالإضافة إلى التنفيذ الكامل للمهام المكلفة بها حتى يمكنها المبادرة بحماية المدنيين.

١٣- التأكيد على ضرورة تسليم الموارد المالية التي تم رصدها خلال مؤتمر الجامعة العربية في تشرين أول من عام ٢٠٠٧ م في الخرطوم والمخصصة للعمل في

دارفور، ووضع أولويات للتوجه نحو تغطية الاحتياجات الإنسانية؛ مع ضرورة التخطيط لأنشطة استعادة الأوضاع وإعادة البناء لمنح السكان الطمأنينة ولرفع معنوياتهم.

١٤- التأكيد على ضرورة حث حكومة السودان على إزالة المعوقات البيروقراطية أمام عمليات المساعدات الإنسانية من خلال تنفيذ كامل للاتفاق الخاص بإجراءات وصول المساعدات الإنسانية ارتباطا بالأنشطة ذات الصلة بدارفور والتي تم تمديده حتى شهر كانون ثاني من عام ٢٠٠٩م.

المراجع

أ - المراجع باللغة العربية :

أحمد، عماد سيد ، ٢٠٠٥، **أمركة أفريقيا دارفور فقاعة على ثقب الإبرة**، دار السداد للطباعة ، الخرطوم.

أحمد ، يوسف أحمد ومسعد، ٢٠٠٦، **حال الأمة العربية ٢٠٠٥ النظام العربي : تحدي البقاء والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،.

إدريس، شمس الهدى إبراهيم، ٢٠٠٦، **دارفور المؤامرة الكبرى**، شركة مطبعة النيلين المحدودة، الخرطوم.

البحيري، زكي، ٢٠٠٦، **مشكلة دارفور والأبعاد الاجتماعية التطورات السياسية**، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر ، القاهرة.

الجزولي، كمال، ٢٠٠٦، **الحقيقة في دارفور (عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية)**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة.

حوّاش، جمال، ٢٠٠٥، **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة مع تطبيقات عملية**، إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

الخزرجى، ثامر كامل، ٢٠٠٥، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان.

رأفت، إجلال، وآخرون، ٢٠٠٤، **ملامح النزاع في دارفور : الأزمة والأفق المستقبلية**، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة.

سبيل، سبيل آدم، ٢٠٠٤، **قبائل دارفور**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.

عبابنة، سليم، ١٩٩٥، **قبائل دارفور السودانية (غرب السودان)**، (لا يوجد دار نشر).

عبوي، زيد منير، ٢٠٠٦، **إدارة الأزمات**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

عثمان، فاروق السيد، ٢٠٠٤، **التفاوض وإدارة الأزمات**، دار الأمين للطباعة، القاهرة.

العماري، عباس رشدي، ١٩٩٣، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

فلينت، جولي، دي فال، ألكس، ٢٠٠٦، **دارفور تاريخ حرب وإبادة** ، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

مخّول، موسى، ٢٠٠٧، **موسوعة الحرب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين - إفريقيا**، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام ، بيروت.

محمد، سليمان محمد، ٢٠٠٤، **دارفور : حرب الموارد والهوية**، كمبردج للنشر، المملكة المتحدة.

محمد، محمد سليمان، ٢٠٠٧، **السودان حروب الموارد والهوية** ، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.

مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٨٢، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، ط ١، الكويت، جامعة الكويت، ص ١٩٥.

مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٨٢، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، ط ١، الكويت، جامعة الكويت، ص ٢٦٧.

مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٨٢، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، ط ١، الكويت، جامعة الكويت، ص ١٠٥.

مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٩١، **العلاقات السياسية الدولية** ، الطبعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص ٣٧٣.

مهنا، محمد نصر، ٢٠٠٤، **إدارة الأزمات " قراءة في المنهج "**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الهزايمة، محمد عوض، ٢٠٠٧، **تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الجيوسي، محمد شريف، أيلول/ ٢٠٠٨، السودان يخرج من الأزمة أكثر قوة وتماسكاً ووحدة ، **مجلة الشريعة** ، العدد ٥١٣.

الحسيني، حمدي، يونيو / ٢٠٠٥، خلاوي دارفور: حجرات الطوب تصد حملات التبشير، **مجلة المعرفة**، العدد ١١٩، ص ٢٢٢.

حجاج، احمد ، أبريل / ٢٠٠٧، المواقف الدولية من أزمة دارفور، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد ١٦٨، ص٢٦٧، ٢٦٨.

رسلان، هانئ، أبريل / ٢٠٠٧، العلاقات المصرية ــ السودانية.. نحو شراكة إستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٨، ص٢٦٧.

رسلان، هانئ، يوليو / ٢٠٠٥، " أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعداد الأدوار وحدود الفاعلية "، مؤسسة الأهرام، **كراسات إستراتيجية** ، العدد ١٥٧، ص٢٦٧.

رسلان، هانئ، يوليو/ ٢٠٠٣، الأزمة السودانية : خلط الأوراق في الداخل وتطورات ايجابية في المحيطين الإقليمي والدولي، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٥٣، ص٢٦٧.

سلامة، محمد، الشرعة، محمد ، يناير / ٢٠٠٨، أزمة الدولة والمجتمع في السودان : دارفور أنموذجا، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٣٤٧، ص ٨٧.

الشافعي، بدر حسن، أكتوبر / ٢٠٠٥، مستقبل أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٢، ص ٢٧٦.

عبد القوى، سامي صبري، يناير / ٢٠٠٧، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٧، ص ٢٠٠ و ٢٧٤.

عبد القوى، سامي صبري، أبريل / ٢٠٠٧، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٨، ص ٢٠٠ و ٢٧٤.

عبدان، محمد، خريف / شتاء ٢٠٠٤ /٢٠٠٥، أزمة دارفور والتدخل الأمريكي في المنطقة، **مجلة دارسات الشرق الأوسط**، العددان ٢٩، ٣٠، ص١١٣.

عوض، معتصم، يناير / ٢٠٠٨، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧١، ص ٢٧٣.

القاضي، كريم، أبريل /٢٠٠٤، النفط ووحدة السودان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١١٣، ص ٢٧٦.

نعمة، كاظم هاشم، يونيو / ٢٠٠٥، أزمة دارفور : السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١١٩، ص ١٠٩.

صحيفة الرأي الأردنية، عمان، ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨، العدد ١٣٨٩٣.

صحيفة الرأي الأردنية، عمان، ١٩ / ٧ / ٢٠٠٨، العدد ١١٦١٤٥٥.

صحيفة الأخبار، الإمارات العربية، ١٠/٨ / ٢٠٠٦، العدد ٤٧٩٠.

صحيفة الزمان العراقية، العراق، ٢٠٠٨/١٠/٨، العدد ٣١١٦.

صحيفة الشرق الأوسط، قطر، ٢٠٠٦/٣/١٠، العدد ٩٩٦٤ .

صحيفة العرب اليوم الأردنية، عمان، ٢٠٠٨/٨/٢٣، العدد ١٥٦٠.

صحيفة الفرات السورية، سوريا، ٢٨ /٢٠٠٨/٣، العدد ١٠٣١.

متولي، أحمد، صحيفة الشرق الأوسط، قطر، ١٠/١٠ /٢٠٠٨، العدد ١٠٩٠٩.

الأخبار، ٢٠٠٦؛ متوفر عبر الموقع :

sudaneseguide.com/content/view/42/27/٢٧ - k–

الأهرام، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.ahram.org.eg/archive/index.asp

الأهرام، ٢٠٠٤؛ متوفر عبر الموقع :

www.ahram.org.eg/Archive/2004/8/4/FILE2.HTM١٦ - k

إسلام أون لاين، ٢٠٠٥، متوفر عبر الموقع :

www.islamonline.net/arabic/news/2005-01/01/article14.shtml - ٦٩k

جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.arableagueonline.org/las/arabic/show_homepage_news.jsp ?categoryId=2٢١ - k–

جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦؛ متوفر عبر الموقع :

www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/reportbirot7-8-20061.pdf - -

جريدة الوطن المصرية،٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.egyptiangreens.com/docs/firstpage/index.php

وكالات، الجزيرة نت، ٢٠٠٧، متوفر عبر الموقع :

www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1062645 - ٦١k

حامد، إبراهيم، الجزيرة نت، ٢٠٠٤ ؛ متوفر عبر الموقع :

www.aljazeera.net/NR/exeres/0F207107-1DA0-49EA-B54F-09EF F3E6A F94.htm٢٥ - k -

حزب الأمة السوداني، ٢٠٠٣ ؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.umma.org

دارفور اون لاين، ٢٠٠٥، متوفر عبر الموقع :

darfuronline.blogspot.com/١٢ - k

رسلان، إسلام أون لاين، ٢٠٠٤؛ متوفر عبر الموقع :

www.islamonline.net/arabic/news/2004-12/12/article07.shtml -
٧١k

السديري، إبراهيم، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧، متوفر عبر الموقع :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=19&article=452312
&issueno=10627٢٠ -

سودان آون لاين، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=50&msg=1145760395٧٦ - k-

سودانيزاون لاين، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=print&board=354&msg=1192263674&rn=٣٠ - k

الشرق الأوسط ، ٢٠٠٦؛ متوفر عبر الموقع :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=1&issueno=10154
&article=383067&feature=٢٦ - k

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.sudaneseonline.com/anews2006/jan16-39565.shtml

الشرق الأوسط ، ٢٠٠٦؛ متوفر عبر الموقع :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=1&issueno=10154
&article=383067&feature=٢٦ - k

صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٧؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.alittihad.co.ae/toc.php

صحيفة الحياة، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.daralhayat.com/arab_news/nafrica_news/03-2008/Item-20080324-e241d135-c0a8-10ed-017c.../story.htm...٤٣ - k-

صحيفة الحياة، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.daralhayat.com/arab_news/nafrica_news/03-2008/Item-20080324-e241d135-c0a8-10ed-017c.../story.htm...٤٣ - k

صحيفة الخليج، ٢٠٠٦؛ متوفر عبر الموقع :

www.alkhaleej.ae/١٢٠ - k–

صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.alrai.com/pages.php

صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=19&article=452312&issueno=10627٢٠ - k

صحيفة المصري اليوم، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع :

www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=14257

عبد المعطي، علي، الأهرام، ٢٠٠٤؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/10/EGYP3.HTM

عبدان، محمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

http://www.enawu.com/index.php?option=com_content&task=view&id=60&Itemid=154&lang=arabic

عرفة، إبراهيم، إسلام اون لاين، ٢٠٠٤؛ متوفر عبر الموقع :

www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=8046&SecID=114 - ٣٩k–

متولي، أحمد، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨، متوفر عبر الموقع :

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9656&article=297672&feature=٢٥ - k- 9410009&rn=10٤٥ - k

مجلة البيان، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :

www.albayan-magazine.com/nafezah/nafezah3/derasat.htm -
٢٣k

صبرة، محمد ، اسلام اون لاين، ٢٠٠٩، متوفر عبر الموقع :
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=12346
31363259&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

المحيط ، ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الموقع:
www.moheet.com/show_news.aspx?nid=202908&pg=11٤٢ - k

منظمة هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٣؛ متوفر عبر الموقع :
www.hrw.org/ar/news/2006/02/20-

الموسوعة الشاملة، ٢٠٠٧؛ متوفر عبر الموقع :
islamport.com/w/lqh/Web/3467/1.htm٣ - k

موسوعة ويكيبيديا الحرة، ٢٠٠٩ ؛متوفر عبر الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/2009

النحال، محمد، مركز الراصد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥؛ متوفر عبر الموقع :
www.arrasid.com/index.php/main/index/11/0/list - 25k -

وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٤؛ متوفر عبر الموقع :
w.al-sharq.com/UserFiles/PDF/WeeklyArchive/---18-11-2008--
.pdf

أهم قرارات مجلس الأمن بخصوص أزمة دارفور

الملحق رقم (أ)

القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

الملحق رقم (أ)

أهم قرارات مجلس الأمن بخصوص أزمة دارفور

القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٩، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ و١٦٦٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و١٥٩٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ و١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته السابقة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقرتين ١٣٨ و١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

يقي المؤرخين ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، و٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المبينين في ال **وإذ يعيد تأكيد التزامه** القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام، **وإذ يعرب عن تصميمه** على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهه السودان، وأن تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفـــور، بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف الســـودانية بشـــأن الصراع الدائر في دارفور، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولاسيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفـــور (اتفاق دارفور للسلام)، **وإذ يثني** على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، **وإذ يعرب** عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفـــور، **وإذ يؤكـــد مجددا** ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التـــزام حكومـــة الوحـــدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، **وإذ يشدد** على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطـــراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، **وإذ يقر** بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهـــم للغاية لإنجاحه،

وإذ يثنى على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجـــاح نشـــر بعثـــة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، **وإذ يشير** إلى قراري مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفرفقرة ١٠ من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقـــي مســـتعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أسفرت المشاورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالانتقال إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة فـــي تنفيـــذ اتفـــاق دارفور للسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، **وإذ يرحب** بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، **وإذ يرى** أن البعثة بحاجة ملحّة إلى التعزيز؛

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، **وإذ يشدد** على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور؛

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعو حكومتي البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في انجامينا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، **وإذ يرحب** بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين السودان وتشاد، **وإذ يدعو** جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي،

وإذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، **وإذ يدعو** حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنساني في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم ٨ وتوفير سبل الانتصاف القانوني،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، **وإذ يدعو** جميع الأطراف، لاسيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وأن تكفل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لاسيما إلى المشردين داخليا واللاجئين،

وإذ يحيط علما بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير و١٠ آذار/مارس و١٥ أيار/مايو و٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591)،

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

(١) **يقرر**، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات ٨ و٩ و١٢ أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، **ويحث** الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة؛

(٢) **يطلب** إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

(٣) يقرر تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى ١٧٣٠٠ من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل إلى ٣٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، وعددا يصل إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة، **ويعرب عن تصميمه** على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخذا في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة

حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصـــوص عليـــه فـــي القـــرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

(٤) **يعرب** عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة فـــي العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمـــين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة ٨٧ مـــن تقريـــره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

(٥) **يطلب** إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقـــي، وبالتباحـــث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحـــاد الأفريقـــي فـــي السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، **ويقرر** أن يبدأ نشـــر العناصـــر المبينة في الفقرات ٤٠ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ وأن يجري بعـــد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عمليا، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عنـــد انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

(٦) **يلاحظ** أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ينطبق على عمليـــات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحائه، بما في ذلك في دارفور؛

(٧) **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهـــدف

الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأذن للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بما في ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة؛

(٨) **يقرر** أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور ("الاتفاقان")، بوسائل منها أداء المهام التالية:

أ- رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ ("وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية") من اتفاق دارفور للسلام واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ؛

ب- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقين؛

ج- التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار؛ وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بأحكام الاتفاقين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي؛

د- الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخ لها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لاسيما عن طريق ردع استخدام القوة؛

هـ- رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي؛

و- المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و١٥٦٤ (٢٠٠٤)؛

ز- مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها؛

ح- مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

ط- التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدّه بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة، إزاء المصالحة وبناء السلام؛

ي- مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان، بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية، من أجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقييمهم، والمساعدة من جهة أخرى في تدريب أفراد الشرطة المدنية؛

ك- مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه؛

ل- تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تولي اهتمامًا خاصًا لاحتياجات المرأة والطفل.

(٩) **يقرر كذلك** أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضا:

(أ) العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور؛

(ب) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ورصدها، فضلا عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال؛

(ج) مساعدة الأطراف في الاتفاقين، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطر الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة؛

(د) المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٦؛

(١٠) يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقُّل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور؛

(١١) يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع

بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته؛

(١٢) **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(أ) يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل :

- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛

- دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين؛

- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها يشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقين وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و٨ من القرار ١٥٥٦، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب؛

(ب) **يطلب** إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **ويقرر** أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يُطبَّق

بصورة مؤقتة اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشـــرين الأول /أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد؛

(١٣) **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المـــدنيين فـــي مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان؛

(١٤) **يدعو** الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفـــاق دون تأخير، **ويحث** الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، **ويؤكد مجددا** عزمـــه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعـــة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقـــوق الإنسان؛

(١٥) **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ب)

القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦)

الملحق رقم (ب)

القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٣٩، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن، إذ يشـير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٦٥ (٢٠٠٦) و١٦٦٣ (٢٠٠٦) و١٥٩٣ (٢٠٠٥) و١٥٩١ (٢٠٠٥) و١٥٩٠ (٢٠٠٥) و١٥٧٤ (٢٠٠٤) و١٥٦٤ (٢٠٠٤) و١٥٥٦ (٢٠٠٤) وإلـى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان، وبخاصة البيان S/PRST/2006/5 المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والبيان S/PRST/2006/21 المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، و١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و١٦٧٤ بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، و١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، والتزامه بسيادة جميع الدول في المنطقة ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وبقضية السلام والأمن والمصالحة في جميع أنحاء السودان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء العواقب الوخيمة للنزاع الذي طال أمده في دارفور على السكان المدنيين، **وإذ يكرر التأكيد** بأقوى عبارة على ضرورة أن يبادر جميع أطراف النزاع في دارفور إلى إنهاء العنف والأعمال الوحشية على الفور،

وإذ يرحب بنجاح محادثات السلام بين الأطراف السودانية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا، ولاسيما الإطار الذي اتفقت عليه الأطراف لتسوية النزاع في دارفور (اتفاق السلام في دارفور)،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الرئيس أولوسيغون أوبسانجو، رئيس نيجيريا التي استضافت محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا؛ والرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، رئيس الاتحاد الأفريقي؛ والدكتور سالم أحمد سالم المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام في دارفور وكبير الوسطاء، ووفود كل منهم في محادثات دارفور؛ والأطراف الموقعة على اتفاق السلام في دارفور،

وإذ يؤكد على أهمية الإسراع بالتنفيذ التام لاتفاق السلام في دارفور بغية استعادة السلام الدائم في دارفور، **وإذ يرحب** بالبيان الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن ممثل

السودان في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، الذي أكد فيه التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ اتفاق السلام في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد قلقه من أن استمرار العنف في دارفور قد يؤثر سلبا على باقي أنحاء السودان، وكذلك على المنطقة، بما في ذلك أمن تشاد،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق التدهور الأخير في العلاقات بين السودان وتشاد، **وإذ يحث** حكومتي كلا البلدين على التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط /فبراير ٢٠٠٦، وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها طوعا،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، رغم الظروف البالغة الصعوبة، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، **وإذ يثني** كذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدت في نشر البعثة،

وإذ يحيط علما بالبيانات الصادرة في ١٢ كانون الثاني /يناير و ١٠ آذار/مارس و١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يشدد على أن تتسم عملية الأمم المتحدة، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمواصلة وتعزيز دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وربما لعملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور،

وإذ يتطلع، بصفة خاصة، إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في حزيران/يونيـــه، **وإذ يهيب** بالشركاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللازم للبعثة لتمكينها من مواصلة النهوض بولايتها أثناء فترة الانتقال،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطلب** إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور احترام التزاماتهـــا وتنفيــذ الاتفاق دون تأخير، **ويحث** الأطراف التي لم توقع الاتفاق على توقيعـــه دون تـــأخير، وعلى ألا تتصرف بأي طريقة تعوق تنفيذ الاتفاق؛ **ويعرب عن اعتزامـــه** النظر في أن يتخذ، بما في ذلك استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيــل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق السلام في دارفور أو تحاول عرقلة تنفيذه؛

٢ - **يطلب** إلى الاتحاد الأفريقي أن يتفق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليميـــة والدولية والدول الأعضاء على المتطلبات التي أصبحت ضرورية الآن، بالإضافة إلى تلك التي حددتها بعثة التقييم المشتركة لشهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، من أجل تعزيز قدر ة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنيـــة لاتفـــاق السلام في دارفور، توخيا لنشر عملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور؛

٣ - **يؤيد** قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الوارد فـــي بيانـــه المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي يقضي بأنه في ضوء توقيع اتفـــاق الســـلام فـــي دارفور، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لإنجاز التحول من بعثة الاتحاد الأفريقـــي فـــي السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة؛ **ويطلب** إلى الأطراف في اتفـــاق الســـلام فـــي دارفور تيسير عمل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدوليـــة والدول الأعضاء والعمل مع كل هذه الجهات من أجل تسريع الانتقال إلى عملية الأمم

المتحدة، وتحقيقا لهذا الهدف، وإذ يكرر تأكيد ما طلبه الأمين العام ومجلس الأمن، **يدعو** إلى نشر بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون أسبوع من اتخاذ هذا القرار؛

٤ - **يشدد** على ضرورة أن يتشاور الأمين العام مع الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في اتفاق السلام في دارفور، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس، في غضون أسبوع من عودة بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بشأن جميع الجوانب المهمة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك هيكل القوة، والاحتياجات الإضافية للقوة، والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات، وتقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل؛

٦ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق رقم (ج)

القرار ١٦٦٥ (٢٠٠٦)

الملحق رقم (ج)

القرار ١٦٦٥ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٠٢، المعقودة يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٥١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، و١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي ("محادثات أبوجا")، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإنهاء أعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور،

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسي أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان،

وإذ يُثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمين العام وزعماء المنطقة من أجل توطيد السلام والاستقرار في دارفور، ويعيد تأكيد تأييده الكامل لهم،

وإذ يحيط علما بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/06)، المقدم من فريق الخبراء، الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومُدّدت ولايته لفقرة ١ من القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، وذلك انتظارا لتلقي التقرير الثاني من الفريق الذي تنظر فيه حاليا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وإذ يعرب عن اعتزامه مواصلة دراسة توصيات فريق الخبراء والنظر في اتخاذ الخطوات التالية المناسبة،

وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشك ل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن يمدد حتى ٢٩ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٦ ولاية فريق الخبراء المعين أصلا عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومددت ولايته بموجب القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، **ويطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة؛

٢ - **يطلب** إلى فريق الخبراء أن يقدم، في موعد أقصاه ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، إحاطة منتصف المدة عن أعماله إلى اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وتقريرا ختاميا، في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء فترة ولايته، إلى المجلس مشفوعا باستنتاجاته وتوصياته؛

٣ - **يحث** جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى، على أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخبراء، ولاسيما عن طريق تقديم أية معلومات بحوزتهم عن تنفيذ التدابير المفروضة بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق رقم (د)

القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦)

الملحق رقم (د)

القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٩٦، المعقودة يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، ولاسيما القراران ١٦٢٧ (٢٠٠٥) و١٦٥٣ (٢٠٠٦)، والبيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يرحب بتنفيذ الأطراف اتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، **وإذ يحثها** على الوفاء بالتزاماتها،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، **وإذ يشجع** على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

وإذ يؤكد من جديد وبأشد العبارات ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بوضع حد للعنف والأعمال الوحشية،

وإذ يؤكد أهمية الطابع الملح لاختتام محادثات أبوجا بنجاح، وإذ يناشد الأطراف التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن،

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والأربعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقراره القاضي بأن يدعم، من حيث المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في إطار الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفور في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحدود كعملية التمرد الوحشية والطويلة الأمد التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة والتي تسببت في قتل واختطاف وتشريد العديد من المدنيين الأبرياء في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة؛

٣ - **يكرر** طلبه الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) القاضي بأن تظل البعثة على اتصال وتنسيق وثيقين ومستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على جميع المستويات، **ويحثها** على مضاعفة جهودها في هذا الصدد؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام، أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبوجا للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بدفع عجلة عملية التخطيط التحضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى بها للبعثة تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات و التنقل والاتصالات، وأن يقدم الأمين العام إلى المجلس بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي ينظر فيها؛

٥ - **يشجع** الأمين العام على أن يواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام وإلى الاتحاد الأفريقي التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لتحديد الموارد اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛

٧ - **يدين بقوة** الأنشطة التي تضطلع بها الميليشيات والجماعات المسلحة كجيش الرب للمقاومة التي تواصل الاعتداء على المدنيين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في

السودان؛ **ويحث** في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في السودان على الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها؛

٨ - يشير إلى القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، وإلى طلبه القاضي بأن يقوم الأمين العام بتقديم توصيات إلى المجلس؛ ويتطلع إلى تلقي بحلول ٢٤ نيسان /أبريل ٢٠٠٦ هذه التوصيات التي قد تتضمن مقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها، وبصورة خاصة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة؛

٩ - **تشجع** الأطراف السودانية على الانتهاء من إنشاء مؤسسات وطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل وعلى تسريع عملية وضع برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما ينص على ذلك القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

١٠ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق رقم (هـ)

القرار ١٥٠٩٣ (٢٠٠٥)

الملحق رقم (هـ)

القرار ١٥٠٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥ إن مجلس الأمن ،

إذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/ 2005/ 60)،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علما بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨ ـ ٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكِّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. **يقـرر** إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢. **يقرر** أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا؛

٣. **يدعو** المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤. **يشجع أيضا** المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقا لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥. **يشدد أيضا** على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/ أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦. **يقرر** إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا؛

٧. **يسلم** بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

٨. **يدعو** المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار؛

٩. **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (و)

القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

الملحق رقم (و)

القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٣، المعقودة في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المــؤرخ ١١ حزيــران/ يونيــه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المــؤرخ ٣٠ تمــوز/ يوليــه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/ مــارس ٢٠٠٥، و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المــؤرخ ١٧ آذار/ مــارس ٢٠٠٥، و ١٥٩٠

(٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/ أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون ا لإنسانية والأمنية المبرم ين في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البلاغ المشترك الصادر في ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يسلّم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاستفادة من ذلك الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يدعو جميع الأطراف السودانية، ولاسيما طرفي اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور ولاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ولوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الآثار المفجعة المترتبة علـــى اســـتمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحـــاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئـــين والمشـــردين داخليـــا ستكون عاملا حاسما في دعم عملية السلام،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين في مجال الإغاثـــة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتـــاجين، بمـــن فـــيهم اللاجئـــين، والمشردين داخليا، وسائر السكان المتضررين بالحرب،

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبـــرم في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ و لبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ من قبل جميع الأطراف في دارفور، و كذلك تدهور الحالـــة الأمنية تداعياتها السلبية على جهود المساعدة الإنسانية،

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الـــدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، وإذ يحث جميع الأطـــراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عـــن تصميمه على السعي إلى الكشف عن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير،

وإذ يسلّم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية لنجـــاح ذلك الاتفاق، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع الـــدائر فـــي دارفور من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يقلقه استمرار العنف رغم ذلك في دارفور،

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يرحب باجتماع القمة الذي عُقد بشأن دارفور في نجامينا في ١٦ شباط / فبراير ٢٠٠٥ وباستمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بدور رئيسي في تيسير التوصل إلى حل للصراع الدائر في دارفور بجميع جوانبه، وبإعلان حكومة السودان في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ بأنها ستتخذ خطوات فورية، بما في ذلك سحب قواتها من لبدو وكاريفا ومارلا الواقعة في دارفور، وسحب طائرة الأنتونوف التابعة لها من دارفور،

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 57 و Add. 1)، و ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ (S/ 2004/ 947)، و ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 68)، و ٤ آذار/ مارس

٢٠٠٥ (S/ 2005/ 140)، وكذلك التقرير المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ للجنة التحقيق الدولية (S/ 2005/ 60)،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. **يعرب عن استيائه الشديد** لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها ولمطالب المجلس المشار إليها في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، ويدين استمرار انتهاك اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٤ وبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وهجمات المتمردين على قرى دارفور في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وعدم قيام حكومة السودان بنزع سلاح أفراد مليشيا الجنجويد و القبض على زعماء الجنجويد وأعوانهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى وتقديمهم للمحاكمة، ويطالب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها في ما يتعلق باحترام اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، بما في ذلك الإبلاغ عن مواقع قواتها، وتيسير المساعدة الإنسانية، والتعاون تعاونا تاما مع بعثة الاتحاد الأفريقي؛

٢. **يؤكد** أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة

والمساواة وجيش تحرير السودان/ حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعا إلى اتفاق، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعما لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٣. **يقرر**، في ضوء عدم وفاء جميع أطراف الصراع في دارفور بالتزاماتها:

أ. أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه "باللجنة")، وتضطلع بالمهام التالية:

(١) رصد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من هذه الفقرة والفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ٧ أدناه؛

(٢) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من هذه الفقرة والنظر في طلبات الاستثناء وفقا للفقرتين الفرعيتين (و) و (ز)؛

(٣) وضع ما يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)؛

(٤) تقديم تقرير كل ٩٠ يوما على الأقل إلى مجلس الأمن عن أعمالها؛

(٥) النظر في الطلبات المقدمة من حكومة السودان بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقا للفقرة ٧ أدناه، و إصدار موافقة مسبقة عليها حسب الاقتضاء؛

(٦) تقييم التقارير المقدمة من فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ومن الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، بشأن الإجراءات المعينة التي تتخذها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) والفقرة ٧ أدناه؛

(٧) تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

ب. أن يطلب إلى الأمين العام أن يعين، في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، فريقا للخبراء يتألف من أربعة أعضاء يتخذ من أديس أبابا، بإثيوبيا، مقرا له، ويسافر بانتظام إلى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان، ويعمل بتوجيه من اللجنة، وذلك لمدة ستة أشهر للاضطلاع بالمهام التالية:

(١) مساعدة اللجنة في ر صد تنفيذ التدابير المبينة في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، والفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ٧ من هذا القرار، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن إجراءات قد يود المجلس النظر في اتخاذها؛

(٢) تقديم إحاطة في منتصف المدة إلى اللجنة عن أعماله، وتقرير مرحلي إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما بعد اتخاذ هذا القرار، وتقديم تقرير نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة وفي موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل انقضاء ولايته، يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات؛

(٣) تنسيق أنشطته، حسب الاقتضاء، مع ما تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من عمليات؛

ج. أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، استنادا إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العام، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة وسائر المصادر ذات الصلة، ممن يعرقلون عملية السلام، أو يشكلون تهديدا للاستقرار في دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الأعمال الوحشية، أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) أو الفقرة ٧ من هذا القرار، عند تنفيذ الدول لها، أو يعتبرون مسؤولين عن التحليقات العسكرية الهجومية الموصوفة في الفقرة ٦ من هذا القرار، عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) أدناه؛

د. أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملا بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضيها مع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها؛

هـ. أن تجمد جميع الدول جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت لاحق، التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملا ب أحكام الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم؛

و. ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (د) أعلاه حيثما تقرر اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بناء على كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الواجبات الدينية أو كلما استنتجت اللجنة بأن الاستثناء سيخدم بطريقة أخرى أهداف قرارات المجلس في ما يتعلق بإرساء السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة؛

ز. ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من هذا القرار على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي:

(١) تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الأساسية، بما في ذلك سداد ثمن المواد الغذائية أو الإيجارات أو القروض، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المنافع العامة أو لسداد رسوم مهنية معقولة وسداد النفقات المقترنة بتقديم خدمات قانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المحددة وفقا للقوانين الوطنية من أجل تسيير الأعمال الروتينية المتعلقة بحفظ وصون الأموال المجمدة وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية، على أن يكون ذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بأنها تعتزم التصريح بالحصول على هذه الأموال والأصول ا لمالية الأخرى والموارد الاقتصادية، حيثما اقتضى الأمر، وما لم ترفض اللجنة ذلك في غضون يومي عمل من هذا الإخطار؛ أو

(٢) تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الاستثنائية، شريطة أن تبلغ الدول المعنية اللجنة بذلك وأن توافق اللجنة عليه؛ أو

(٣) تقرر الدول المعنية أنها خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأموال أو الأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية للوفاء بهذا الرهن أو الحكم شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد أصبح ساريا قبل

تاريخ صدور هذا القرار، وألا يكون لصالح شخص أو كيان حددته اللجنة، وأن تكون الدول المعنية قد أخطرتها به؛

(٤) **يقرر** أن يبدأ نفاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين ٣ (د) و (هـ) بعد ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه والفقرة ٦ أدناه؛

(٥) **يعرب** عن استعداده للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٣، بناء على توصية اللجنة أو في نهاية فترة ١٢ شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذا رأى مجلس الأمن قبل ذلك الحين أن أطراف الصراع في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه والفقرة ٦ أدناه؛

(٦) **يطالب** حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٤ وبروتوكول أبوجا الأمني المؤرخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة في هذا الشأن عند الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ٣ (ب)؛

(٧) **يؤكد من جديد** التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) ويقرر أن تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضا على جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور؛ ويقرر أن هذه التدابير لا تسري على ما يرد في الفقرة ٩ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) من إمدادات وما يتصل بها من تدريب ومساعدة فنيين؛ ويقرر عدم سريان هذه التدابير في ما يتعلق بالمساعدة والإمدادات المقدمة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويقرر كذلك عدم سريان هذه التدابير على عمليات نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، التي

توافق عليها مقدما اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ (أ) بناء على طلب من حكومة السودان؛ ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ٣ (ب)؛

(٨) **يؤكد مجددا** أن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين ١ و ٦، واستمرار تدهور الحالة في دارفور؛

(٩) **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ز)

القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

الملحق رقم (ز)

القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥١، المعقودة في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران / يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، و ١٥٨٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، **وإذ يشير** إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/ أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون ا لإنسانية والأمنية المبرمين في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان وحركة / جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي ورد ت في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار، وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تُحترم فيه حقوق الإنسان وتُكفل فيه الحماية للمواطنين كافة،

وإذ يحيط علما ببيانات نائب الرئيس علي عثمان طه بحكومة السودان والرئيس قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في اجتماع المجلس المعقود في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وبعزمهما وتصميمهما القويين على إيجاد حل سلمي للصراع في دارفور على النحو الذي تم الإعراب عنه في الاجتماع،

وإذ يسلّم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاعتماد على هذا الاتفاق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يناشد جميع الأطراف

السودانية، ولا سيما طرفا اتفاق السلام الشامل، أن تخطو خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في دارفور وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتضع حدا للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للآثار السيئة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولاسيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في توطيد عملية السلام،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين بالمساعدة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وسائر السكان المتضررين من الحرب،

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ وبروتوكولي أبوجا المبرمين في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ من قبِل جميع الأطراف في دارفور وتدهور الحالة الأمنية والأثر السلبي لذلك على جهود المساعدة الإنسانية،

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولاسيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، **وإذ يعرب عن تصميمه** على كفالة تحديد المسؤولين عن جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير،

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى أي شكل من العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولاسيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، **وإذ يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يثني أيضا على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولاسيما حكومة كينيا بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يرحب بجهود الأمم المتحدة لتوعية موظفي الأمم المتحدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها في جميع عملياتها القائمة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لم زاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة القائمة، **وإذ يرحب** برسالة الأمين العام المؤرخة ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى المجلس بهذا

الشأن، مؤكدا أن سياسة عدم التسامح المطلق ستُتبع إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أي نوع في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

وإذ يسلّم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية بالنسبة لنجاحه، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع في دارفور من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، **وإذ يعرب عن انزعاجه** من استمرار العنف في دارفور مع ذلك،

وإذ يحيط علما بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 57 و Add.1) و ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 68)، و ٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 140) وكذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ (S/ 2005/ 60)،

وإذ يحيط علما بطلب طرفي اتفاق السلام الشامل إنشاء بعثة لدعم السلام،

وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية لحفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولي، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١. **يقرر** إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ٦ أشهر، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من قوام يصل إلى ١٠.٠٠٠ من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى ٧١٥ من أفراد الشرطة المدنية؛

٢. **يطلب** إلى البعثة الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولاسيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٣. **يطلب** إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان، وتعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تنميته الاقتصادية في الأجل الطويل، وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لاسيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعما للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان؛

٤. **يقرر** أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:

أ. دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:

(١) رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات؛

(٢) الاتصال بالمانحين الثنائيين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛

(٣) مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار؛

(٤) المساعدة على وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه اتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديدا بالاحتياجات الخاصة للنساء

والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طواعيــة، وجمــع الأسلحة وتدميرها؛

(٥) مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

(٦) مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى نهج و طني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة؛

(٧) تقديم المساعدة لطرفي اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المســاعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقا للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشــرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية؛

(٨) مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلــك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان مــن خــلال إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طر في اتفاق الســلام الشامل على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني؛

(٩) كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجــال حقــوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد؛

(١٠) تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرفي اتفاق الســلام، بالتعــاون مــع عناصر فاعلة دوليــة أخــرى، لــدعم الأعمــال التحضــيرية للانتخابــات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما؛

ب. القيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية؛

ج. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق؛

د. الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، وكذلك تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية؛

٥. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام، بالاتصال مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولاسيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية؛

٦. **يطلب** إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما في نشر البعثة وفي عملياتها، لاسيما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم؛

٧. **يؤكد** أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لاسيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/ حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سريع ا، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبنّاء دعما لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٨. **يناشد** الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية؛

٩. **يدعو** جميع الأطراف أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والآمن وبدون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، لاسيما إلى المشردين داخليا واللاجئين؛

١٠. **يطلب** إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوجستيات المكتب حسب الاقتضاء، في التاريخ الذي تُنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية؛

١١. **يطلب** إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع ا لمجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية

بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغـرض تعديله بالخفض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتعين إنجازها، وأن يرفع ا لتقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر؛

١٢. **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفور شهريا؛

١٣. **يحـث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بذل جهودهم إعدادا للإسراع بتقديم مجموعة بـرامج مسـاعدة لتعميـر السـودان وتنميتـه الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، ستُنفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقـد مؤتمر دولي للمانح ين من أجل تعمير السودان وتنميتـه الاقتصـادية، ويحـث المجتمع الدولي، طبقا ل ذلك، على التبرع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين؛

١٤. **يطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخـل البعثة لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدها والتصدي لها، وتعزيـز تـدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعـد السـلوك للأمـم المتحدة، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية وفقا لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسـيين (ST/ SGB/ 2003/ 13)، وأن يداوم على إعلام المجلس بذلك، **ويحث** البلـدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلـك إجـراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرهـا لضـمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها؛

١٥. **يؤكد من جديد** أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم؛

١٦. **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(١) **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان؛

(٢) **يطلب** إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٥٨/ ٨٢ بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويُلاحِظ أنه ريثما يبرم هذا الاتفاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ (A/ 45/ 594)؛

١٧. **يؤكد** ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضا قدما

بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وينتظر من الأمين العام أن يُبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٨. **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ح)

القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الملحق رقم (ح)

القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيـــران/ يونيـــه ٢٠٠٤، ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المــؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، **وإذ يشير** إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يعيد أيضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تمــوز/ يوليـــه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين،

وإذ يشير إلى أنه رحب بالإعلان الموقع في ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة/ جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات،

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم متواصل تيسيرا لمحادثات السلام في نيروبي، **وإذ يحيي** الجهود التي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية،

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من أجل تنفيذه،

وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهيئ الظروف الصحيحة لتقديم تلك المساعدة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرر خروقات وقف إطلاق النار وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، وإذ يشدد على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، **وإذ يشير أيضا** إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، **وإذ يرحب** بالدور الحيوي الشديد التنوع الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي تحقيقا لتلك الغاية، **وإذ يرحب** بقرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علما بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ (S/ 2004/ 763) و ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ (S/ 2004/ 881)

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة،

١. **يعلن** تأييده القوي لجهود حكومة السودان وحركة / جيش تحرير شعب السودان الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، **ويشجع** الطرفين على مضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ بعنوان "إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان" المرفقة بهذا القرار، والاتفاق على أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي بتاريخ ٥ حزيران / يونيه ٢٠٠٤، تكوِّن وتشكِل اتفاق السلام الأساسي، **ويصادق** تماما على التزام الطرفين

بالتوصل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توخي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة؛

٢. **يعلن** التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء، على أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد؛

٣. **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الدولي والطرفان، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، الجهود الرامية إلى تهيئة المجال للمسارعة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه؛

٤. **يرحب** بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل؛

٥. **يرحب** باستمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة؛

٦. **يعيد تأكيد** استعداده للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل، بغية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، ويعيد تأكيد طلبه إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس، في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق

السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها؛

٧. **يرحب** بالأعمال التحضيرية التي نفذتها بالفعل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، **ويؤيد** التوصيات الواردة في تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة وتمديد ولايتها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، و يدعو حركة/ جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة؛

٨. **يدعو** جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح؛

٩. **يؤكد** على أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور، ويؤكد ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام؛

١٠. **يؤكد** أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بغية حل الأزمة في دارفور، **ويعرب عن إصراره** على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا بنية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل، ويرحب بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني، في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، ويحث الأطراف على تنفيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع الباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية؛

١١. **يطالب** بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جميع أعمال العنف والهجمات فورا، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وأن تمتنع عن تهجير المدنيين قسريا، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفي العمليات الإنسانية، وأن تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المتعلقة بالسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب / أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إفساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى السكان المحتاجين ووفقا لبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤؛

١٢. وفقا لقراراته السابقة بشأن السودان، **يقرر** رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلك الصدد، و رهنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته؛

١٣. يعرب عن تأييده القوي لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى ٣ ٣٢٠ فردا وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة ٦ من البيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، **ويحث** الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والموارد الأخرى اللازمة، **ويحث** حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي؛

١٤. **يكرر تأكيد** دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد؛

١٥. **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشــرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/ 2004/ 812)، والتي ستبلغ نتائجه إلى مجلس الأمن؛

١٦. **يكرر تأكيد** أهمية نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور؛

١٧. **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلعه بصفة منتظمة على التطورات في الســودان، وأن يقدم أية توصيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ هذا القــرار وقراراتــه السابقة بشأن السودان؛

١٨. **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ط)

القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)

الملحق رقم (ط)

القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٠، المعقودة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، وبيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤، (S/ PRST/ 2004/ 18) وقراريه ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، **وإذ يأخذ في اعتباره** خطة العمل التي وافق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ (/S/ 2004 703)، وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، **وإذ يعرب عن قلقه** لأن الفقرات من ٥٩ إلى ٦٧ تدل على أن حكومة السودان لم تف بكامل التزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، **وإذ يضع في اعتباره** ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للأذى وتحسين الوضع الأمني العام تحسينا جذريا في دارفور، **وإذ يرحب**

بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستصواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور،

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانغو، بما في ذلك مناشدته المجتمع الدولي دعم تمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، بما يتفق وبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية والمستندة إلى ذلك البروتوكول، التي وافقت عليها حكومة السودان،

وإذ يشير إلى البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة، **وإذ يعرب عن تقديره** للجهود التي تقوم بها آلية التنفيذ المشتركة والممثل الخاص للأمين العام لتحقيق الأهداف الواردة في البلاغ ومتطلبات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)،

وإذ يرحب باتخاذ حكومة السودان عددا من الخطوات لرفع العقبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية، مما أدى إلى وصول عدد متزايد من أفراد الإغاثة الإنسانية إلى دارفور فضلا عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية، **وإذ يسلم** بأن حكومة السودان وسعت من نطاق تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها،

وإذ يحث حكومة السودان وجماعات المتمردين على تيسير إيصال هذه الإغاثة الإنسانية عن طريق السماح بوصول الإمدادات الإنسانية وعمال الإغاثة الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك عبر حدود السودان مع تشاد وليبيا برا وجوا حسب الاقتضاء،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتحديد هوية زعماء الجنجويد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور وتقديمهم للعدالة،

وإذ يشير إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها الموجودين داخل أراضيها، و عن احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يشدد على أن جماعات المتمردين السودانية، وخاصة حركة العدل والمساواة وجيش / حركة تحرير السودان، يجب عليها أيضا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن الحل النهائي للأزمة في دارفور يجب أن يشمل العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، **وإذ يشير** في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم المبرمة في ٢١ آب / أغسطس ٢٠٠٤ بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة،

وإذ يعرب عن عزمه على القيام بكل ما يمكن من أجل وضع حد لمعاناة أهل دارفور،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. **يعلن عن قلقه الشديد** من أن حكومة السودان لم تف تماما بالتزاماتها الواردة في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وفي البيان المشترك مع الأمين العام الصادر في ٣ تموز/ يوليه، بتحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، كما يتوقع المجلس، في مواجهة ضروب النهب المتواصل، **ويأسف** للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف، ولا سيما لما جاء في تقارير لجنة وقف إطلاق النار عن هجمات شنتها الطائرات المروحية التابعة لحكومة السودان وهجمات الجنجويد على قرى ياسين وحاشابا وغلاب في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤؛

٢. **يرحب ويؤيد** اعتزام الاتحاد الأفريقي تعزيز وزيادة بعثته للرصد في إقليم دارفور بالسودان، **ويشجع** الرصد القائم على روح المبادرة؛

٣. **يحث** الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق توفير كل المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية وغيرها من الموارد الضرورية لدعم التوسع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ومن خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وحماية سلامة أهل دارفور، **ويرحب** بطلب حكومة السودان من الاتحاد ا لأفريقي زيادة حضوره لرصد الأوضاع في دارفور، الوارد في رسالتها المؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى مجلس الأمن، **ويحث** حكومة السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام والتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي لكفالة بيئة آمنة ومستقرة؛

٤. **يطلب** إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/ حركة تحرير السودان، العمل معا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجاري ة في أبوجا بقيادة الرئيس أوباسانغو، **ويحيط علما** بالتقدم المحرز حتى الآن، **ويحث**

الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فـورا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، **ويؤكد ويدعم** الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصـل إليها؛

٥. **يحث** حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل باعتباره خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام والرخاء في السودان؛

٦. **يؤكد** ضرورة السماح للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من السكان المعرضين للأذى، بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن؛

٧. **يعيد تأكيد** دعوته حكومة السودان وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في دارفور، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة، بما في ذلك أفراد قوة الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد، **ويصر** على أن تتخذ حكومة السودان جميع الخطوات الملائمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع؛

٨. **يدعو** جميع الأطراف السودانية إلى أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فورا للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار ومحاسبة المسؤولين عنها؛

٩. **يطالب** بأن تقدم حكومة السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لأغراض التحقق، وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات الجنجويد الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة

في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك فيما يتعلق بأدائنا بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤؛

١٠. **يطالب** جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات المتمردين، وقف جميع أعمال العنف والتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وجهود الرصد وكفالة امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتأمين ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية؛

١١. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٤، وفي هذا الخصوص، يحث حكومة السودان على الامتناع عن القيام بأعمال الطيران العسكري داخل إقليم دارفور وفي أجوائه، وفقا لالتزاماتها؛

١٢. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فورا بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضا ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، **ويدعو** جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وذلك بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛

١٣. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية ومتواصلة على وجه السرعة إلى الجهود الإنسانية الجارية في دارفور وتشاد لسد النقص في الاستجابة

لنداءات الأمم المتحدة المتواصلة، **ويؤكد** ضرورة أن تفي الدول الأعضاء بتعهداتها فورا، **ويرحب** بالمساهمات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن؛

١٤. **يعلن** أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالا كاملا للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، أو لهذا القرار، بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تعاونا تاما مع توسيع وتمديد بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد في دارفور، **سينظر** في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل اتخاذ تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام؛

١٥. **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في التقارير الشهرية التي يقدمها عملا بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، بما أحرزته أو لم تحرزه حكومة السودان من تقدم في الامتثال لطلبات المجلس الواردة في هذا القرار، وما تبذله حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهد لإبرام اتفاق سلام شامل على وجه السرعة؛

١٦. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ي)

القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

الملحق رقم (ي)

القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠١٥، المعقودة في ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤ (S/ PRST/ 2004/ 16) وإلى قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، وقراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين،

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الوضع في دارفور، وإذ يعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود،

وإذ يرحب كذلك بالبلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (S/ 2004/ 603)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، تمشيا مع بروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية له والمستندة إليه، التي وافقت عليها حكومة السودان،

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة في ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة، وإذ يعترف بالخطوات المتخذة من أجل تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن السودان، الصادر في ٣ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لشؤون السودان وبالجهود التي بذلها حتى الآن،

وإذا يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة مئات الألوف للخطر،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة، وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين، والاغتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، وبخاصة ما ينطوي منها على بُعد عرقي، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حق وق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع نهاية لها، وإذ يشدد على أن مرتكبي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب،

وإذ يرحب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها،

وإذ يؤكد التزام حكومة السودان بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح ميليشيات الجنجويد،

وإذ يشير أيضا في هذا الصدد إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن النساء والسلام والأمن، و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٠

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، و ١٢٦٥ (١٩٩٩)، المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وإذ يكرر تأكيد أن جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار عليها أن تمتثل لجميع الشروط الواردة فيه،

وإذ يرحب بالمشاورات التي عقدتها الجهات المانحة في جنيف في حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، وبما تلاها من جلسات الإحاطة التي سلط فيها الضوء على الاحتياجات الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها،

وإذ يشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وإلى أن تقديم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم المطير، وأن مئات الآلاف من الأشخاص ستتعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل،

وإذ يعرب عن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر،

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور،

وإذ يؤكد أن عودة أي من اللاجئين أو المشردين إلى ديارهم لابد أن تكون طوعية وأن توفر لها المساعدة المناسبة والأمن الكافي،

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ قد فروا إلى دولة تشاد المجاورة، مما يلقي عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ

إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا السودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. يطلب إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بطرق منها على وجه الخصوص تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولاسيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان؛

٢. يؤيد إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الأفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، ويرحب بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، ويؤكد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية بتيسير عمل المراقبين وفقا لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤ بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار؛

٣. يحث الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، ويرحب بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛

٤. يرحب بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى السودان، ويهيب بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين؛

٥. يحث الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، على أن تبرم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم مشاركة كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في ١٥ تموز/ يوليه في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية، ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسي للتوترات التي تشهدها دارفور، ويحث بشدة الجماعات المتمردة على احترام وقف إطلاق النار والقيام فورا بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع؛

٦. يطالب حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريرا عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرزه، من تقدم في هذا الصدد،

ويعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٧. يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع الأنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منتشؤها أراضيها أم لا؛

٨. يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية و الأفراد المحددين في الفقرة ٧، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، بالتدريب أو المساعدة التقنيين فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها؛

٩. يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه لن تنطبق على:

- اللوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعنية؛
- لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصد حقوق الإنسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها؛
- لوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الإنسان، وممثلي وسائط

الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات؛

١٠. يعرب عن اعتزامه النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة ٦؛

١١. يؤكد مجددا دعمه لاتفاق نيفاشا الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتطلع إلى التنفيذ الفعال للاتفاق وإلى وجود سودان موحد يسوده السلام ويعمل في تآلف مع جميع الدول الأخرى من أجل تنمية السودان، ويهيب بالمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة المتواصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لدعم السلام والتنمية الاقتصادية في السودان؛

١٢. يحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة التي تحتاج إليها كثيرا عملية تخفيف آثار الكارثة الإنسانية التي تتبدى أبعادها في منطقة دارفور الآن، ويهيب بالدول الأعضاء أن تفي بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد د ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

١٣. يطلب إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز؛

١٤. يشجع الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور؛

١٥. يمدد البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٧ لمدة ٩٠ يوما إضافية، حتى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة؛

١٦. يعرب عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن يجري الاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز؛

١٧. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

الملحق رقم (ك)

القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)

الملحق رقم (ك)

القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٢١٣ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٢٦١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٩، و١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، و ١٣١٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، وإلى بيانات رئيسه ذات الصلة، وإذ يشير أيضا إلى البيان الذي أدلى به رئيسه إلى الصحافة بمناسبة يوم الأمم المتحدة لحقوق المرأة والسلام الدولي (اليوم الدولي للمرأة) في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٠ (SC/6816)

وإذ يشير أيضا إلى الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين (A/52/231) وإلى الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة "المرأة عام :٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (A/S-23/10/Rev.1)، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بالمرأة والصراع المسلح؛

وإذ يضع في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية مجلس الأمن الأساسية بموجب الميثاق عن حفظ السلام والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن قلقه لأن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبا بالصراع المسلح، بما في ذلك بوصفهم لاجئين ومشردين

داخليا، ويمثلون بصورة متزايدة هدفا للمقاتلين والعناصر المسلحة، وإذ يسلم بأثر ذلك على السلام والمصالحة الدائمين،

وإذ يؤكد مجددا الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وإذ يشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها،

وإذ يؤكد مجددا أيضا الحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها،

وإذ يشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف مراعاة برامج إزالة الألغام والتوعية بخطرها الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى تعميم المنظور الجنساني في جميع عمليات حفظ السلام، وإذ يحيط علما، في هذا الصدد، بإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد (S/ 2000/ 693)،

وإذ يسلم أيضا بأهمية التوصية الواردة في البيان الذي أدلى به رئيسه إلى الصحافة في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٠ والداعية إلى التدريب المتخصص لجميع أفراد حفظ السلام على حماية المرأة والطفل في حالات الصراع ومراعاة احتياجاتهما الخاصة وما لهما من حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأنه من الممكن أن يؤدي فهم آثار الصراع المسلح على المرأة والفتاة، وتوفير ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتهما ومشاركتهما الكاملة في عملية إحلال السلام، إلى الإسهام بدرجة كبيرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وإذ ينوه بالحاجة إلى توحيد البيانات عن آثار الصراع المسلح على المرأة والفتاة،

١ - يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها؛

٢ - يشجع الأمين العام على تنفيذ خطة عمله الإستراتيجية (A/ 49/ 587) الداعية إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حل الصراعات وإحلال السلام؛

٣ - يحث الأمين العام على تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، ويطلب إلى الدول الأعضاء، في هذا الصدد، تقديم مرشحات إلى الأمين العام لإدراجهن في قائمة مركزية يتم تحديثها بصفة منتظمة؛

٤ - يحث كذلك الأمين العام على السعي إلى زيادة دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية وخاصة بين المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية؛

٥ - يعرب عن استعداده لمراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، ويحث الأمين العام على أن يكفل احتواء جميع العمليات الميدانية على عنصر جنساني حيثما كان ذلك مناسبا؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يزود الدول الأعضاء بمبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجا..ا الخاصة، وكذلك بشأن أهمية إشراك المرأة في جميع تدابير حفظ السلام وبناء السلام، ويدعو الدول الأعضاء إلى إدراج هذه العناصر والتدريب على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برامجها الوطنية لتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنيين تمهيدا لنشرهم؛ ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل حصول الأفراد المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام على تدريب مماثل؛

٧ - يحث الدول الأعضاء على زيادة تبرعا..ا المالية ودعمها التقني ودعمها في مجال النقل والإمداد لجهود التدريب المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج المختصة، ومنها صندوق الأمم المتحدة للمرأة و منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات المختصة؛

٨ - يطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع؛

(ب) اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم السكان الأصليون لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام؛

(ج) اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء؛

٩ - يطلب إلى جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٧، وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكوليها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

١٠ - يدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي؛

١١ - يشدد على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف، ويؤكد، في هذا الصدد، ضرورة استثناء تلك الجرائم من أحكام العفو والتشريعات ذات الصلة، حيثما أمكن؛

١٢ - يطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة أن تحترم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، بما في ذلك لدى تصميم تلك المخيمات والمستوطنات؛ ويشير إلى قراريه ١٢٠٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ و١٢٩٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠؛

١٣ - يشجع جميع المشاركين في وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مراعاة الاحتياجات المختلفة للمقاتلين السابقين إناثا وذكورا وعلى مراعاة احتياجات معاليهم؛

١٤ - يؤكد مجددا استعداده، كلمات اتُخذت تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، للنظر في الآثار المحتملة لتلك التدابير على السكان المدنيين، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، وذلك للنظر في منح الاستثناءات الإنسانية المناسبة؛

١٥ - يعرب عن استعداده لضمان مراعاة بعثات مجلس الأمن للاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة، بما في ذلك عن طريق التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية؛

١٦ - يدعو الأمين العام إلى القيام بدراسة لأثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة، ودور المرأة في بناء السلام، والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحل الصراعات، ويدعوه أيضا إلى أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن النتائج التي تنتهي إليها هذه الدراسة وإلى أن يتيح ذلك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يتناول في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، حيثما كان ذلك مناسبا، التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في جميع بعثات حفظ السلام وسائر الجوانب الأخرى المتعلقة بالمرأة والفتاة؛

١٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

الإهــداء

اهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين اللذان غراسا فيّ الأخلاق الفاضلة والمثابرة في كافة مناحي الحياة ...

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء ...

إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي...

إلى أساتذتي الذين منحوني العلم والمعرفة...

وإلى كل الشرفاء الغيورين على مصلحة هذه الأمة وبالأخص الشعب السوداني العزيز ...

عيسى الشلبي

الشـــكـــر والتـــقدير

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة ، والأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بتوجيهاتهم وإرشاداتهم بالشكل الذي يدعم محتوياتها وأفكارها ، واخص بالذكر منهم الدكتور مخلد مبيضين رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكور بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى اهتمامه ومتابعته طوال فترة إعدادها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم بإخراج هذا العمل بالشكل والمضمون إلى حيز الوجود ، لكي تعم الفائدة المرجوة للجميع بأذن الله تعالى ،سائلين الله عز وجل أن يسدد خطانا لما فيه خير مصلحة امتنا العربية ووطننا الغالي الحبيب في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظة الله ورعاه .

عيسى الشلبي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية :٢٠٠٣ -٢٠٠٨

عيسى احمد الشلبي

جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية ٢٠٠٣ -٢٠٠٨م ، والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى الأزمة، إضافة إلى معرفة الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية والتي لها مساس مباشر بها، والجهود الداخلية والإقليمية والدولية المبذولة لحلها، وكذلك معرفة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها.

وباستخدام المنهج التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي: لقد احتل إقليم دارفور مرتبة متقدمة في الأجندة الدولية منذ عام ٢٠٠٣، لما يحمله النزاع الذي يجري فيه من مآسي إنسانية وتعقيدات أثنية وعرقية، مما أدى إلى تصعيد الأزمة وانتقالها من مسالة سودانية داخلية إلى أزمة تحظى بالاهتمام والمتابعة الدوليتين. ثانيا؛ لقد كان موقف الأطراف الإقليمية والدولية من هذه الأزمة محكوما بعلاقاتها مع الحكومة السودانية، وبالأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم وما يحتويه من ثروات وموقع مهم، وكجزء من سياساتها تجاه القارة الإفريقية وقرنها الإفريقي. ثالثا؛ لقد كثفت الولايات المتحدة الضغوط على السودان لتدويل هذه الأزمة، وذلك باستبدال قوات الاتحاد الإفريقي بقوات دولية، وستبقى تضغط بهذا الاتجاه للحصول على الدعم الإفريقي والدولي، رغبة منها في إعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي خدمة لمصالحها وحربها على الإرهاب، لأنها تخشى تكرار الآثار السلبية التي ما زالت تواجهها في العراق. رابعا؛ لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها ضرورة تعاون الحكومة السودانية مع الأطراف الداخلية من أجل حل الأزمة بالتفاهم وذلك للقضاء على امتداداتها الخارجية.

Abstract

International Repercussions of Drafur Crisis Over the Past Five years (2003 -2008)

By: Issa Ahmed Al-Shalbi
Mu'tah University, 2009

This study aims at shedding light on the international repercussions of the Darfur Crisis over the past five years (2003 2008), and the local, regional and international roots and factors that led to the outbreak of this crisis. By so doing, the study investigates the local, regional, international parties that have direct relation with the crisis, and the efforts to solve it. Moreover, the thesis attempts to explore the political, economic and social effects of this crisis.

The analytical approach developed and employed in this study has proven to be quite successful in providing a comprehensive account of the three major findings of this study. First, due to the humanitarian conditions and other ethnic and racial issues, Darfur has remained a top priority in the international agenda since 2003. This has led to a dramatic change in the status of this complicated problem, which is no longer an internal crisis. Second, the position of the regional as well as international parties has been always governed by their relations with the Sudanese government, the strategic and economic importance of the Darfur district, and their policies towards Africa, in general, and the Horn of African, in particular.

Third, the United States of America has stepped up pressure on Sudan so as to internationalize the crisis, and to replace the African Union troops with the United Nations troops. In an attempt to avoid the pitfalls of the Iraq war, the United States is expected to continue this policy in order to get the African and international support necessary to rearrange the strategic priorities in the Horn of African so as to achieve its own interests in this region, including its war on terrorism. In light of the preceding points, the study recommends several anticipation procedures. Chief among them is that the Sudanese government should cooperate and work hard with all the internal parties to solve this problem in order to get rid of the continuous calls and attempts for the internationalization of this crisis.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيسى احمد الشلبي الموسومة بـ:

التداعيات الدولية لأزمة دارفور السودانية 2003-2008

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. مخلد عبيد المبيضين		2009/03/05	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2009/03/05	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2009/03/05	عضواً
د. وليد عبدالهادي العويمر		2009/03/05	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. نضال صالح الحوامدة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm